



**أزمة وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)
وتداعياته المحلية والإقليمية والدولية
(مساهمة المجلس المصري للشؤون الخارجية)**

تحرير:

سفير / د. عزت سعد

مدير المجلس المصري للشؤون الخارجية

أكتوبر 2020

- جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلس
المصري للشئون الخارجية أو الجهة التي يعمل فيها الكاتب.

- مقدمة : تقييم تداعيات جائحة كورونا على النظام العالمي،
- 4 السيد الوزير/سامح شكري.....
- 6 النظام العالمي بعد جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)، سفير/د.منير زهران..
- 13 كورونا ونظام الأمن الجماعي، السفير/عبد الرؤوف الريدي.....
- 16 وماذا بعد؟ السيد/عمرو موسى.....
- 20 التفكير في تأثير أزمة وباء كورونا على النظام الدولي، أ.د.علي الدين هلال...
• إدارة الأزمات في الولايات المتحدة، ومستقبل الدور الأمريكي في النظام الدولي
- 29 ما بعد الجائحة، السفير/محمد توفيق.....
- 35 أزمة الجائحة في سياق التنافس الأمريكي/الصيني، سفير/د.عزت سعد.....
- 43 التنظيم الدولي في مواجهة الجائحة، سفير/د.حسين حسونة.....
• الجائحة والدور المنشود للأمم المتحدة لتعزيز مفهوم الدولة الوطنية وتأسيس
- 47 نظام دولي جديد، سفير/د.محمود كارم.....
• تداعيات جائحة كورونا الأولية على مستقبل الإتحاد الأوروبي والانعكاسات
- 53 المحتملة على العلاقات المصرية/الأوروبية، السفير/رؤوف سعد.....
- 61 تداعيات فيروس كورونا المستجد على المستوى العربي، السفير/ سيد أبو زيد...
- 68 الأوضاع والأزمات الإقليمية في ظل كورونا، سفير/د.محمد بدر الدين زايد...
- 74 الجائحة وامتداداتها الإقليمية: حالة إفريقيا، السفير/أحمد حجاج.....
- 80 إفريقيا والتصدي لجائحة كورونا وتدابيرها، سفير/د.صلاح حليلة.....
- 86 تداعيات أزمة وباء كورونا على منطقة الخليج، السفير/رخا حسن.....
• إدارة إسرائيل لأزمة جائحة كورونا وتدابيرها الداخلية والإقليمية والدولية،
- 93 السفير/حازم خيرت.....
- 99 تركيا وفيروس كورونا، السفير/عبد الرحمن صلاح.....
• الاقتصاد المصري وأزمة فيروس كورونا المستجد(كوفيد - 19)،
- 106 سفيرة/د.ماجدة شاهين.....
- 116 نحو إقرار إعلان عالمي حول «إنشاء عالم ما بعد الجائحة»، سفير/د.محمد حجازي.....
• خسائر اقتصادية ضخمة في مجالات الثقافة والفنون والرياضة بسبب (كوفيد - 19)،
- 121 السفير/هشام الزميتي.....
- 127 العالم ما بعد "كورونا"، أ.د. منى مكرم عبيد.....

مقدمة

”تقييم تداعيات جائحة كورونا على النظام العالمي“

سامح شكري
وزير الخارجية

يموج عالمنا اليوم بالعديد من التحديات السياسية والإقتصادية والإجتماعية غير المسبوقة نتيجة لتفشي جائحة كورونا، حيث لم يشهد تاريخ الإنسانية المعاصر، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، أزمة بهذا الحجم من حيث اتساع نطاق انتشارها، وطول أمدها وحدتها، وهو ماسيكون له تداعياته الجسيمة على النظام الدولي خلال الأعوام المقبلة. فعلى الصعيد الإقتصادي، أدى تفشي الوباء إلى تعطيل سلاسل الإمداد والإنتاج العالمية، وقوضت الأزمة مكتسبات إقتصادية وتنموية محققة عالمياً على مدار العقود الماضية، ولاسيما بالدول النامية، إلى حد أن صندوق النقد الدولي توقع أن يشهد الإقتصاد العالمي أسوأ ركود له منذ حقبة ”الكساد الكبير“ عام 1929. فيما توقعت منظمة العمل الدولية أن ترتفع أعداد البطالة بعشرات الملايين من الأشخاص عام 2020. وستعاني الدول النامية دون شك، أكثر من غيرها، من تبعات تفشي هذا الوباء حيث يعمل بهذه الدول عدد كبير من الأشخاص في القطاع غير الرسمي، وبالتالي فإن هؤلاء الأشخاص أكثر عرضة لعدم توافر دخل ثابت أو ضمان اجتماعي ملائم. كما تعتمد هذه الدول بشكل أكبر لدفع قاطرة النمو بها على صادراتها من المواد الخام والمكونات إلى الأسواق المتقدمة.

واجتماعياً، أرغمت الجائحة الدول على تبني سياسات كانت محلاً لأنماط مختلفة من التطبيق من جانب الدول، هدفت جميعاً إلى الحد من انتشار الوباء على غرار الحظر الطوعي أو الإجباري للمواطنين، فضلاً عن تحقيق التوازن بين الحفاظ على الصحة العامة من جهة وبين الاعتبارات الإقتصادية من جهة أخرى. وعلى صعيد العلاقات الدولية، طالبت الجائحة غالبية دول العالم وأرغمت الدول على الانعزال وغلق الحدود، وأدت إلى استقطاب غير مسبوق بين الدول. وكشف الوباء أيضاً عن عجز المنظومة الدولية الحالية في التصدي لتبعات الأزمة والتعامل معها، وأظهر مدى هشاشة عدد من الترتيبات الإقليمية القائمة وسط تغيب مظاهر التضامن مع الدول المنكوبة في ظل إعلاء الدول لمصالحها الوطنية على حساب تضامنها مع دول الإقليم.

إن هذه التحديات غير المسبوقة الناجمة عن تفشي وباء كورونا تضع آليات النظام الدولي المعاصر أمام اختبار حقيقي، وهو وضع يتعين معه ضرورة ترسيخ مبدأ التعاون والتضامن لمواجهة تلك التحديات. فعلى المدى القصير، يتعين تضافر الجهود الدولية من أجل القضاء على الوباء ومعالجة آثاره الاقتصادية والاجتماعية وتأتي على رأسها توفير الدعم للدول النامية لتجاوز آثارها الاقتصادية السلبية من خلال تقديم حزم تحفيزية لاقتصاداتها، وتخفيف أعباء الديون المتركمة عليها، والاستفادة من الأدوات المتاحة لدى مؤسسات التمويل الدولية وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين.

وعلى المدى المتوسط، فيجب التحسب لمظاهر الاستقطاب المتوقعة على الصعيد الدولي والتي قد تنعكس على بعض النزاعات ولاسيما تلك الواقعة في منطقة الشرق الأوسط. أما على المدى البعيد، فيتعين على المجتمع الدولي استغلال هذه الجائحة لدفع تطوير الآليات الدولية، بما في ذلك فيما يتصل بحفظ السلم والأمن الدوليين وإنهاء النزاعات القائمة، فضلاً عن السعي لإقامة منظومة دولية أكثر عدلاً تسمح للدول النامية بنفاذ أكبر إلى التكنولوجيا والدواء وتدفع بالنمو في قطاعات اقتصادية أكثر استدامة بما يعود بالنفع على الجميع.

ولايفوتني في النهاية، أن أشير إلى ان مصر لم تكن بعيدة عن هذه الجهود للتضامن الدولي، فقد كانت من أولى الدول التي مدت يد العون للدول المنكوبة، وقامت بإرسال المساعدات الإنسانية والطبية العاجلة لها، وشاركت في عدد من القمم والاجتماعات الافتراضية المصغرة التي هدفت إلى بحث سبل التعامل مع تداعيات أزمة كورونا المستجد على الدول الإفريقية وتحديد أولويات القارة لمكافحة الفيروس بالتنسيق مع المجتمع الدولي، كما شاركت في قمة حركة عدم الانحياز عبر وسائل الاتصال، والتي عقدت تحت عنوان ” متحدون في مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد“، وذلك بمشاركة عدد من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الحركة. وفي ذات الوقت، تبذل مصر جهوداً مضاعفة على المستوى الداخلي للحفاظ على صحة وسلامة المواطنين، مع العمل على الحد من الآثار السلبية لإجراءات الوقاية على النشاط الاقتصادي، والحفاظ على مكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادي التي تحققت مؤخراً.

النظام العالمي بعد جائحة كورونا المستجد (Covid-19)

سفير/د. منير زهران
رئيس المجلس المصري للشئون الخارجية

تطورات جائحة وباء كورونا المستجد:

منذ ديسمبر 2019 انتشر فيروس كورونا المستجد من مدينة ووهان في جنوب الصين، وسرعان ما انتشر كوباء إلى دول أخرى في آسيا وخاصة إيران ثم أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ثم انتقل إلى إفريقيا وأمريكا اللاتينية – وأصبح المرض وباءً كونياً وأصاب الجنس البشري على سطح الأرض وفق ما أعلنه مدير عام منظمة الصحة العالمية يوم 11 مارس 2020 .

وقد ارتفعت إصابات فيروس كورونا المستجد المسمى COVID-19 إلى مايزيد على 6 مليون نسمة في مختلف أنحاء العالم منها ما يزيد على 1.8 مليون في الولايات المتحدة، وارتفعت الوفيات في العالم إلى مايزيد على 375.000 ألف من ضحايا هذا الفيروس منها 103 ألف في الولايات المتحدة، وفقا لإحصاءات جامعة جون هوبكنز في آخر مايو 2020.

وقد حذرت الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية من احتمال وفاة مئات الألوف من الأطفال، ومايزيد على 3 مليون نسمة في الدول الإفريقية، إزاء الانكماش الاقتصادي العالمي الناجم عن ذلك الوباء، مع احتمال أن يقع عشرات من ملايين من البشر في براثن الفقر المدقع كنتيجة لانتشار هذا الوباء .

وفي ظل إغلاق الأنشطة التجارية والإنتاجية ودفع ما يزيد على 3 مليار شخص إلى ملازمة المنازل لتجنب انتشار الفيروس توقع صندوق النقد الدولي أن يعاني الاقتصاد العالمي عام 2020 أشد انكماش منذ الكساد العالمي الكبير في الثلاثينيات من القرن العشرين، وتقدر الأمم المتحدة خسائر القارة الإفريقية بمبلغ 29 مليار دولار منذ ظهور الفيروس .

جائحة كورونا والنظام الدولي :

سبق أن وجهت الولايات المتحدة والدول الأوروبية استثمارات بمئات المليارات من الدولارات إلى منطقة شنزن في جنوب غرب الصين لإنتاج العديد من السلع التي تحتاجها الأسواق الأمريكية والأوروبية لإعادة تصديرها لتلك الأسواق للاستفادة

من رخص أجور العمالة الصينية في ظل عدم تطبيق معايير العمل الدولية وغياب نقابات العمال. وعدم الالتزام بمعايير العمل الدولية، يضاف لذلك عدم التزام الصين بمعايير البيئة وحقوق الملكية الفكرية.

وقبل اكتشاف هذا الوباء ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي في الصين حتى بلغت ما يزيد على 8% في السنة مع بداية الألفية الثالثة، مع عجز الميزان التجاري الأمريكي المتزايد، واستثمار الصين لفوائض الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الصين في شراء أذون الخزانة الأمريكية بما يزيد على 1.3 تريليون دولار، في مقابل ذلك تزايد عجز الميزان التجاري الأمريكي إلى مستويات غير مسبوقة . وهكذا أصبحت الصين لاعباً دولياً هاماً على الصعيد الاقتصادي وكذلك على المستوى العسكري بالتوازي مع إطلاق الصين لمبادرة الممر والطريق للسيطرة على التجارة العالمية .

وقد تساءل البعض عن مدى تأثير جائحة كورونا على النظام الدولي الذي تمخضت عنه الحرب العالمية الثانية عام 1945 بإنشاء منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وبرامجها والصناديق ومنها صندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الطفولة (يونيسيف ... إلخ) وهل سيجرى إعادة تشكيل ذلك النظام . فقد انكمش الاقتصاد الصيني بنسبة 6.8% في الفترة من يناير حتى إبريل 2020 مقارنة مع إحصاءات نفس الفترة في عام 2019، ليسجل الاقتصاد الصيني أول انكماش منذ عام 1992 ، و صرح المتحدث باسم المكتب الصيني للإحصاء، بأن إمكانيات نمو الاقتصاد الصيني في الأمد الطويل لن تتأثر بالتبعات قصيرة الأجل لجائحة الكورونا . وحثت الصين البنك الدولي على السماح للدول المقترضة الأشد فقراً بتعليق سداد ديون البنك ، في الوقت الذي تعاني فيه تلك الدول من صعوبات اقتصادية لمعالجة جائحة الكورونا، مع أهمية تضافر الجهود الدولية لمواجهة مديونيات تلك الدول للشركاء التجاريين على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف. وقد أوصت مجموعة العشرين في إبريل 2020 برئاسة السعودية بتخفيف الدول الدائنة لعبء ديون الدول الأكثر فقراً . وزاد الطين بلة اتهام الرئيس ترامب وبعض الدول الأوروبية للحكومة الصينية بأنها غطت على خطورة انتشار فيروس الكورونا المستجد و عداوه، وحملتها المسؤولية عن انتشار الجائحة ومطالبته بدفع تعويضات للدول الأخرى المتضررة، وهو ما أيده ألمانيا. وكرد فعل للحملة الأمريكية، قررت الصين أن تكون معاملاتها في الأسواق التجارية والمالية والبورصات بعملة اليوان وفك ارتباطها بالدولار الأمريكي، وهو ما أيده أيضاً الدول السبع الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون SCO ومنها الصين وروسيا والهند ، وهو ماسوف ينعكس على قيمة الدولار في الأسواق الدولية.

وفي أحدث تقارير البنك الآسيوي للتنمية في منتصف مايو 2020، رصد البنك الخسائر العالمية جراء انتشار فيروس كورونا بأنها قد تصل إلى 8.8 تريليون دولار عام 2020، وأن أكثر التوقعات تفاؤلاً تشير إلى التدابير المختلفة لاحتواء الفيروس ستؤدي إلى شلل الاقتصاد العالمي، وتقديرات الخسائر للتنمية تصل إلى ما يتراوح بين 6.4 و9.7% من الناتج الإجمالي العالمي. وأضاف البنك أن توقعاته بالنسبة للحد الأعلى من الخسائر تفترض استمرار القيود المفروضة على التنقل والشركات لمدة 6 أشهر، وأن تدابير احتواء انتشار الفيروس قد تسبب خسائر اقتصادية تتراوح بين 1.7 إلى 2.6 تريليون دولار في آسيا، وما يتراوح بين 1.1 و1.6 تريليون دولار في الصين . كما تم الإعلان عن انكماش الاقتصاد الأمريكي بنسبة 4.8% منذ بدء انتشار فيروس الكورونا المستجد في أمريكا عام 2020.

وهكذا نحن أمام إحدى الأزمات الاقتصادية العالمية التي بدأت منذ ثلاثينيات القرن العشرين مروراً بالأزمة الاقتصادية التي ضربت النظام المالي الدولي لعام 2008 وتأثير الأزمات الاقتصادية المتوالية على النظام العالمي الليبرالي ومبادئ الحرية والديمقراطية والحريات الأساسية Fundamental Freedoms . ومن المتوقع أن تتأثر العلاقات بين الدول بعد وقف الولايات المتحدة لمساهمتها في منظمة الصحة العالمية وقدرها 450 مليون دولار في السنة لاتهامها بالتقصير في مواجهة فيروس كورونا وتواطؤها مع الصين في التغطية على مسؤوليتها عن انتشار فيروس الكورونا، واتهام الصين بالمسؤولية عن نشر الفيروس في العالم وتحميلها المسؤولية القانونية والتبعات المالية التي ترتبت على ذلك، واضطرار عدد من الدول وخاصة السعودية لتقديم مساهمات بديلة لمنظمة الصحة العالمية للتعويض عن تعليق المساهمة الأمريكية ومساهمة مؤسسة بيل جيتس وشركة تويتر، لتعويض منظمة الصحة العالمية، وهو ما كان موضع انتقاد من السكرتير العام للأمم المتحدة وعدد من الدول الأخرى وخاصة ألمانيا كرد فعل على تصرف الرئيس ترامب . وقد فشل مجلس الأمن في اتخاذ إجراء، لمواجهة وباء الكورونا إزاء الخلافات التي احتدمت بين أعضاء المجلس الدائمين وبصفة خاصة فيما بين الولايات المتحدة من ناحية وكل من الصين وروسيا من ناحية أخرى .

وجرى التساؤل عن مدى إمكانية تعديل النظام الدولي الحالي. وإنشاء نظام دولي جديد يركز على المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء مع إلغاء حق الفيتو في النظام الجديد، وهكذا تتحمل الدول دأمة العضوية في مجلس الأمن المسؤولية عن عجز النظام الدولي عن مواجهة أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد وتهديده بفناء الجنس البشري، فالدول الخمس دأمة العضوية في مجلس الأمن تمتلك أسلحة الدمار

الشامل وخاصة الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وفيروس كورونا المستجد يعتبر من أسلحة الدمار الشامل وتحمل الولايات المتحدة المسؤولية عن رفض نظام التحقق في معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية – ومنها فيروس كورونا المستجد والذي سبق التفاوض حوله في مؤتمر نزع السلاح في تسعينيات القرن العشرين.

المجتمعات الأكثر تعرضاً لخطر الوباء:

في بيان صادر عن الأمم المتحدة في نيويورك يوم 23 إبريل 2020، قدرت المنظمة الدولية أن المهاجرين واللاجئين والنازحين هم الفئات الأكثر عرضة لمخاطر وضحايا الوباء، وأن أكثر من 131 دولة أغلقت حدودها كإجراء حمائي من مخاطر الوباء، وأن 30 دولة فقط تسمح بإعفاءات لطالبي اللجوء .

وقد صرح أنطونيو جوتيريش السكرتير العام للأمم المتحدة بأنه في ظل تزايد الاتجاهات القومية والعرقية والشعبوية والسلطوية وتحجيم حقوق الإنسان في بعض الدول تم استخدام الأزمة كذريعة لاتخاذ إجراءات قمعية داخل الدول لأغراض لالعلاقة لها بالجائحة. وناشد السكرتير العام حكومات الدول بالتخلي بالشفافية في سياساتها، كما طالب بإعلاء قيم الحريات المدنية وحرية الصحافة، وأن عدم المساواة في مواجهة الأزمة يعوق الحصول على الخدمات الصحية .

وقد حذر المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانو في 23 إبريل 2020 من سرعة تخفيف إجراءات الإغلاق لمواجهة وباء كورونا، موضحاً أن الفيروس سيبقى كوباء عالمي لمدة طويلة وهو الأمر الذي سوف يؤثر على الصحة العامة والإجراءات الاحترازية في مختلف دول العالم والتأثير على رفاهية الجنس البشري.

وأكدت منظمة الصحة العالمية على الحاجة الملحة للتوصل إلى لقاح مضاد لفيروس كورونا المستجد، بسبب اختراق الفيروس للأنظمة المناعية والإجراءات الاحترازية للوقاية من انتشاره وهو ما يلزم معه تخصيص ميزانيات متزايدة للبحث العلمي وبصفة خاصة في إطار الصحة العامة وتطعيمات ومنها كورونا .

وأضافت المنظمة في بيان لها يوم 23 إبريل 2020 أنه في ظل جائحة كورونا، يلزم الاستمرار في إجراء التطعيمات الروتينية، نظراً للدور المحوري الذي تلعبه التطعيمات في حماية الأرواح والاقتصاديات، مؤكدة على ضرورة مواصلة الحكومات لأنشطة التطعيمات ضد الأمراض الأخرى، وضمن الوصول العادل إلى لقاح مضاد لفيروس كورونا المستجد بمجرد أن يصير ذلك اللقاح متاحاً.

إجراءات لمواجهة الوباء:

انتقد وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في تصريح أدلى به في واشنطن يوم 23 إبريل ، الصين مجدداً لتقاعسها عن الإبلاغ بمخاطر فيروس كورونا بعد اكتشافه في الصين في ديسمبر 2019، الأمر الذي أدى إلى تفشي الفيروس على نطاق عالمي. وأضاف بومبيو أنه باعتقاد بلاده بقوة أن بكين لم تبلغ عن تفشي الفيروس في الوقت المناسب، الأمر الذي اعتبره انتهاكاً لقواعد منظمة الصحة العالمية، وأدى إلى انتقال الفيروس وانتشاره في كل أقاليم الصين، ومنها إلى العالم. فهل هذه الاتهامات تعتبر استمراراً للحرب التجارية التي شنها ترامب ضد الصين وتحويلها إلى حرب بيولوجية بعد تبادل الاتهامات بين البلدين حول مصدر الفيروس؟، وهل تطورت مواجهة بين أمريكا والصين إلى استخدام الأسلحة البيولوجية، وهي أقل الحروب تكلفة على ميزانيات الدول المتحاربة؟، ولماذا عرقلت الولايات المتحدة اعتماد بروتوكول التحقق من الأسلحة البيولوجية الذين تم التفاوض عليه في التسعينيات في مؤتمر نزع السلاح. وقد أعلن رئيس وزراء استراليا سكوت موريسون يوم 22 إبريل 2020، أنه أجرى اتصالات مع العديد من رؤساء الدول ومنهم الرئيس ترامب- لحشد التأييد لإجراء تحقيق في أصل نشأة فيروس كورونا، وطالب موريسون جميع أعضاء منظمة الصحة العالمية بالمشاركة في التحقيق .

وإزاء تبادل الاتهامات بين الصين وأمريكا عن مصدر الوباء بعد انتشار وباء كورونا المستجد الذي أصبح من أسلحة الدمار الشامل، وخاصة البيولوجية التي تحصد مئات الألوف من الجنس البشري من جميع قارات العالم، بدءاً من الصين حيث تم اكتشافه لأول مرة، فقد تصور العديد من المفكرين والباحثين أن النظام الدولي الذي تمخضت عنه الحرب العالمية الثانية أصبح عاجزاً عن مواجهة التحديات التي تولدت عن هذا الوباء، وبالتالي فإن النظام الدولي الحالي والأسس التي ارتكز عليها ومبادئه وقواعده لا بد أن تتعرض للإصلاح، وهو مالا يمكن تحقيقه بدون تعديل ميثاق الأمم المتحدة، وإلغاء حق الفيتو في مجلس الأمن المنصوص عليه في الفصل الخامس من الميثاق ، ولكن يحول بين ذلك أحكام المادتين 108 و 109 من الميثاق اللتين تشترطان موافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء ومنها الأجهزة التشريعية للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن .

ومن المتصور أن تغيير النظام الدولي سوف يخضع لمؤثرات وقوى يلزم التعرف عليها وتحديدها، وهو ما يتحتم أن تساهم في دراسته وتحليله مراكز البحث من خلال تصور علمي يساهم فيه متخصصون في مجالات التنظيم الدولي والعلوم السياسية ومختلف التخصصات ومنها أسلحة الدمار الشامل ومنها الأسلحة

البيولوجية والكيميائية والنوية والخبراء في مجالات الصحة ومنها الأمراض والبيئة والفيروسات والبيئة والطاقة والمياه الخ .
ومن المتصور أن ما نشاهده من تطورات حديثة على سطح الأرض يرتبط بمؤثرات عدة، وخاصة التطور السريع في المجالين العلمي والتكنولوجي وكذلك التطور في مجال الفضاء وخاصة الفضاء الخارجي الذي يحوى مؤثرات وتأثيرات تحاول الدول السيطرة عليها من خلال غزو الفضاء الخارجي وامتلاك التكنولوجيا ذات الصلة.
ولطالما طالبت الدول النامية وخاصة مصر وسريلانكا، التنسيق لاستصدار قرارات من الجمعية العامة للأمم المتحدة لاستكمال جهود الأمم المتحدة بالاستخدام السلمي فقط للفضاء الخارجي بعد إبرام معاهدة استخدام القمر وغيره من الأجرام السماوية للأغراض السلمية في بداية سبعينيات القرن العشرين، بالتفاوض حول معاهدة دولية لتحريم استخدام الفضاء الخارجي للأغراض العسكرية وتحريم وضع الأسلحة وخاصة أسلحة الدمار الشامل وتثبيتها في الفضاء الخارجي وتهديد الجنس البشري بالفناء، حيث صدر العديد من تلك القرارات من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنها القرار رقم A/73/30 . وفشل مؤتمر نزع السلاح في اعتماد برنامج عمل يتضمن التفاوض حول تلك المعاهدة ومعاهدة لتحريم استخدام الاسلحة النووية إلى أن يتم تحقيق هدف إخلاء العالم من السلاح النووي.

تعبئة النظام الدولي متعدد الأطراف لمواجهة الجائحة:

1 – إزاء انتشار فيروس كورونا من الصين إلى الكون بأكمله وتزايد الإصابات والوفيات في مختلف قارات العالم بشكل يهدد بفاء الجنس البشري منذ استخدام السلاح النووي عام 1945 في هيروشيما وناجازاكي ، فقد حاولت الولايات المتحدة استخدام مجلس الأمن لإدانة انتشار هذه الجائحة بنسبتها إلى الصين، وقد فشلت محاولة أمريكا باستصدار قرار من مجلس الأمن إزاء اعتراض كل من الصين وروسيا. ويلاحظ أن ضحايا انتشار فيروس كورونا المستجد تعتبر أضعاف ضحايا إلقاء القنبلتين الذريتين الأمريكيتين على هيروشيما وناجازاكي في أغسطس عام 1945 . حيث بلغ ضحايا قنبلة هيروشيما 140 ألف نسمة ، وضحايا ناجازاكي 80 ألف نسمة بينما ضحايا فيروس كورونا حتى نهاية مايو 2020 وصل إلى 375 ألف نسمة.

2 – وقد أمكن تفعيل دور الجمعية العامة لتعزيز التعاون الدولي (متعدد الأطراف) لمواجهة جائحة الكورونا باستصدار أكثر من قرار في هذا المجال:

القرار الأول رقم 170/74 في 2 ابريل 2020، وسبقه القرار 2/74 في 10 أكتوبر 2019 ، وهما كانا الأساس الذي استندت إليهما الجمعية العامة في اعتماد

قرارها رقم A/472/74 الصادر في 20 إبريل 2020 الذي قدمته المكسيك نيابة عن
179 دولة وأهم عناصره الآتي:

• أهمية التعاون الدولي لضمان الحصول على الأدوية والتطعيمات والمستلزمات
الطبية لمواجهة وباء كورونا المستجد COVID-19.

• الفلق إزاء تهديد صحة الانسان ورفاهيته بسبب تهديد ذلك الوباء الذي انتشر في
جميع أنحاء العالم وآثاره غير المسبوقة على المجتمعات والاقتصاد والتجارة العالمية
والسفر والانعكاسات المدمرة على حياة الشعوب .

• التأكيد على حق الجنس البشري - بدون تمييز - في الاستمتاع بأفضل رعاية
صحية وأخذاً بعين الاعتبار أن الفقراء هم أكثر الناس عرضة للمرض وهم أكثر
البشر تحملاً لنتائج هذا المرض وتأثراً به، مما يؤثر على جهود التنمية وخاصة
بالنسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخاصة (الهدف 3) .

• إبراز الدور الرئيسي للأمم المتحدة في تنسيق الجهود الدولية للرقابة على
والتحكم في الفيروس وانتشاره وفي دعم جهود الدول الأعضاء، ويأخذ بعين الاعتبار
الدور القيادي لمنظمة الصحة العالمية (وهو ما تحفظت عيه الولايات المتحدة بعد
اعتماد القرار) .

• مطالبة السكرتير العام للأمم المتحدة – بالتنسيق الوثيق مع منظمة الصحة العالمية
وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومنها مؤسسات التمويل الدولية، لإنتاج
وتعزيز شبكات الإمدادات – على نحو شفاف ومنصف وفعال لتوزيع أدوات الوقاية من
الوباء والتحاليل اللازمة للقضاء على فيروس كورونا المستجد بما في ذلك التطعيمات
بهدف إتاحتها لجميع من يحتاج إليها وبصفة خاصة الدول النامية .

• تعبئة الموارد لتمويل بحوث التطعيمات والأدوية والتكنولوجيا لدعم التعاون
العلمي الدولي اللازم لمواجهة الوباء، وتعزيز التنسيق مع القطاع الخاص (الشركات)
لتنمية وتصنيع وإنتاج وتوزيع الأمصال المضادة للفيروس والمعدات الوقائية
والتطعيمات لتحقيق الكفاءة والأمان في إطار التوازن والانصاف .

• مطالبة السكرتير العام بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية لاتخاذ الاجراءات
اللازمة لتنسيق ومتابعة جهود منظومة الأمم المتحدة لتحقيق ذلك الهدف (وهو
ما تحفظت عليه الولايات المتحدة بالنسبة لدور منظمة الصحة العالمية) .

• إنشاء فريق عامل من مختلف الوكالات لتحقيق هذا الهدف في حدود الموارد
المتاحة، مع إحاطة الجمعية العامة بنتائج تلك الجهود – كلما كان ذلك ممكناً.

وقد قام رئيس الجمعية العامة (نيجيريا) باختيار كل من سفيرى أفغانستان
وكرواتيا لتنسيق الجهود الأومية في هذا الشأن – وهو ما أيدته مختلف الوفود .

كوروننا ونظام الأمن الجماعي(*)

السفير/ عبد الرؤوف الريدي

الرئيس الشرفي للمجلس المصري للشئون الخارجية

أبدأ بسؤال: هل ستكون تجربة الصراع العالمي مع كوروننا دافعاً إلى أن يبحث العالم في مدى ملاءمة نظام الأمن الجماعي الذي تضمنه ميثاق الأمم المتحدة لحماية السلم والأمن الدوليين؟

عندما جاءت عاصفة الحرب العالمية الثانية (1939-1945) وبعد أن لاحت بوادر النصر للحلفاء بعد معركة العلمين التقى عدد من خبراء القانون والتنظيم الدولي في اجتماع تبنته إدارة الرئيس روزفلت في ضاحية دومبارتون أوكس بواشنطن وكان الهدف هو دراسة وضع تنظيم دولي جديد بعد أن فشل نظام عصبة الأمم في منع دول المحور الثلاث ألمانيا وإيطاليا واليابان من الاعتداء على الدول المجاورة لها مما أدى إلى اندلاع أكبر حرب عرفها التاريخ.

كان المجتمعون يمثلون الحلفاء المنتصرين في هذه الحرب ومن هنا جاءت الدعوة لحضور مؤتمر سان فرانسيسكو مقصوداً على الدول المنتصرة ما دعا المرحوم أحمد ماهر- رئيس وزراء مصر آنذاك- إلى إعلان الحرب على دول المحور حتى يكون لمصر مقعد في مؤتمر المنتصرين بسان فرانسيسكو الذي وضع ميثاق الأمم المتحدة وتم توقيعه في 24 أكتوبر 1945 وقد دفع المرحوم أحمد ماهر باشا حياته ثمناً لهذه الخطوة باغتياله في البهو الفرعوني للبرلمان، بينما كان متوجهاً من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ.

ربما كان من أهم ما جاء في الميثاق هو نظام الأمن الجماعي الذي أودع في مجلس الأمن مسؤولية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وعندما أصيب المجلس بالشلل نتيجة استخدام الاتحاد السوفيتي للفييتو في الأزمة الكورية ابتدع الفكر القانوني الأمريكي سبيلاً للالتفاف حول المجلس بإصدار ما يعرف باسم قرار الاتحاد من أجل السلم والذي يمكن بواسطته للجمعية العامة للأمم المتحدة إصدار قرارات تهدف للحفاظ على المسؤولية الجماعية للأمن، وربما كانت مصر هي أول من استفاد من هذا القرار بعد الحرب الكورية عندما قامت إنجلترا وفرنسا وإسرائيل بالعدوان على مصر عقب تأميم قناة السويس (29 أكتوبر 1956) ولجوء كل من إنجلترا وفرنسا

(*) - نشر هذا المقال في جريدة الأهرام، بتاريخ 25 إبريل 2020، <http://gate.ahram.org.eg/News/2399847.aspx>

بصفتها دولتين «عضويتين دائمتين» بالمجلس لاستخدام الفيتو لتعطيل صدور قرار وقف العدوان فلجأت الدولتان الكبيرتان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى قرار الاتحاد من أجل السلم ونقلت المسؤولية للجمعية العامة وأمكن تعبئة الرأي العام الدولي وإصدار القرارات اللازمة لوقف العدوان وتشكيل قوات الطوارئ الدولية للإشراف على انسحاب القوات المعتدية من الأراضي التي احتلها، وكانت هذه الحقبة هي أزهى عصور الأمم المتحدة قاطبة.

وظلت السويس نقطة التحول التي قادت إلى حركة التحرر الكبرى وتصفية الاستعمار في إفريقيا.

ذهبت هذه الحقبة ثم جاءت حقبة أخرى كان أبوها الروحي هو هنري كيسنجر الذي قال أن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين يتم أساساً من خلال السياسات الواقعية وتوازن القوى. في هذه الحقبة جرى أكبر تكديس للأسلحة النووية في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مما جعل توازن القوى بينهما يتحول إلى توازن للربح. وبانهيار الاتحاد السوفيتي ومجيء عالم القطب الواحد جرت أكبر حرب يشهدها العالم تكون قائمة على أساس من الأكاذيب وتفتيق الأدلة وهي الحرب على العراق عام 2003، وبمجيء الرئيس ترامب تحول مبدأ توازن القوى إلى مبدأ آخر هو مبدأ أمريكا أولاً ثم جاءت كورونا لتثبت أنه لا عاصم حتى للولايات المتحدة من عدوان يشنه الفيروس. عبرت كورونا القارات والمحيطات ونفذت مباشرة إلى جسم الضحية التي يمكن أن تكون على سبيل المثال رئيساً لوزراء عضو دائم بمجلس الأمن.

كورونا ، هذا الفيروس الذي لا يرى بالعين المجردة أوقف كل الدول على قدم وساق، لم يكن هناك من عاصم سوى الطهارة والنظافة الشخصية والعزلة والاعتزال كما نراه الآن في كل بقاع الأرض. وهذا يطرح السؤال نفسه: هل أصبح نظام الأمن الجماعي في خير كان؟ لقد جاء مفهوم الأمن الجماعي على يد المنتصرين في الحرب العالمية الثانية فمن سيكون المنتصر في صراع العالم مع كورونا؟ لن يكون المنتصر فقط هو مجموعة من الدول بل ستكون الإنسانية جمعاء بإذن الله والحرب مع كورونا لم تكن بالسلح النووي ولكن بالعلم كما ورد في قوله تعالى: «ويعلمكم الكتاب والحكمة ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون». سورة البقرة آية 151.

كيف سيكون إذن نظام الأمن الجماعي بعد كورونا أو ما يجب أن يكون؟ سيكون المحور الرئيسي قائماً على التعاون الدولي، وهو بدوره أحد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بل إن الأمن الجماعي لا يتحقق إلا من خلال التعاون بين الدول وستزداد أهمية هذا المبدأ الوارد بالتنظيم الدولي أكثر من أي وقت مضى.

قرأت أخيراً مقالاً لهنري كيسنجر وهو يتحدث عن كورونا وأخطاره الداهمة، لم يتحدث عن نظرية الواقعية السياسية أو توازن القوى كما كان يتحدث في الماضي بل تحدث عن الحاجة الملحة للتعاون الدولي. ونشر ريتشارد هاس مدير المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية في العدد الأخير من مجلة الشؤون الخارجية مقالاً عما سيكون عليه العالم بعد عاصفة كورونا ويرى هاس باختصار أن العالم سيكون مزيداً مما كان عليه. ما يهمنى فيما أكتب ليس التحليل وإنما ما أرى أن مصر يمكن أن تطالب العالم به. أعتقد أن فترة ما بعد كورونا ستكون في الأغلب فترة سيولة في الساحة الدولية وبالتالي أرى أن مصر يمكن أن تتبنى مبادرة تنطلق من أن كورونا لم تكن حرباً مع دولة أو مجموعة من الدول بل كانت حرباً على الإنسانية جمعاء أي مع كل الدول. سيكون العالم أو الإنسانية جمعاء بإذن الله هي المنتصر في هذا الحرب وبالتالي علينا أن ندرس ما تكون عليه الحال مثلما فعل المنتصرون في الحرب العالمية الثانية عندما درسوا ما كان العالم عليه قبلها.

الدرس الأساسي الذي يجب أن يستوعبه العالم هو أن تكديس أسلحة الدمار الشامل طوال خمسة وسبعين عاماً الماضية وما كلفته من تريليونات الدولارات لم يحقق أمناً حتى للذين كدسوا هذه الأسلحة، وأن الذين دعوا إلى نظرية الواقعية السياسية وتوازن القوى وأن الدولة التي اعتبرت نفسها قبل الجميع هي أكبر دولة بها ضحايا لكورونا اليوم.

أريد أن تدعو مصر إلى العودة إلى المفهوم الحقيقي للأمن الجماعي أي الأمن للجميع وبالجميع. مصر من حقها أن تنبه العالم إلى أن ثمة حقيقة يجب ألا ننساها وهي أن العالم أجمع كان طرفاً في هذا الصراع في مواجهة العدو الخفي كورونا وأن من حق المنتصر أن يستوعب الدرس ويدعو إلى مستقبل أفضل للعالم ونفكر في إطار الحفاظ على الصحة العامة لكل العالم. وهنا قد يظهر مبدأ جديد يتجاوز الصحة العامة أي الصحة العامة العالمية وستحتاج الإنسانية إلى مؤسسات أكثر فاعلية لحفظ الصحة العامة العالمية للإنسان وما يلزم لها من مؤسسات البحث العلمي وتنظيم دولي للصحة العامة العالمية. تصبح الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل أشياء لا معنى لها وأن الإنفاق الذي يخصص لها ينبغي أن يذهب إلى ما هو أبدي لتحقيق الصحة العالمية والرخاء العالمي.

أعلم أن الكثيرين ممن سيقروا هذا الكلام سيقولون إنه صادر عن نظرة مثالية لا تنتمي للواقع. ربما نكون اليوم أحوج إلى نظرة مثالية بعد أن رأينا كم كلفتنا نظريات الواقعية السياسية وتوازن الرعب وتفوق دولة على بقية الدول كم كلفنا وكلف البشرية وأنه الأجدر بنا اليوم أن نستلهم المثل العليا من أجل عالم ما بعد كورونا.

وماذا بعد؟(*)

عمرو موسى

وزير الخارجية الأسبق والأمين العام لجامعة الدول العربية الأسبق

أقصد: ماذا بعد انتهاء عاصفة أو جائحة «كورونا»، تلك التي وضعت العالم كله في مواجهة عدو هاجم الجميع من دون اعتبار لحدود أو قانون، ومن دون تفرقة بين قوى بكل معاني القوة وضعيف بكل عناصر الضعف. أدى ذلك إلى بروز رأيين: أحدهما قال به الذين آمنوا بالديمقراطية أساساً للحكم الرشيد الذي به تصل رفاهية الشعوب إلى مراسيها الأمانة، يقولون: إن علاج الأزمات الكبرى مثل وباء «كورونا» لا يصح أن يتم على حساب الديمقراطية والحريات الأساسية والاقتصاد الحر، وإنه من شأن التمسك بمبادئ الديمقراطية وسياساتها وقوانينها وإدارتها للأمر، أن تنجح الدول والمجتمعات في التعامل بكفاءة مع هذا التحدي الخطير.

المعنى هنا واضح: لا يصح أن تصبح الديمقراطية ضحية «كورونا»؛ بينما يقول الرأي الآخر: إن مواجهة الأزمات الكبرى مثل «كورونا» تتطلب شيئاً كثيراً أو قليلاً من المركزية والقسرية، وربما استدعاء قوانين نائمة، واستحداث أخرى، من شأنها جميعاً أن تُمكن الدولة من التحكم في مسار الأمور، بما فيها تلك القوانين والأوامر السيادية والإدارية التي تقيد الحريات وتوجه مسار الاقتصاد. هذا الرأي الثاني كان له على الدوام الغلبة، ولكن باعتباره سياسة مؤقتة، تُرفع بالفعل بانتهاء الأزمة، لتعود الأمور كما كانت في إطار الديمقراطية ونظمها. والتاريخ الأميركي بالذات مليء بالأمثلة في هذا المضمار، منذ ثلاثينيات القرن الماضي، سواء في مواجهة الحروب العظمى أو الانهيارات الاقتصادية.

وأما بالنسبة إلى الدول والمجتمعات المحكومة ديكتاتورياً، فهذه الآراء والتساؤلات كلها لا محل لها، المهم أنه في مواجهة «كورونا» لم يكن هناك فرق بين الديمقراطيات وغيرها، فالمهم هو كفاءة المواجهة ومدى نجاحها، أما بعد ذلك فسوف نرى ونسمع آراء ومقاربات مختلفة، إلا أن أول ما سوف يتخذ من قرارات سيتعلق بإعادة الحياة إلى طبيعتها، وإلغاء القيود التي فُرضت، وخصوصاً ما يتصل بالتباعد الاجتماعي. سوف يكون هناك شعور احتفالي بزوال الغمة، وهو ما يجعلني أخشى أننا (وغيرنا طبعاً) سوف نعود إلى ما كنا عليه من دون أدنى تغيير، أو بتغيير طفيف

(*)- نشر هذا المقال في جريدة المصري اليوم، بتاريخ 17 إبريل 2020، <https://www.almasryalyoum.com/news/details/1969167>

سرعان ما سوف تذروه الرياح، سيكون ذلك هو الفشل الأول، ثم يأتي الفشل الكبير في أن الولايات المتحدة سوف تعود إلى انتخاباتها وضجيجها. وستعود الصين إلى متابعة مشروعها الأثير (الحزام والطريق)، وأوروبا إلى خلافاتها الداخلية، ومحاولة إصلاح ذات البين بين أعضاء الاتحاد الأوروبي. وتعود روسيا إلى خلافاتها الضيقة مع الولايات المتحدة، وتنافسها على بعض النفوذ في القارة الأوروبية، ويعود الحديث الذي لم يتوقف عشرات السنين عن إصلاح الأمم المتحدة، وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، وغيرها من المشكلات التي لا تتسع لها تلك السطور. ولكن الأهم هو عودة الشد والجذب وتبادل الاتهامات ثم التوترات بين الولايات المتحدة والصين. لقد بدأت الحرب الباردة بالفعل بين الدولتين العظميين، وجاء «كورونا» ليزيدها منافسة واشتعالاً، وهو ما أرى أنه سوف يستمر إلى ما بعد «كورونا».

خلاصة الأمر في رأيي أن عالم ما بعد الوباء سوف يشهد ما يلي:

- حدة في إدارة العلاقات بين الولايات المتحدة والصين.
- شروخاً في العلاقات داخل التحالف الغربي.
- اضطراباً في العلاقات الأميركية - الروسية.
- محاولات لإصلاح النظام متعدد الأطراف، بما يضمنه أيضاً من وكالات متخصصة، ومراجعة أداء تلك الوكالات والآليات، وفي مقدمتها منظمة الصحة العالمية.
- مراجعة عدد من التفاصيل المتعلقة بالعولمة، وبصفة خاصة إدارة أمور الاقتصاد والتجارة العالمية والصناعة، الموزعة عناصر إنتاجها على مراكز عديدة حول العالم، وخصوصاً في الصين، ومواجهة الغضب لحقيقة أن الصين أصبحت المصنع الكبير على مستوى العالم، والعمل على وضع حد لذلك. هنا يمكن توقع تغييرات كبيرة؛ أقلها إعادة توزيع المصانع المنتجة للسلع الاستراتيجية بعيداً عن الصين، وعلى خريطة أوسع، وطبقاً لاحتياجات اقتصادية وجيوستراتيجية أكثر شمولاً.
- التغيير الأهم بسبب «كورونا» سوف يتعلق بمعدلات الثقة بالاستثمار في مجال الصحة العامة، والمصل والدواء، والمستشفى والطبيب، والطواقم الطبية، بالإضافة إلى التأكيد على الشفافية وضمأن أعمالها. وسوف يكون هناك كثير من الاستثمارات الجديدة في هذا المجال، وعلى الاقتصادات النامية أن تأخذ هذا في الاعتبار، وأن تدرس إمكانيات الاستفادة منه.
- وبناء على ما سبق، وحتى لا نفقد الفرصة للتغيير الحقيقي في إدارة أمور الحياة في القرن الحادي والعشرين التي أتاحتها الجائحة؛ بل أكدت ضرورة وأهمية

استثمارها، يهمني أن أ طرح ما يلي:

- إن الدعوات إلى المطالبات بالتغيير تحتاج إلى توافق على مفهوم جديد للتهديدات الحقيقية للسلام الدولي، وإن التعريف الذي انبنى على تطورات الحرب العالمية الثانية ونتائجها أصبح اليوم قاصراً وغير شامل، وإن النصوص الخاصة به في ميثاق الأمم المتحدة تستدعي إعادة نظر.

• إن وباء «كورونا» هدد السلام والاستقرار الدوليين بشكل واضح، وبناء على ذلك، فالأوبئة في عصرنا هذا يجب أن تعتبر - رسمياً - تهديداً للأمن والسلام الدوليين، وكذلك تغير المناخ، والانفجار السكاني، بالإضافة إلى صراع الحضارات، ودعوات الكراهية والتفرقة بكافة مظاهرها، التي تؤدي إلى تصاعد التوتر داخل المجتمعات وفيما بينها. وقد أسعدني كثيراً أن ينعقد مجلس الأمن للنظر في إيجاد «علاج جماعي» لفيروس «كورونا» في الأسبوع الماضي (9 إبريل) إلا أنه مع الأسف أخفق (كالمعتاد) في الارتفاع لمستوى التحدي، بسبب خلافات ومصالح الدول العظمى، رغم تأكيد الأمين العام للأمم المتحدة أن «كورونا» وما طرحه يعتبر تهديداً للأمن والسلام الدوليين، أي أنه يصب في صميم اختصاص المجلس. وكذلك - ومع الأسف أيضاً - أخفقت الجمعية العامة للأمم المتحدة.

• الأمر يتطلب، في رأيي، تعبئة الرأي العام العالمي (معاهد البحث والتفكير، ومنظمات المجتمع المدني، والجامعات، والاتحادات، والنقابات المهنية، والأحزاب)، على مستوى العالم كله، للضغط والمطالبة بهذه التعديلات على ميثاق الأمم المتحدة، وتوسيع اختصاص مجلس الأمن ليشملها، وكذلك أن تنص التعديلات المقترحة على إعادة صياغة «مقاصد الأمم المتحدة»، لتشمل في مقدمة أولوياتها شؤون الصحة العامة، إلى جانب شؤون الأمن الدولي والتنمية.

• وفي هذا أرى العمل على بلورة اقتراح يطالب الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن تدعو إلى مؤتمر شامل، على غرار مؤتمر سان فرانسيسكو الذي أقر ميثاق الأمم المتحدة، أو أن تتعد هي في شكل هذا المؤتمر، للنظر في مثل تلك التعديلات على الميثاق وإقرارها. وبالمناسبة، يجدر التفكير في ألا يسري «حق استخدام الفيتو» على شؤون الصحة والمناخ والسكان.

• ومن ناحية أخرى، فبالتوازي مع تأهيل النظام متعدد الأطراف لمواجهة التحديات الجديدة للسلام والاستقرار الدوليين، فإن من الضروري مناقشة وضع ونتائج سياسات وممارسات العولمة، وخصوصاً العولمة الخشنة التي من شأنها الإضرار بمصالح واستقرار ورخاء كثير من الدول والمجتمعات النامية؛ بل وغيرها. إن الأوضاع الاقتصادية الخطيرة المتوقع مواجهتها في مختلف أنحاء العالم

ومناطقه نتيجة للتراجع؛ بل والشلل في عديد من جوانب الاقتصاد العالمي نتيجة لـ«كورونا»، تتطلب إعادة نظر جادة في النظام الاقتصادي برمته، الذي قادتته اتفاقيات «بريتون وودز» عقب الحرب العالمية الثانية. وهنا فقد يتطلب الأمر أيضاً الدعوة إلى «بريتون وودز» جديدة (كما طالب عدد من المفكرين بالفعل) تنعقد لهذا الغرض.

وختاماً: إذا كان الإجماع منعقدًا - كما هو واضح - على أن الأمور بعد «كورونا» لن تكون مثلما كانت قبله، فإن صياغة المستقبل هي مسؤوليتنا جميعاً، وليست مسؤولية الدول الكبرى فقط؛ خصوصاً بعدما شهدنا من سوء أدائها؛ بل سوء نياتها، وأنانيتها في مواجهة الجائحة. العالم لن يثق بقيادة تلك الدول وحدها للمسيرة الدولية لما بعد «كورونا».

التفكير في تأثير أزمة وباء كورونا على النظام الدولي

الأستاذ/ د. علي الدين هلال

عضو مجلس إدارة المجلس المصري للشئون الخارجية

ينشغل الباحثون في العالم بالتأثيرات التي سوف تخلفها أزمة وباء فيروس كورونا المستجد على العلاقات الدولية، وتوازن القوى بين الدول الكبرى، وشكل النظام الدولي. وتتنوع الاجتهادات ما بين مُعركة في التفاؤل وبحوث تغييرات جوهرية، وبين متشائمة أو بالأحرى واقعية ترى أن العلاقات والتفاعلات سوف تعود إلى سابق عهدها، وأنه ربما تتغير وتيرتها هنا أو هناك، ولكن لن يحدث تغيير هيكلي أو بنائي فيها، واجتهادات ثلاثة تتبني موقفاً وسطاً.

لذلك، فمن الأهمية بمكان أن ن فكر في منهجية البحث في هذه التأثيرات. وأشير إلى ثلاثة عناصر في هذا الشأن، **أولها:** ضرورة التمييز بين الآثار ” الخالقة“ والتأثيرات ” الكاشفة“ عند التحليل، أي التمييز بين الآثار التي خلقتها الأزمة بفعل تأثيرها على هيكل التفاعلات القائم، وتلك التي كشفت عنها أو سرّعت بها بمعنى أنها كانت موجودة من قبل وجاءت الازمة لتبرزها وتسرع منها. **وثانيها:** التمييز بين الأجل القصيرة والمتوسطة والطويلة للأزمة، وعدم الانبهار بالأمور التي تحدث في الأجل القصير ثم تتراجع تدريجياً وتنزوي فيما بعد. **وثالثها:** التمييز بين ما يتمناه الباحث ويرغب فيه، وبين ما توضحه مؤشرات الواقع وتفاعلاته.

وعندما نبحث في موضوع العلاقات بين الدول، وتوازن القوى والمصالح بينها، وأنماط التعاون والمنافسة والعداء السائدة ينبغي التسلح بالحذر قبل إطلاق التعميمات. ولكن الأرجح أن العالم لن يعود إلى سابق عهده وأوضاعه قبل يناير 2020 في كثير من المجالات، وأن هذا العام سوف يكون حلقة مفصلية في تطور السياسة بين الدول. وأعتقد أن تأثير الأزمة الراهنة سوف يكون أساس الإسراع بعمليات وتطورات كانت حادثة في النظام الدولي وسوف تؤدي الأزمة إلى تعميقها والتأكيد عليها. ويركز هذا المقال على موضوعين هما توازن القوى بين الدول الكبرى، والعولمة ومستقبل النظام الدولي.

أولاً: توازن القوى بين الدول الكبرى:

وأشير في هذا المجال إلى ثلاثة تطورات هي:

• تدهور مكانة الولايات المتحدة:

يشير ذلك إلى تراجع دور أمريكا كقائدة للمعسكر الغربي أو للنظام الدولي. تمثل هذا التطور اقتصادياً في تراجع إسهام الولايات المتحدة في إجمالي الناتج العالمي من حوالي 50 ٪ في منتصف أربعينيات القرن العشرين إلى أقل من 20 ٪ في الحقبة الثانية من هذا القرن. وأدى هذا إلى ازدياد عدم قدرة الولايات المتحدة على تحمل أعباء القيادة العالمية.

وجاءت الأزمة لتؤكد هذا التطور، فقد أخفقت واشنطن في أن تُقدم نفسها للعالم في موقع القيادة السياسية أو النموذج الأخلاقي الذي ينبغي التشبه به. اتسم سلوك القيادة الأمريكية في مواجهة الأزمة بالتردد والتأخر في ردود الأفعال والقصور في مواجهة انتشار الوباء فيها. بل وثبت عدم قدرة نظامها الصحي على توفير مُستلزمات الوقاية والرعاية الطبية بكفاءة وفي الوقت المناسب، وترتب على هذا القصور في الأداء والانجاز وازدياد عدد المصابين والمتوفين.

لقد سعى الرئيس الأمريكي إلى التحلل من أي مسؤولية له عما حدث، وأشار ببنان اللوم إلى أطراف أخرى. فمرة اتهم الصين بأنها وراء انتشار المرض، ومرة أخرى اتهم منظمة الصحة العالمية بالإهمال والتواطؤ مع الصين، ومرة ثالثة طلب من حكام الولايات في بلاده القيام بدور أكبر. وفي كل الأحوال، كان اهتمامه الأول بانتخابات الرئاسة القادمة وتوظيفه للأمور على النحو الذي يزيد من فرص إعادة انتخابه. ثم جاءت المظاهرات والاضطرابات التي عمت المدن الأمريكية في مطلع يونيو بعد وفاة مواطن أمريكي من أصل إفريقي بسبب قسوة أحد ضباط الشرطة لتلقي بظلال سلبية على الصورة الأخلاقية والمعنوية للولايات المتحدة ورئيسها. فقد استخدم الرئيس الأمريكي تعبير له دلالة عنصرية في مجال تعليقه على تلك الأحداث. وكان إلحاحه على استخدام القوة المسلحة التي وصلت إلى حجم التهديد بتحريك قوات الجيش تأكيداً لتدهور المكانة الأخلاقية في إدارته.

• الصعود الصيني:

وبنفس المنطق، دعمت الأزمة عملية الصعود السياسي الاقتصادي للصين، وانتقال مصادر القوة والنفوذ من الغرب إلى الشرق. فمع أن الصين كانت الدولة الأولى التي ظهر وانتشر فيها المرض، فإنها استطاعت في فترة وجيزة من خلال إدارة سياسية حازمة وجهاز إداري كُفء أن تُسيطر على الموقف مُستخدمةً مُختلف تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، وأن تعزل مناطق الوباء. وأثبت نظامها الصحي قدرة كبيرة على التكيف مع حالة الطوارئ. وبعد شهرين، وتحديداً في 10 مارس

2020، قام رئيس الجمهورية الصيني بزيارة مدينة "ووهان" مركز الوباء وأعلنت الصين انتصارها على الفيروس. ومع أنه ظهرت حالات مرض جديدة فيما بعد، إلا أنها ظلت منعزلة ومحدودة.

وبعد إثباتها للكفاءة التنظيمية والإدارية والطبية، سعت الصين لتحسين صورتها في العالم، فقامت بتقديم المساعدات للدول الأخرى التي تعرضت للوباء والتي كان منها في أوروبا إيطاليا وفرنسا وإسبانيا وصربيا، وفي آسيا اليابان وماليزيا وكمبوديا. وامتدت هذه المساعدات لتصل إلى أكثر من مائة دولة، مما دعا حكوماتها إلى الإشادة بالموقف الأخلاقي للصين.

• التوظيف الروسي للفرصة:

وفي ذات الاتجاه، استثمر الاتحاد الروسي الفرصة لتأكيد اتجاهات السياسة الخارجية التي اتبعتها الرئيس بوتين، والتي تهدف إلى طرح وجودها كقوة كبرى ومد نفوذها في دول العالم من خلال التجارة والتعاون الفني والتكنولوجي. فطورت روسيا علاقاتها مع أغلب الدول العربية بغض النظر عن شكل نظم الحكم فيها وتحالفاتها الخارجية، وتدخلت عسكريا في سوريا لدعم النظام ضد فصائل المعارضة المسلحة والمليشيات المتطرفة المدعومة غربيا. وكان من شأن هذا التدخل تغيير توازن القوى لصالح الجيش السوري واستعادته لأغلب الأقاليم التي كانت المعارضة المسلحة والمليشيات المتطرفة قد سيطرت عليها لسنوات وتقلص وجودها في محافظة ادلب. في هذا السياق، وقفت روسيا بحسم إلى جانب الجيش السوري ودعمته عسكرياً في مطلع هذا العام إزاء محاولات فصائل المعارضة المسلحة والمليشيات المتطرفة المدعومة من تركيا استعادة الأراضي التي كان قد حررها من سيطرتهم في المحافظة. مما أدى إلى دحر هذه المحاولات وهزيمتها وقبول الرئيس أردوغان وقف إطلاق النار على أن تبقى قوات الجيش السوري في المواقع التي حررتها وعدم الانسحاب منها خلافاً لما كان يُصرح به من قبل.

ومع تراجع أسعار النفط بسبب توقف حركة النقل وانخفاض الطلب عليه، كان لروسيا موقفها المستقل في كيفية التعامل مع الموضوع، واختلقت في البداية حول المقترحات السعودية بشأن خفض الانتاج، وتمسكت بالاستمرار في معدلات إنتاجها مع حرصها على إعلان أن هذا الخلاف لا يؤثر على مشروعات وبرامج التعاون المشترك بين البلدين ثم تم التوصل إلى حل مقبول للبلدين فيما بعد.

وقامت روسيا بتقديم الدعم الطبي لكل من إيطاليا وإسبانيا، وهما الدولتان اللتان كانتا الأكثر تضرراً بالوباء في أوروبا. ولم يقتصر دعمها على أدوات الوقاية مثل

الكمادات والقفازات والبذل الواقية وإنما تضمن إرسال عشرات الأطباء العسكريين المُتخصّصين في مكافحة الأوبئة إلى إيطاليا الذين قاموا بعمليات التطهير والتعقيم في إقليم لومبارديا مركز الوباء. ولأول مرة، هبطت طائرات عسكرية روسية في مطار إحدى الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الأطنطي.

وازدادت الدلالة السياسية والمعنوية للدعم الصيني والروسي لإيطاليا في ضوء أن الحكومة الإيطالية دعت دول الاتحاد الأوروبي إلى مُساعدتها وتقدمت بطلب مماثل إلى مفوضية الاتحاد بهذا الشأن، والتي دعت دول الاتحاد إلى الاستجابة لطلب إيطاليا، هذا في الوقت الذي قامت كُل من ألمانيا وفرنسا بفرض قيود على تصدير المُستلزمات الطبية ولم تستجب بقية الدول الأعضاء. أثار ذلك استياء قطاعات واسعة من الرأي العام الإيطالي، وليس فقط في دوائر اليمين الشعبي، ومن مظاهر هذا الاستياء، تصريح السفير الإيطالي لدى المفوضية في 23 مارس بأن الاتحاد الأوروبي لا ينبغي أن يترك إيطاليا وحيدة في هذه الأزمة كما تركها وحيدة في مواجهة أزمة تدفق اللاجئين.

والخلاصة، أنه اهتز الدور القيادي لأمريكا، وسعت بكين وموسكو للقيام بأدوار بديلة، ولكن ظلت واشنطن ممسكة بأوراق اللعبة في كثير من الأزمات الدولية. وصحيح أن الطريقة التي تعاملت بها الصين مع أزمة وباء الكورونا أضافت إلى رصيدها الدولي الإيجابي، لأنها نجحت في السيطرة على الوباء، ولكن الوجه الآخر لذلك هو اتهام أمريكا لها بأنها تسببت في انتشار المرض لإخفائها المعلومات الكاملة عن الموضوع، ووصف الرئيس ترامب المرض مرة بأنه ”المرض الصيني“، ومرات بأنه ”المرض المستورد“.

ثانياً: العولمة ومستقبل النظام الدولي:

يركز هذا الجزء على التأثيرات التي خلفتها الأزمة على العولمة، و عما إذا كانت هذه التأثيرات تبشر بنظام دولي جديد أم لا؟.

• تأثيرات الأزمة على العولمة والعلاقات بين الدول:

صدر عدد 21 مارس 2020 من مجلة الايكونوميست البريطانية وعلى غلافها صورة للكرة الأرضية وكُتب عليها بالخط الكبير ”مُغلق closed“، وذلك في إشارة إلى مناخ الانغلاق والانكفاء على الداخل الذي أصاب دول العالم وأدى إلى إغلاق الحدود البرية، ووقف خطوط الطيران، وتوقف التجارة الدولية، وخطوط الإمداد الصناعي والتجاري وتأجيل الأنشطة الرياضية العالمية والقارية. وهو الأمر الذي هلّل له أنصار الاتجاهات اليمينية والشعبوية والانعزالية المُعادية للعولمة، واعتبرته

انتصاراً لسيادة الدولة والسياسات الحمائية وهزيمة للعولمة، وتعالّت أصواتهم بأخطار العولمة والأزمات التي أدخلت العالم فيها كالأزمة المالية الاقتصادية 2008 وأزمة التغيرات المناخية ثم أزمة وباء فيروس كورونا. بل وتنبأ بعضهم بأن الأزمة الراهنة سوف تكونُ نهاية للعولمة.

الحقيقة ليست بهذه البساطة، ولا يمكن الجزم برأي نهائي في هذا الشأن، فالمؤشرات الموجودة حتى الآن مُختلطة بمعنى أن بعضها يتضمن جوانب مُعادية للعولمة وأخرى مُدعمة لها.

فبالنسبة للمؤشرات الدالة على تراجع العولمة، فقد تمثلت في قرارات الإغلاق والمنع والانعكاف على الداخل لوقف انتشار وباء كورونا خلال الفترة مارس-مايو، فهذه القرارات أمر طبيعي من مُنطلق حرص الدول على صحة مواطنيها وسلامتهم وعافيتهم، وهو حرص ينبغي أن يسبق أي اعتبار آخر، وهو الذي ربما يفسر تراخي ألمانيا وهولندا ودول الشمال الأكثر ثراءً في دعم إيطاليا وإسبانيا.

لقد اضطرت الحكومات إلى اتخاذ هذه الإجراءات تحت وطأة الوباء وازدياد أعداد المُصابين والمُتوفين. ولذلك، فإنها سرعان ما اتخذت قرارات التخفيف من هذه الإجراءات بسبب الخسائر الفادحة التي لحقت باقتصاداتها. وفي الأسبوع الأخير من مايو، تم الإعلان عن إجراءات عديدة يتم تطبيقها في شهري يونيو ويوليو، منها: السماح بالطيران بين دول الاتحاد الأوروبي، وعودة خطوط الطيران التجاري بين عدد من عواصم العالم، وقيام شركات السياحة اليونانية بعودة نشاطها لمواطني عدد 31 دولة، وتم بالفعل أول صلاة بالمسجد النبوي والمسجد الأقصى وكنيسة المهد. وتدور العجلة بسرعة.

أما المؤشرات الدالة على العولمة، فنجدها في كيفية انتشار الفيروس، وآليات مكافحته، ونطاق تأثيراته. وهي كلها مؤشرات على أن العولمة قد أصبحت حقيقة قائمة في عالمنا المعاصر. فانتشار الوباء من الصين ليغطي سائر الكرة الأرضية بكافة قاراتها في زمن وجيز يُشير إلى حجم وكثافة الاتصالات بين البشر، والترابط بين الدول والمُجتمعات.

وتبدو تجليات العولمة واضحة أيضاً في نطاق التأثيرات التي خلفها هذا الوباء، وأبرزها التأثيرات الاقتصادية، فقد تراجعت البورصات وأسواق المال في العالم، وتأثرت بما يحدث في بعضها البعض مما يؤكد أننا نعيش في اقتصاد عالمي مُترابط. وكان لإغلاق بورصة نيويورك في 16 مارس بداية لسلسلة من التراجعات والانهيئات في بورصات العالم الأخرى، ومؤشراً على أن الاقتصاد العالمي على أبواب مرحلة ركود. يدل على ذلك، التقديرات المتتالية من البنك الدولي وصندوق

النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنوك المركزية في الدول الصناعية المتقدمة والتي اتفقت جميعاً على تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي، وأشارت إلى الخسائر الكبيرة التي سوف تتكبدها الدول والتي سوف تزيد على الخسائر التي شهدتها في أعقاب الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن العشرين. رافق ذلك، حالة من الاضطراب بسبب عدم انتظام "خطوط الإمداد"، واعتماد المصانع في عدد كبير من الدول على مكونات إنتاجها من دول أخرى، مما أدى إلى توقف العمل بها فأوقفت شركة فولكسفاغن لصناعة السيارات عدداً من مصانعها في ألمانيا وإيطاليا وسلوفاكيا والبرتغال وإسبانيا، واتخذت شركتا رينو ونيسان إجراءات مماثلة.

كان للعولمة تأثير مُخالف، فقد مكنت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات العديد من الهيئات الحكومية والشركات التي لا تُنتج سلعة مادية من الاستمرار في العمل وأن يقوم العاملون فيها بأداء وظائفهم من المنزل وأسهمت أدوات التواصل الاجتماعي في تقليل الآثار السلبية المترتبة على التباعد الاجتماعي والعزلة المكانية التي فرضها هذا الوباء على ملايين البشر.

في هذا السياق، ازداد شعور قادة الدول والمنظمات الدولية بأننا إزاء خطر عالمي عابر للحدود ويتطلب بالضرورة حلاً عالمياً، فانعقدت العديد من المؤتمرات التي هدفت إلى تحقيق التعاون الدولي ضد الوباء، وسبل دعم الدول النامية وخصوصاً الأقل مقدرة على توفير الاحتياجات اللازمة لمكافحة الوباء. كان منها اجتماعات مجموعة الدول السبع، ومجموعة الدول العشرين، وقمة عالمية نظمتها الأمم المتحدة بمشاركة خمسون دولة واجتماع قادة دول الاتحاد الأوروبي، وعدد من رؤساء دول الاتحاد الأفريقي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا "الآسيان"، ومنظمة التعاون الاقتصادي في جنوب آسيا.

ما هو تأثير كل ما تقدم على العولمة؟ إذا كان المقصود بالعولمة هو انخراط اقتصادات الدول في سوق عالمي والاعتماد المتبادل فيما بينها، أو أن الشركات العملاقة تخطط لأنشطتها في مجالات الإمداد والإنتاج والتوزيع عالمياً، وأن سلاسل متاجر ومحلات القيمة العالية تتوسع في فتح فروع لها في كل أرجاء العالم، فإنه من الأرجح أنها سوف تستمر بعد انتهاء الازمة. سوف يحدث تراجعاً في أنشطتها بسبب حالة الركود الاقتصادي العالمي، ولكنها سوف تعود إلى سابق عهدها في فترة لاحقة. من الأرجح أيضاً أن تُعيد الدول حساباتها بشأن خطوط الإمداد والسلع الاستراتيجية التي تعتمد عليها، وتقوم بمراجعة للسياسة الصحية للتأكد من وجود الاستعدادات اللازمة لمواجهة حالات الطوارئ الطبية.

• النظام الدولي بين التغير والاستمرار:

يشير مفهوم النظام الدولي إلى العلاقات والتفاعلات التي تحدث بين أطرافه التي تتكون من دول، ومنظمات دولية وإقليمية، وفاعلين من غير الدول. تتسم هذه العلاقات بخليط من التعاون، والمنافسة، والصراع. وعادة ما توجد "تصاعدية" أو "تراتبية" في أي نظام دولي ما بين أطراف عظمى وكبرى ومتوسطة وصغرى ومتناهية الصغر، وذلك حسب توزيع مصادر القوة والنفوذ والتأثير. ويستمر النظام الدولي طالما أنه يحمي مصالح الدول الكبرى والأكثر تأثيراً في مجريات أمور العالم، ويتعرض للأزمات والتغيير في حالة تعارض مصالح تلك الدول وتدخل في صراع بينها.

وفي التاريخ، نشأت المنظمات الدولية في أعقاب حروب أحدثت تغييرات جسيمة على أطراف النظام. ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى، قامت الدول المنتصرة بتأسيس تنظيم دولي جديد باسم "عصبة الأمم" في يونيو 1919. استمرت العصبة في الوجود طالما استمر التوافق بين مصالح الدول الكبرى فيها، وبدأت أزماتها عندما اختلفت هذه المصالح وتصارعت فيما بينها مما أدى إلى عجزها عن صيانة الأمن الدولي، ونشوب الحرب.

وتكرر المشهد في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فاجتمعت الدول المنتصرة في مؤتمر سان فرانسيسكو في أكتوبر 1945، وأقامت تنظيم دولي جديد قوامه "هيئة الأمم المتحدة". وقنن ميثاق الهيئة الجديدة وضع الدول المنتصرة فأصبحوا أعضاء دائمين في مجلس الأمن، وامتلكوا حق الفيتو على قراراته. وسرعان ما تعرضت المنظمة الوليدة لازمة بسبب الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اللتان استخدمتا هذا الحق لمنع صدور القرارات التي لا توافق عليها، مما أصاب أعمال المجلس بالجمود.

وفي التسعينيات من القرن الماضي ورغم انه لم تنشب حرب عالمية ثالثة، فقد ظهر نظام دولي جديد في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه إلى خمس عشرة دولة. فلمدة أربعة عقود سابقة عاش النظام الدولي مرحلة "الثنائية القطبية" التي أوجدت نوعاً من التوازن بين المعسكرين الغربي والشرقي. وبانتهاء أحد طرفي المعادلة، وتحول عشرات الدول في العالم إلى تبني النظم السائدة في الغرب، أصبح للولايات المتحدة اليد الطولى في تسيير أمور النظام الدولي باعتبارها "القطب الواحد".

واستمر هذا الوضع لعدة سنوات لحين ظهور قوة "روسية-صينية" موازنة وضعت حداً للانفراد الأمريكي، ولكنها لم تبلغ درجة من القوة تمكنها من فرض

تصوراتها على أمريكا وحلفائها. فضل الطرف الأمريكي-الغربي يمتلك من أسباب القوة ما يسمح له بالتكيف مع هذه التغيرات دون التسليم بها.

إن مفتاح فهم أزمة النظام الدولي الراهن هو التمييز بين "مؤسسات النظام" من جانب و "تفاعلات النظام وقيمه" من جانب آخر. **الجانب الأول**، يتصل بالنصوص التي من المفروض العمل وفقا لها وهي بحكم التعريف ثابتة. **والجانب الثاني**، يشير الى واقع العلاقات والتفاعلات الدولية والتي هي بحكم التعريف متطورة ومتغيرة. تتبع أزمة النظام الدولي الراهن من أن النصوص التي تحكم مؤسساته لم تعد تعبر عن الواقع الدولي، وأنماط سلوك الدول الكبرى والتوازن بينها. الأزمة هي، أننا إزاء مؤسسات تم إقامة أغلبها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتُعبّر عن الأوضاع والتوازنات التي كانت قائمة وقتذاك والتي لم يعد لها وجود الآن.

ويكفي الإشارة إلى التغيرات الكبيرة في المجال الاقتصادي ومساهمة الدول في إجمالي الناتج العالمي، فبعد أن كانت الولايات المتحدة والدول الأوروبية تتصدر الاقتصاد العالمي، فإن الصين تقدمت بشكل حثيث في العقود الأربعة الأخيرة لتنافس أمريكا على موقع قمة العالم.

شاركت الصين في هذا التقدم عدد من الاقتصادات الآسيوية حتى أن بعض الباحثين يرون أنه إذا كان القرن التاسع عشر قرنًا أوروبيًا، والعشرين أمريكيًا، فإن القرن الحادي والعشرين هو "القرن الآسيوي". ويدللون على ذلك بالمكانة التي تشغلها آسيا **وفقًا لعدد من المؤشرات**: فعدد سكانها يبلغ 5 مليار نسمة أي ثلثي إجمالي سكان المعمورة، وأن ثلثي عدد المدن الكبرى في العالم mega cities تقع فيها، وتساهم بثلث الناتج العالمي الإجمالي، وثلثي معدل النمو الاقتصادي فيه، وتمتلك 6 من أكبر عشر بنوك في العالم، و 8 من أكبر جيوش العالم، وفيها 4 دول تمتلك أسلحة نووية، وتحظى بقدرات هائلة في مجال الابتكار التكنولوجي والجامعات المتقدمة وذلك حسب البيانات الواردة في كتاب المؤلف الهندي "باراك خانا" بعنوان "المستقبل آسيوي" الصادر في فبراير 2019.

وإذ ربطنا قوة الصين الاقتصادية مع تعاضم القدرات العسكرية الروسية التي يدعمها اقتصاد خرج من عثرته ليشغل المرتبة الحادية عشر من بين اقتصادات العالم وذلك حسب تقدير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام 2019، والتحالف الاستراتيجي بين البلدين فإنهما يمثلان قوة موازنة "غير صديقة" في مواجهة الولايات المتحدة.

هكذا، فإن معطيات العالم من حولنا تشير إلى اتساع الشقة بين مؤسسات النظام الدولي الراهن التي نشأت من 75 سنة، والتطورات التي طرأت في واقع العلاقات

السياسية والاقتصادية الدولية. انهار تحالف الدول الخمس المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، بل وتصاعدت الخلافات في داخل المعسكر الغربي بين أمريكا والاتحاد الأوروبي. لم تعد واشنطن هي القوة الاقتصادية الأعظم كما كانت وقت إنشاء الأمم المتحدة وتصاعد الدور الصيني ولكن الاقتصاد العالمي ما زال يعتمد على قاعدة الدولار الذي استمر العملة المفضلة في المعاملات التجارية الدولية. وطرح الروس والصينيون على مدى العشر سنوات الأخيرة أفكاراً وتصورات لتغيير مؤسسات النظام الدولي وأيدتها كثير من الدول النامية، ولكنها لم تلق استجابة من الولايات المتحدة وأغلب الدول الغربية الكبرى.

والنتيجة أن النظام الدولي الراهن هو نظام ” مأزوم“ بسبب التباين بين مؤسساته وواقعه، وبين ما ينبغي أن يكون وفقاً للنصوص وحقائق الحياة. مؤسسات النظام تحتاج الى تغيير، ولكن شروط حدوثه غير متوفرة بعد فلا يوجد توافق حول هذا التغيير بين الدول الكبرى، ولا توجد قوة واحدة منفردة تستطيع أن تفرضه.

إدارة الأزمة في الولايات المتحدة ومستقبل الدور الأمريكي في النظام الدولي ما بعد الجائحة

السفير/محمد توفيق

عضو المجلس المصري للشئون الخارجية

كشفت الأزمة العالمية التي ولدها وباء كورونا (كوفيد - 19) الشروخ القائمة في النظام الدولي والنظام السياسي الأمريكي على حد سواء، ونظراً إلى أن الولايات المتحدة لا تزال - وستظل في المستقبل المنظور- تحتل موقعاً مركزياً في النظام العالمي، فإن تفاعلاتها الداخلية إزاء الأزمة ونتائجها سياترّب عليها آثار عالمية النطاق. وكما تفعل الأزمات الكبرى عادةً، كشفت الأزمة أوجه القصور وجوانب القوة في المجتمع الأمريكي. فبينما تحولت الولايات المتحدة سريعاً إلى الدولة ذات العدد الأكبر من الإصابات والوفيات المسجلة، وانفضح النظام الصحي الأكثر تكلفة في العالم، ولجأت القيادة الأمريكية لمبررات واهية وتسييس سافر، نجحت النخبة السياسية الأمريكية في حشد كم غير مسبوق من الموارد لمواجهة الأزمة وأثارها بتخصيص الكونجرس ترليونين من الدولارات لهذا الغرض، وبرزت قوة المؤسسة العلمية بما لها من خبراء ومراكز للبحث بكم الأبحاث والدراسات التي أجريت، والقدرة على إجراء أعداد كبيرة من الاختبارات، ووضع خارطة لانتشار المرض في المجتمع الأمريكي، وصولاً لخطط منهجية للتعامل مع الوباء. كما اتضح فائدة تعدد مراكز اتخاذ القرار على مستويات الدولة الفيدرالية، وحكومات الولايات، والحكم المحلي، في احتواء اخفاقات القيادات، ووضع سياسات متباينة وفقاً للظروف المحلية، كما تجلت طاقة المجتمع المدني والإعلام في التعبئة والتوعية وتوجيه السياسات أو الحد من شطحات الساسة. وفي كل الأحوال فإنه من المفيد أن نرصد الظواهر التي نمت في المجتمع الأمريكي في السنوات الأخيرة ثم تبلورت بشكل أكثر حدة خلال الأزمة، بعيداً عن الأحكام السياسية والأخلاقية، بهدف توقع تداعياتها المحتملة على النظام الدولي وعلينا.

أولاً: أبرز الشروخ في المنظومة الأمريكية:

• توزيع الثروة: تشير الإحصاءات السابقة على أزمة وباء كورونا التي نشرتها Inequality.org إلى أن أغنى 1 ٪ من الأمريكيين يمتلكون 42.5 ٪ من الثروة القومية، في الوقت الذي توضح فيه البيانات الصادرة عن هيئة الإحصاء الأمريكية

عام 2018 أن 38.1 مليون من الأمريكيين يعيشون تحت حد الفقر. وقد ترتب على هذه الفجوة التي أخذت تزداد اتساعاً منذ عام 1995 (وفقاً لدراسة أعدها معهد بروكنجز) تفاقم حالة الاستقطاب السياسي وتعاضم تأثير اليمين الشعبوي من جهة، واليسار الاشتراكي من جهة أخرى، على حساب الوسط في الحزبين الجمهوري والديمقراطي على حد سواء. ومن المتوقع أن تتسع هذه الهوة بسبب الأزمة، مع ظهور الراحين والخاسرين من جرائها، واتضح أن نسبة الوفيات بين الفقراء تتعدى نسبتها بين الأغنياء، فضلاً عن ارتفاع البطالة إلى 14.7٪ في إبريل 2020 (وفقاً لإحصاءات وزارة العمل الأمريكية) ليصل عدد العاطلين عن العمل إلى 23.1 مليون في ذات الشهر، ثم ليرتفع عدد المتقدمين بطلب دعم البطالة في نهاية مايو 2020 إلى 40 مليون. وممّا لا شك فيه أن هذه الأوضاع ستسبب مزيداً من الاضطراب في السياسة الداخلية الأمريكية في المستقبل المنظور.

• التوازن بين التيارات الداعمة للانفتاح على العالم وتلك المتبينة للسياسات الانعزالية: وهي ازدواجية معروفة في السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أن وصول الرئيس ترامب للحكم ببرنامج يميني شعبي، ثم أزمة وباء كورونا، قد رجحتا كفة التيار الانعزالي، خاصة بعد أن عمل الرئيس بشكل ممنهج على تحميل منظمة الصحة العالمية والصين مسؤولية انتشار الوباء في الولايات المتحدة، لأغراض انتخابية من جهة، وأخرى انتخابية واستراتيجية فيما يتعلق بالصين. ويتناقض هذا الرفض العام للنظام الدولي بشكل واضح مع عدم القدرة على التخلي عن المزايا التي يوفرها، مما يخلق حالة من عدم الاتزان في التوجهات الخارجية الأمريكية.

• الهجرة: الولايات المتحدة – كما هو معروف – دولة مهاجرين، وقد ظلت الهجرة أحد أهم روافد النهضة الأمريكية، ومن عناصر قوة إقتصادها، إلا أن مسألة الهجرة تحولت في الفترة الأخيرة إلى أحد أبرز قضايا السياسة الداخلية بعد أن سيّستها التيارات الشعبوية، وحرص الرئيس ترامب على استغلال مناخ أزمة كورونا من أجل اتخاذ إجراءات جديدة للحد من المهاجرين، علاوة على الإجراءات غير المسبوقة التي سبق له اتخاذها بالفعل، مما يضاعف من المناخ الانعزالي بصفة عامة.

• الدولة في مواجهة الفرد، والحكم الفيدرالي في مواجهة الحكم المحلي: فرضت الأزمة خيارات دقيقة بين سياسات الإغلاق لاحتواء الوباء، والتعايش معه لإنقاذ الاقتصاد، مما أبرز حالة التجاذب القائمة في المجتمع الأمريكي بين الداعمين لقيام الدولة بدور نشط لتحقيق الصالح العام، والذين يريدون تقليص دور الدولة إلى أقصى حدٍ ممكن، كما برز التجاذب بين سلطات الحكومة الفيدرالية وصلاحيات الولايات والمحليات، فشهدت الساحة الأمريكية مظاهرات واقتحامات مسلحة من

قبل المنتمين لليمين المتشدد من جهة، ومواقف متحدية للرئيس الأمريكي من قبل بعض حكام الولايات، وسياسات متباينة طبقت على مستوى المدن طبقاً للظروف المحلية من جهةٍ أخرى.

• المنهج العلمي في مواجهة الخرافات ونظريات المؤامرة: انعكس التباين الأيديولوجي القائم بين التيارات الدينية الأصولية والتيارات المعتدلة واللا دينية، وأيضاً المواجهة بين جماعات اليمين العنصرية والأقليات من جهةٍ أخرى، عن انتشار الخرافات ونظريات المؤامرة، والتي شجعها للأسف حالة الاستقطاب السياسي الحاد، مما كشف حجم التباين الأيديولوجي والثقافي في المجتمع الأمريكي، والأرجح أن الفجوة بين تلك التيارات ليست في طريقها للتسوية بل ستتسع بشكلٍ خطير.

• خيار الفاعلين الاقتصاديين بين سياسات المحافظة والمخاطرة: كشفت الأزمة المخاطر التي تأخذها الشركات بهدف تحقيق هوامش الربح الكبيرة والسريعة من خلال تعظيم عنصر الكفاءة efficiency، والتي تتطلب في كثيرٍ من الأحوال الاعتماد على خطوط عالمية دقيقة ومعقدة للإمداد، علاوةً على مديونيات كبيرة، بينما تعاضمت فرص الصمود للشركات التي انتهجت سياسات لا تجعلها عرضةً للتغيرات المفاجئة resiliency، ومن المتوقع أن يتجه الكثير من الفاعلين الاقتصاديين إلى سياسات تحد من المخاطر في ظل الأزمة المتصاعدة بين الولايات المتحدة والصين، وحالة عدم الاستقرار العامة المتوقعة في المستقبل القريب.

• الخيارات الكبرى: اجتاحت أزمة الكورونا الولايات المتحدة والعالم في الوقت الذي عانى فيه النظام الرأسمالي من أزمة مفاهيمية، وكانت أسئلة كثيرة مطروحة حول قابلية النظم الاقتصادية الحالية على الاستمرار، لاعتمادها على النمو والاستهلاك دون أن تأخذ اعتبارات السلامة البيئية وجودة الحياة الإنسانية في الإعتبار بالقدر الكافي، وقد طرح الخيار الجدلي بين صحة الاقتصاد وصحة البشر هذه الأسئلة بشكل غير مباشر، وهو الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى إعادة تعريف مفاهيم الأمن القومي، ما ينعكس على الخطوط الرئيسية للإنفاق العام، وي طرح أكثر من سؤال مؤجل حول الإنفاق العسكري الأمريكي المبالغ فيه، مقارنةً بالإنفاق الاجتماعي.

ثانياً: إسقاط التوجهات السابقة على مرحلة ما بعد الأزمة:

• من الواضح أن النظام السياسي الأمريكي في أمس الحاجة إلى عقد اجتماعي جديد على شكلة الـ New Deal الذي أنقذه في الثلاثينيات من القرن الماضي، إلا أن المناخ السياسي الحالي لا يبنى بتبلور توافق حول مثل تلك الخطوة في المستقبل القريب، مما يشير إلى استمرار اضطراب السياسة الداخلية الأمريكية في المرحلة

القادمة، ويترتب على ذلك إعلاء اعتبارات السياسة الداخلية في عملية اتخاذ القرار، والاستعداد في هذا الإطار للتضحية بتلك العلاقات والتحالفات الخارجية التي لا تلبى احتياجات ملحة ومباشرة.

• على الصعيد الدولي، يعد الصعود الصيني أهم التحديات الاستراتيجية التي تواجه الولايات المتحدة، وقد انعكس ذلك في سياسة التوجه الآسيوي التي أعلنها الرئيس السابق أوباما Asia Pivot ، ثم تبلور بشكل أكثر مباشرة في استراتيجيتي الأمن القومي والدفاع الوطني التي أصدرتهما إدارة ترامب في بداية عهدها، وأيضاً في النزاع التجاري مع الصين، والصراع بشأن تكنولوجيا الجيل الخامس من الاتصالات، وتشديد الرقابة على نقل التكنولوجيا إليها، ومؤخراً في التقرير الصادر عن البيت الأبيض في 20 مايو 2020 بشأن العلاقات الأمريكية الصينية والذي ينظر لمرحلة جديدة من المواجهة مع الصين. وفي الوقت الذي يتضح فيه أن الهجوم العنيف الذي شنه ترامب على الصين أثناء أزمة الوباء كان لأغراض انتخابية بالدرجة الأولى، إلا أنه استند إلى تيار غالب لدى المؤسسة الحاكمة للتحرك بشكل أكثر فاعلية لتعطيل النمو الاقتصادي الصيني، والحد من الاعتماد عليها بوصفها مركز الصناعة العالمي الأول، واحتواء نفوذها السياسي المتنامي، مما ينبئ بما يشبه الحرب الباردة الجديدة، الأمر الذي سينعكس سلباً على المناخ الدولي برمته.

• وعلى الصعيد الاقتصادي، من الواضح أن الأزمة ستضاعف من صعود شركات تكنولوجيا الاتصالات والبرمجيات العملاقة، وتحدث ثورة في الصحة والتعليم من خلال توظيف أنظمة تكنولوجية متطورة، وتضفي ميزة نسبية على القطاعات والشركات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي والروبوت على حساب العمالة الكثيفة، كما أن صعوبة التنبؤ بما هو قادم ستدفع الشركات والصناديق الاستثمارية لتبني سياسات حذرة بصفة عامة، ومن جهة أخرى فإن أجواء الحرب الباردة الجديدة مع الصين (أو مع محور روسي - صيني) قد تفرض على الشركات إعادة ترتيب سلاسل الإمداد التي تعتمد عليها، مع صعوبة توقع إنهيار نظام العولمة بشكل كامل لتداخل المصالح وسلاسل الإمداد بشكل يرفع تكلفة تفكيكه تماماً.

ثالثاً: المناخ العالمي في مرحلة ما بعد الأزمة:

في الوقت الذي تعددت فيه توقعات مراكز البحث بشأن الأوضاع فيما بعد الأزمة، اعتماداً على إسقاط الظواهر التي يمكن رصدها حالياً على الأوضاع في المستقبل، من المهم أن نأخذ في الاعتبار أن الأزمات العالمية الكبرى السابقة أسفرت عن تحولات تعدت في كثير من الأحيان ما كان يمكن توقعه من خلال آلية الإسقاط projection، حيث أن

مثل هذه الأحداث تولّد نقلات نوعية في المفاهيم ذاتها paradigm shifts، فتطرح أفكاراً وبدائل لم تكن واردة في السابق.

ومن الملاحظ أن الوباء الحالي يأتي في إطار مجموعة من التحولات الكبرى التي تجتاح العالم، والناجمة إلى حد كبير عن الانفجار الديمغرافي (ارتفاع تعداد السكان العالمي من مليار واحد عام 1800 إلى 1.6 مليار عام 1900 ثم إلى 7.8 مليار اليوم)، وما ترتب عليه من مضاعفة معدلات إستهلاك – وتطلعات – البشر من معظم الموارد الطبيعية مراتٍ عدة خلال تلك الفترة، وقد أدى النشاط البشري لاختلال التوازن الطبيعي مسبباً ظواهر سلبية مختلفة (تغير المناخ – بوارد موجة جديدة للإنقراض الجماعي للكائنات الحية – الانتشار السريع للأوبئة – هجرات بشرية كبرى بأشكال شرعية وغير شرعية – اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء على المستويين الدولي والمحلي)، وبينما فتح التقدم العلمي والتقني المذهل في نطاقه وسرعه آفاقاً جديدة، وفرصاً عديدة لتلبية الاحتياجات المتصاعدة، فإنه فجر سلسلة من الثورات المتداخلة في أنماط الإنتاج والإتصال والحرب، وفرض قفزات نوعية مفاهيمية وتحولات اجتماعية عميقة، أدت إلى تفتيت للثقافات وتمزيق للهويات وخلخلة لكيان الدولة الوطنية، وهو المناخ العالمي الذي ظهرت فيه أزمة كورونا، بما ينبئ بأن هذه الأزمة لن تكون الأخيرة، بل من المحتمل أن تليها أزمات عالمية أخرى في صور متنوعة، وقد تتداخل أكثر من أزمة في نفس الوقت.

الأمر الملفت للنظر أن التوجهات التي تتبلور في الولايات المتحدة حالياً تميل إلى الانكفاء على الذات وتفضيل الحلول الأحادية، ولفظ التعاون الدولي والالتزامات الجماعية، والتملص من الدور والمسئولية القيادية التي اضطلعت بها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وإعادة إنتاج مناخ الحرب الباردة في ظروف مختلفة تماماً، وهو مدخل غير عقلائي بالمرّة نظراً لأن غالبية التحديات والأزمات القادمة ستكون ذات طابع عالمي عابر للحدود، بما ينبئ بصعوبة المواجهة الفعالة للموجات القادمة من الأزمات، وتسببها في مزيد من التدهور وعدم الاستقرار، وهي مرحلة ستستمر حتى تصبح الولايات المتحدة والمجتمع الدولي أكثر تقبلاً لضرورة بناء منظومة عالمية جديدة.

رابعاً: التفاعل المصري مع الأوضاع المتغيرة:

• تؤكد المؤشرات أن الولايات المتحدة ستظل في قلب النظام العالمي بغض النظر عن التقلبات الطارئة في مزاجها الداخلي، وستظل العلاقات المصرية الأمريكية محققة للمصالح المصرية وعنصراً أساسياً للحفاظ على حد أدنى من

الاستقرار في منطقتنا، وللحفاظ على تلك العلاقات علينا العمل على توسيع دوائر علاقاتنا داخل المؤسسة الأمريكية، دفاعاً عن مصالحنا من جهة، ولمواجهة تحركات القوى الإقليمية المناوئة لنا من جهة أخرى، وسيتطلب ذلك توظيف عناصر دورنا الإقليمي والدولي، واستخدام قوتنا الناعمة بشكل أكثر تطوراً وعلى نطاق أوسع مما اعتدنا عليه.

• من المهم في الوقت ذاته أن نتوسع في تنوع علاقاتنا الاقتصادية والأمنية، والحد من اعتمادنا على أي طرف بعينه.

• من الضروري في كل الأحوال أن نهتم بتنمية قدراتنا الذاتية، مع التركيز على الجوانب الإنتاجية والبحثية، وهي التي لا تنهار تماماً في مناخ عدم الاستقرار، وأن نكون مواكبين للتطورات السريعة المتلاحقة على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي، وتوظيف التكنولوجيات الجديدة لإحداث ثورة في الإدارة العامة والتعليم ومنظومة الرعاية الصحية.

• تتيح التوقعات بقيام الشركات الكبرى بإعادة تقييم خطوط إمدادها لتقليل اعتمادها على الصين، والحد من الاستثمارات الجديدة بها، فرصاً مهمة لنا، وخاصة بالنسبة لفرص جذب الاستثمارات العالمية، والصينية أيضاً، لمنطقة قناة السويس، مع أهمية البدء في الإعداد المبكر لذلك.

• يجب علينا من جهة أخرى أن نكون مستعدين لاحتمالات تخفيض المساعدات الخارجية الموجهة لمصر بما في ذلك المساعدات الأمريكية بأنواعها.

• وعلى الصعيد الدولي، لا يجب أن تثنيينا التوقعات بمرحلة مقبلة يتسم فيها النظام الدولي بالسيولة وتسوده روح المواجهة عن التفكير في شكل وخصائص النظام العالمي الجديد الذي نأمل في تشكيله ولو بعد حين، والتخطيط المبكر لسياساتنا، والدعوة إليه، والعمل النشط على تشكيل تجمعات جديدة مع الدول المشتركة معنا في المصالح لتحقيق هذا الهدف بالصورة التي تلي احتياجاتنا.

أزمة الجائحة في سياق التنافس الأمريكي / الصيني

السفير / د. عزت سعد

مدير المجلس المصري للشئون الخارجية

مقدمة:

يتفق عدد من الكتاب الأمريكيين الكبار – منهم ريتشارد هاس رئيس مجلس الشئون الخارجية⁽¹⁾، وجوزيف ناي الأستاذ بجامعة هارفارد⁽²⁾ - على أن أزمة فيروس كورونا المستجد (COVID – 19)، لا تمثل نقطة تحول في المنافسة الجيوسياسية الجارية منذ فترة، بين الولايات المتحدة والصين، وإنما هو محطة على طريق يمضي فيه النظام الدولي منذ فترة في اتجاه التعددية القطبية، وإن بقيت الولايات المتحدة محتفظة بمعظم أوراق اللعبة.

و ما ذكره هاس و ناي، وغيرهما، يتفق و واقع أن الوباء حل على العالم في خضم منافسة جيوسياسية حامية بين أقوى اقتصاديين في العالم، الولايات المتحدة والصين، بالتزامن مع أزمة سياسية – ثقافية للغرب في مواجهة صعود الشرق. وقد كشفت إدارة الأزمة عن نجاح البلدان الآسيوية، بما فيها كوريا الجنوبية وسنغافورة واليابان وتايوان، بإرثها الثقافي المنضبط وميلها للعمل الجماعي، بجانب تفوقها في استخدام التكنولوجيا المتقدمة والمعلومات العملاقة Big data ونظم الذكاء الاصطناعي، في سيطرتها على الوباء واحتوائه، في مواجهة تعثر وتخبط واضح في إدارة الولايات المتحدة وبلدان أوروبا الغربية للأزمة.

وللتذكير بحقيقة وجود هذا الصراع الجيوسياسي قبل أن تضرب الجائحة العالم بقسوة، فقد صنفت استراتيجية الأمن القومي⁽³⁾ (ديسمبر 2017) والدفاع القومي⁽⁴⁾ (يناير 2018) واستراتيجية أجهزة المخابرات الأمريكية⁽⁵⁾ (يناير 2019)، الصين كمنافس جيوسياسي يتعين مواجهته باعتباره تهديداً للأمن القومي والتحدي الرئيسي الذي يجب على واشنطن التعامل معه. وكانت الصين قد هيمنت بصورة واضحة على المناقشة الجيوسياسية لمؤتمر ميونخ الأخير لسياسات الأمن في 14 – 16 فبراير الماضي. فقد أكد المشاركون من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية – وبطرق مختلفة – على ما تعنيه السياسات الاقتصادية والأمنية للصين بالنسبة لبقية العالم. وفي هذا السياق، أكد وزير الدفاع الأمريكي إسبر على ما تمثله الصين من تحدي أمني لبلاده وحلفائها، ونفى وزير الخارجية بومبيو أن يكون هناك توتر من أي نوع بين واشنطن

وحلفائها الأوروبيين، مؤكداً ضرورة توحيد الصف لمواجهة توسع الصين⁽⁶⁾. وبعبارة أخرى، استغلت واشنطن مؤتمر ميونخ لتوصيل رسالة للأوروبيين مفادها أن التحدي الكبير المشترك القادر على جمع شمل العلاقات عبر الأطلنطي، هو الصين. غير أن قلة ضئيلة من دول أوروبا هي من بدت مستعدة لأخذ هذه الرسالة على محمل الجد.

والواقع أن الحملة العالمية التي تشنها الولايات المتحدة لمنع أقرب حلفائها من استخدام شبكة الجيل الخامس من هواوي، قد فشلت فشلاً ذريعاً حيث لم يستمع إليها أحد، بما فيهم المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وأسبانيا، باستثناء قلة من الدول (أستراليا واليابان و بولندا). وتمثل معركة هواوي إحدى محطات طريق المواجهة التي تقودها الولايات المتحدة ضد الصين بهدف احتواء نفوذ بكين وقوتها وضمن عدم هيمنة ثاني أكبر اقتصاد في العالم على الصناعات المتقدمة التي قد تمنحها قوة اقتصادية وعسكرية⁽⁷⁾. وفي هذا السياق، كانت واشنطن قد قادت حملة دبلوماسية مكثفة في عهد الإدارة السابقة لإقناع حلفائها بعدم الانضمام إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)، والذي أنشأته الصين عام 2015 وفتحت عضويته لمختلف دول العالم، إلا أن هذه الحملة باءت بفشل ذريع، إذ تسابق حلفاء الولايات المتحدة على الانضمام للبنك كأعضاء مؤسسين ومنهم المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ومصر وكندا وإسرائيل والهند وتركيا وغيرها الكثير.

ما وراء حرب التجارة بين الولايات المتحدة والصين:

إن حرب التجارة التي شنها الرئيس ترامب على الصين منذ عام 2018، وتركيزه على معالجة الخلل الكبير في الميزان التجاري بين البلدين في غير صالح الولايات المتحدة، حجت المصدر الأساسي للتوترات بين الجانبين والمتمثل في نقل التكنولوجيا وتدفق المعرفة فيما بين البلدين. وفي هذا الصدد، تعتبر الولايات المتحدة نجاح الصين في هذا المجال بمثابة إهانة غير عادلة للقدرة التنافسية الاقتصادية والمكانة الجيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية، وأيضاً كدليل على سذاجة شعار التكامل الاقتصادي و العولمة الاقتصادية⁽⁸⁾. وباتت المشكلة الأكبر التي تواجه المجتمع الدولي «مع تفشي الجائحة» هي انعدام الالتزام السياسي المنسق فيما بين القوى الاقتصادية والتجارية العالمية من أجل وقف التدابير الحمائية الدولية أمام حركة التجارة الدولية. فقد وضعت الجائحة النظام التجاري الدولي في اختبار صارم، كما أن سياسات ترامب الحمائية تركت منظمة التجارة العالمية أقل استعداداً للتعامل مع الوباء، مما كان يمكنها فعله قبل ترامب⁽⁹⁾. وكانت الإدارة قد رفعت تدريجياً،

وعلى مضض، الرسوم الجمركية على أجهزة التنفس الصناعي والأقنعة الجراحية الواردة من الصين اعتباراً من 11 مارس الماضي، حيث تغطي نسبة 75 ٪ من وارداتها منها، إلا أنه بعد عشرة أيام قيّد ترامب صادرات بلاده من أجهزة التنفس الصناعي والأقنعة استناداً إلى قانون الانتاج الدفاعي. وفي 30 مارس الماضي، وبسبب الموقف الأمريكي، فشل اجتماع وزراء تجارة مجموعة العشرين في مجرد مناقشة ضغوط التدابير الحمائية وما يمكن لدول المجموعة فعله حيالها. في السياق عاليه، ولأغراض تقييد نقل التكنولوجيا إلى الصين، تدخلت الولايات المتحدة، تحت ضرورات حماية الأمن القومي، للحد من التعاون العلمي الواسع فيما بين المؤسسات البحثية في البلدين بما فيها مراكز الأبحاث الطبية والدوائية. وكان من مظاهر ذلك التحقيق مع وترحيل علماء وباحثين أمريكيين من أصول صينية ومنهم أستاذ كيمياء بجامعة فلوريدا قام فور عودته بتطوير اختبار لقاح لفيروس كورونا يعطي نتائج في غضون 40 دقيقة⁽¹⁰⁾.

الجائحة نقطة توتر جديدة:

في تقدير الكثيرين أن بعض أوجه القصور في إدارة واشنطن لجائحة فيروس كورونا كان بفعل واشنطن ذاتها⁽¹¹⁾. ويشار في ذلك إلى عدم قيام الولايات المتحدة بتجديد الاحتياطات الاستراتيجية من الإمدادات الطبية التي تراجعت قبل الجائحة بنحو عشر سنوات، وتقاوم العجز بفعل التعريفات المفروضة على المنتجات الطبية الصينية. و يقدر هذا البعض أن رد الفعل الأمريكي على الجائحة منذ البداية جاء متسقاً مع شعار “أمريكا أولاً” الذي رفعه ترامب منذ دخوله البيت الأبيض. وقبل الأزمة بدأت الإدارة في تقليص حجم المساعدات الخارجية، لاسيما تلك المتعلقة بالصحة العالمية. وفي خضم تداول الأنباء حول العالم عن انتشار فيروس (كوفيد – 19) في فبراير الماضي، قررت الحكومة الأمريكية تقليص المساعدات المالية الخارجية للسنة المالية 2021 بنسبة 21 ٪، بما فيها المساعدات الموجهة لبرامج الصحة العالمية بنسبة 35 ٪. وكان الرئيس ترامب أعلن في خطابه أمام الدورة 73 للجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 سبتمبر 2018، أن ”المستقبل لا ينتمي إلى العولمة... إنه ملك دول مستقلة ذات سيادة تحمي مواطنيها وتحترم جيرانها وتحترم الاختلافات التي تجعل كل دولة حالة خاصة وفريدة من نوعها“، وأضاف: ”سوف ننظر في ما إذا كانت البلدان التي تتلقى دولاراتنا وحمايتنا تحمل أيضاً مصالحنا في القلب. في تحركنا للأمام، سوف نعطي مساعدات خارجية فقط لأولئك الذين يحترمونا وبصراحة أصدقائنا“⁽¹²⁾. وفي الصين، ومع اكتشاف أول مريض بالوباء في 8 ديسمبر 2019 في مدينة

”ووهان“، دخلت البلاد في حالة إغلاق كامل وعزلة، وبحلول 7 يناير 2020 تم التعرف على الفيروس باسم ”كورونا الجديد المعدي“، حيث أقرت الحكومة الصينية تدابير عديدة لمنع والسيطرة وأطلقت حملة منسقة وشاملة على نحو جيد لهزيمة الفيروس، وفي 12 مارس أعلنت الصين أن ذروة الوباء في أراضيها قد انتهت وأن الحالات الجديدة تتراجع والموقف يتحسن بصفة عامة⁽¹³⁾.

وكانت الصين هدفاً لحملة شنتها وسائل الإعلام الأمريكية، منها مثلاً أن الأزمة ستضع نهاية للحزب الشيوعي الصيني، وأن الصين خارجة لا محالة من النظام الدولي وأنه يجب فك ارتباطها بهذا النظام، حيث سيجبر الوباء الشركات الدولية الكبرى العاملة هناك على نقل سلاسل إنتاجها خارج الصين، الأمر الذي أطلق عليه الصينيون ما يسمي بـ”الشيخزت“ Chiext، على غرار المصطلح الذي يشير إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بل والقول بأن الأسواق المالية الصينية غير المستقرة قد تكون أشد خطورة على العالم من أسواق الحيوانات البرية التي أنتجت فيروس كورونا⁽¹⁴⁾. وقدم هؤلاء توقعات على الانهيار الوشيك للقوة الصينية وتدهور أوضاعها المالية⁽¹⁵⁾. والواقع أنه مع بدء نجاح الصين في السيطرة على الوباء واحتوائه، وفي ظل عزوف أمريكي واضح عن قيادة أي تحالف في هذا الشأن، كما حدث إبان وباء إيبولا مثلاً، بدأت بكين حملة دبلوماسية نشطة واسعة ومتعددة الأبعاد لتقديم معونات إغاثة ومساعدات لمختلف دول العالم، استخدمت فيها - ولأول مرة - قواتها المسلحة في استعراض لقدراتها العسكرية اللوجستية، التي نقلت معدات وفرق طبية خارج الحدود لنحو 20 بلداً على الأقل من مجموع أكثر من 170 دولة وخمس منظمات دولية حصلت على مساعدات صينية. ورغم عدم إعلان بكين صراحةً، حتى الآن، عن استراتيجية رسمية منسقة بشأن مساعداتها الإنسانية ارتباطاً بالوباء، إلا أنها بذلت جهوداً ضخمة في تفعيل آليات دبلوماسية متعددة قدمت مساعداتها من خلالها. وفي هذا السياق، تحركت الصين على أساس ثنائي بحت، ودون تنسيق أو مشاركة مع النظام الصحي المتعدد الأطراف، والذي غاب تماماً بسبب الموقف الأمريكي الذي حال دون أية قرارات ملزمة في إطار مجلس الأمن حول الجائحة. وقد منح هذا الوضع الصين ميزة استثنائية متفردة لم تزاحمها فيها أي قوة أخرى مانحة.

وقد قدمت الصين مساعداتها ليس فقط من خلال الحكومة المركزية، بل وأيضاً من القوات المسلحة وحكومات الأقاليم والمجالس المحلية والمنظمات غير الحكومية والشركات. ومن المهم الإشارة إلى حرص الصين ضمن نشاطها الدبلوماسي على نقل تجربتها الناجحة في التعامل مع الوباء واحتوائه من خلال التواصل مع الدول والمناطق التي تجمعها بالصين شراكات وعلاقات تعاون، وذلك في شكل مؤتمرات عبر الفيديو

بين مسؤولي الصحة ونظرائهم في أوروبا وإفريقيا والمنطقة العربية وآسيا وأمريكا اللاتينية. كما شملت دبلوماسية الصحة العالمية الصينية اتصالات مكثفة على المستويين الرئاسي والوزاري بقيادة عدد كبير من الدول الصديقة بما فيها مصر، تم خلالها التأكيد على التضامن لمواجهة الجائحة والتعاون في التعامل مع آثارها، بما فيها التعاون المشترك لإنتاج اللقاح اللازم للتغلب عليها. وقد امتدت المساعدات الصينية لتشمل مناطق الصراعات والتوتر مثل سوريا والعراق وفنزويلا وأفغانستان والصومال وليبيا وغيرها. والواقع أن المنطق والحقائق على الأرض تدعو أي مراقب كموضوعي للأحداث إلى الاعتراف بأن تجربة الصين في التعامل مع فيروس كورونا المستجد مليئة بالدروس المهمة التي يمكن أن تستفيد منها الدول الأخرى. وفي هذا السياق، يظل أي تقييم إيجابي للتجربة الصينية في مكافحة الوباء مصدر إزعاج كبير للولايات المتحدة الأمريكية قيادة وإعلاماً. ففي الحالتين هناك إصرار واضح على تحميل الصين "إثم" انتشار الوباء حول العالم، بالتواطؤ مع منظمة الصحة العالمية. هذا في الوقت الذي يؤكد فيه كتاب أمريكيين معروفين، مثل نيكولاس كريستوف، أن آلاف الأمريكيين كان من الممكن أن يكونوا على قيد الحياة اليوم، إذا كان الرئيس ترامب قد أمضى وقتاً أطول في الاستماع إلى منظمة الصحة العالمية بدلاً من محاولة تدميرها، مشيراً إلى ان وقف مساهمة الولايات المتحدة في تمويل موازنة المنظمة في توقيت تستعر فيه نار الجائحة، هو محاولة خطيرة لإيجاد كبش فداء لإخفاقاته⁽¹⁶⁾، مضيفاً أن ترامب لم يقدم أي قيادة عالمية ضد فيروس كورونا، و"خاف من استجابة الصين السريعة للجائحة، وأنه غرّد في 24 يناير قائلاً: "لقد عملت الصين بجد لاحتواء فيروس كورونا... أريد أن أشكر الرئيس شي"، وبالتالي إذا أراد ترامب أن يحاسب الناس فيمكنه النظر في المرأة. وأضاف البعض الآخر أن جهود الإدارة الحالية انصرفت إلى الداخل الأمريكي فقط وتجاهلت الخارج. وغرّد ترامب ارتباطاً بذلك قائلاً: "أنا رئيس الولايات المتحدة الأمريكية... وليس رئيس الدول الأخرى، لذا علينا التركيز على هذا البلد، بينما هم يعملون لبلادهم"⁽¹⁷⁾.

والواقع أنه حتى 27 فبراير 2020 اعتقد ترامب ومعاونوه أن تفشي الفيروس لن يتجاوز حدود الصين، حيث أكد أن عدد الإصابات داخل جميع الولايات الأمريكية يقترب من الصفر، كما أكد المستشار الاقتصادي للبيت الأبيض لاري كودلو "أن واشنطن استطاعت بالفعل احتواء المخاطر الناتجة عن انتشار مثل هذا الفيروس على خلفية الإغلاق شبه الكامل لحدودها"⁽¹⁸⁾. وظل تركيز الرئيس ترامب دائماً على ضرورة الحفاظ على المكاسب الاقتصادية التي تحققت قبل الجائحة، وذلك لأغراض انتخابية بالأساس. في المقابل، عززت حملة المساعدات التي قدمتها الصين للعالم ارتباطاً بالجائحة حقيقة مفادها أن الكثير مما يعتمد عليه العالم في مكافحة الوباء يتم تصنيعه في الصين⁽¹⁹⁾.

و الواقع أنه بالرغم من إخفاق الإدارة الأمريكية في إدارة الازمة بالكفاءة المطلوبة، بالمقارنة بالصين، فضلاً عن تركيزها على الداخل وموقفها من منظمة الصحة العالمية وأطر التعاون متعددة الأطراف عموماً على النحو السابق تبيانها، وعزوفها عن ممارسة دورها القيادي كما كان الحال في السابق، إلا أن الصين بدورها لا تبدو مستعدة للتدثر بعباءة الزعامة العالمية، رغم أنها قدمت الدعم والمساندة للعديد من دول العالم، و لم يدع المسؤولين الصينيون في أي وقت لأنفسهم هذا الدور حيث مازالوا متمسكين بشدة بانتمائهم للدول النامية، كما يرون أن النظام الدولي الحالي، في مجمله، يحقق مصالحهم بل ولا ينكرون أنهم مدينون بتقدمهم الاقتصادي والتجاري الهائل للبيئة التي وفرها هذا النظام رغم تحفظاتهم على بعض جوانبه. وفي هذا السياق ترى الصين أزمة وباء كورونا المستجد ليست أزمة عولمة، وإنما أزمة في نظام الحكومة العالمية الحالي بأبعاده الاقتصادية والسياسية، حيث لا تبدو الولايات المتحدة مستعدة لأخذ مصالح القوى الاقتصادية الصاعدة في الاعتبار متبينة مقاربة تقوم على التنافس الدولي بدلاً من التعاون، والعمل على إضعاف أو حتى التخلي عن مسؤولياتها وتعهداتها في مجالات عديدة. ولا تخفي الصين التأكيد على أن الصعود الآسيوي وقيادتها لعملية التنمية الاقتصادية الدولية يحول التركيز على العلاقات عبر الأطلنطي إلى منطقة آسيا والمحيط الهادي، وهو ما يستوجب إعادة ضبط هيكل القوة العالمي ونمط توزيع المصالح وإعادة النظر في الوضع الذي دام طويلاً والذي هيمنت فيه أقلية من الدول الغربية على الحوكمة العالمية، وأنه يجب على المجتمع الدولي إدراك هذا الخلل، والسعي إلى تبني آليات ووسائل جديدة تتيح لكل القوى التفاعل بإيجابية مع النظام الدولي.

وهكذا يقودنا التحليل السابق إلى التأكيد على أنه لا توجد قوة عظمي تستطيع وحدها أن تلبى احتياجات العالم، وأن هناك حاجة لتعاون الولايات المتحدة والصين وأطراف ثالثة كالاتحاد الأوروبي لسد هذا الفراغ، فالنزعة القومية والحمائية لا تستطيع إعادة بناء الاقتصاد العالمي أو مكافحة الأوبئة التي لا تعرف حدوداً. وكما أكد البعض بحق، فإن دعم تدفق السلع والأفراد والأفكار والخدمات الصحية العامة على نحو متوازن ومنظم، سوف يتطلب التوصل إلى توافق دولي جديد ورؤية تقوم على التعاون الواسع بدلاً من التنافس⁽²⁰⁾. وفي هذا الصدد، من المهم استمرار مصر في استراتيجية سياستها الخارجية القائمة على تنويع وتوسيع خيار اتنا الاقتصادية والسياسية والأمنية بالانفتاح على الجميع، مع إيلاء الاهتمام الكافي لتطويع وتحديث القدرات المصرية في مجالات التعليم والعلوم والتكنولوجيا المتقدمة، بما في ذلك تطبيقات الذكاء الاصطناعي حيث كشفت الجائحة عن الأهمية الحيوية للعلوم والتكنولوجيا في احتوائها.

- 1 - Richard N. Haass: “ The Pandemic Will Accelerate History Rather Than Reshape It, Foreign Affairs, April 7, 2020.
- 2 - Joseph Nye. Jr., “ No The Coronavirus Will Not Change The Global Order, Foreign Policy, April 16, 2020.
- 3 -The National Security Strategy of the United States of America (December 2017). Available at the website of the White House.
<https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905.pdf>
- 4 -On National Defense Strategy of USA (2018). The Document is available at website of the American Department of Defense <https://www.defense.gov/Portals/1/Documents/pubs/2018-National-Defense-Strategy-Summary.pdf>.
- 5 -The National Intelligence Strategy of the United States of America https://www.dni.gov/files/odni/documents/national_intelligence_strategy_2019.pdf
- 6 - Dan Baer : Munich Report: Who And What Was and Wasn't at the Munich Security Conference, FEBRUARY 19, 2020 <https://carnegieendowment.org/2020/02/19/munich-report-who-and-what-was-and-wasn-t-at-munich-security-conference-pub-81109>
- 7 -David E. Sanger & David McCabe: Huawei Is Winning the Argument in Europe, As the U.S Fumbles to Develop Alternatives, The New York Times, Feb. 17, 2020: <https://www.nytimes.com/2020/02/17/us/politics/us-hvawei-59.html>.
- 8 - Yukon Huang, Jeremy Smith: Pandemic Response Reflects Unlearned Lessons of U.S. China Trade War, April, 27, 2020, <https://carnegieendowment.org/2020/04/27/pandemic-response-reflects-unlearned-lessons-of-u.s.-china-trade-war-pub-81651>
- 9 -Chad p. Bown: COVID -19 Could Bring Down the Trading System, Foreign Affairs, April, 28, 2020. <https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2020-04-28/covid-19-could-bring-down-trading-system>.
- 10 - المرجع السابق.
- 11 - Philip H. Gordon: “America First”: Is a Dangerous Fantasy in a pandemic, Foreign Affairs, April 4, 2020, <https://www.foreignaffairs.com/articles/2020-04-04/america-first-dangerous-fantasy-pandemic>

12 -The White House, Remarks by president Trump to the 73rd Session of the United Nations General Assembly, 25 Sept. 2018,

<https://www.whitehouse.gov/briefings/statements/remarks-president-trump-73rd-session-united-nations-generae-assembly-new-york-ny/>

13 - Xinhua: China Says Its COVID – 19 Peak Is Over,

<http://www.xinhuanet.com/english/2020/03/21/c-138870547>.

14 - من هؤلاء مثل walter Russell Mead أستاذ العلاقات الدولية الامريكي في مقال له في 3 فبراير في صحيفة وول ستريت جورنال.

15 - Alexander Lomanov: Cold War Virus: U.S Plunges Into Information Confrontation With China, March 23, 2020. Valdaic Club.

<https://valdaicclub.com/a/highlights/cold-war-virus/>.

16 - Nicholas Kristof, Trump’s Deadly Search For A Scapegoat , The New York Times, April 15, 2020, <https://www.nytimes.com/2020/04/15/opinion/coronavirus-trump-world-health-organization-who.html>

17 - فيليب جوردون: “أمريكا أولاً” فانتازيا خطيرة في زمن جائحة – مرجع سابق.

18 - المرجع السابق.

19 - KURT M. Campbell & Rush Doshi: The Coronavirus could Reshape Global order, foreign Affairs, March 18, 2020. <https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2020-03-18/coronavirus-could-reshape-global-order>.

20 -يوكون هوانج وجيري مي سميث: الاستجابة للجائحة تعكس دوراً لم تستخلص من حرب التجارة بين الولايات المتحدة والصين – 27 ابريل 2020 - مرجع سابق.

التنظيم الدولي في مواجهة الجائحة

السفير/ د.حسين حسونة

عضو مجلس إدارة المجلس المصري للشئون الخارجية

تعرض العالم لأوبئة عديدة عبر التاريخ، نذكر منها تلك التي انتشرت في السنوات الأخيرة وأسفر عنها ألاف الضحايا كوباء "سارس" عام 2002م، ووباء "دنج" عام 2005م، ووباء "إيبولا" عام 2007م، ووباء "الإنفلونزا" عام 2009م، ووباء "ميرس" عام 2012م، ووباء "كورونا" الحالي عام 2019م. وفي هذا السياق، يمكننا التساؤل عن الجهود الدولية التي بُذلت لمواجهة تلك الأوبئة سواءً من خلال المؤتمرات المتخصصة أو الموائيق الدولية أو المنظمات العالمية كالأمم المتحدة التي تواجه جائحة "كورونا" حالياً.

يلاحظ أولاً أن المجتمع الدولي قد بدأ يتصدى لتداعيات الأوبئة في النصف الأخير من القرن التاسع عشر حيث انعقد المؤتمر الدولي الأول للصحة في باريس عام 1851م بهدف توحيد القواعد التنظيمية الدولية للحجر الصحي إزاء انتشار أوبئة الكوليرا والطاعون والحمى الصفراء، وتلى ذلك عقد أربعة عشر مؤتمراً حول الأوبئة في الفترة من 1851م إلى 1938م، كما تم إقامة مكتب دولي للصحة عام 1907م وذلك قبيل إنشاء منظمة الصحة العالمية عام 1948م. أما بالنسبة للموائيق الدولية فقد تم التوصل إلى إبرام أول معاهدة دولية في المجال الصحي عام 1892م جرى تعديلها عام 1903م إلى أن قامت منظمة الصحة العالمية بإصدار القواعد التنظيمية الدولية للصحة عام 1969م والتي يتعين على دولها الأعضاء الالتزام بها وفقاً لدستور المنظمة. وعلى الرغم من قيام عدد من الموائيق الدولية بتناول مجال الصحة بصفة عامة إلا أنها لم تتناول موضوع الأوبئة بحد ذاته حيث بقي خاضعاً لتنظيمات خاصة. ونحن نرى أن الوقت قد حان لكي يبادر المجتمع الدولي باستبدال تلك التنظيمات بوثيقة قانونية شاملة متعددة الأطراف تتناول موضوع الأوبئة في إطار قواعد القانون الدولي المتعلقة بها كتلك الخاصة بالصحة، وحقوق الإنسان، والسيادة، والمسؤولية الدولية، والتجارة الدولية، والتنقل عبر الحدود، ودور المنظمات الدولية.. إلخ. وقد تكون لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي، التي أُنتمى إلى عضويتها، هي الجهة المؤهلة لدراسة هذه القضية وذلك باستعراض ممارسات الدول واتفاقياتها وتشريعاتها الوطنية توطئةً لإعداد مشروع معاهدة دولية شاملة تتضمن

قواعد ومعايير وآليات التعاون بين الدول في شأن منع الأوبئة واحتوائها والقضاء عليها. وسوف تمثل تلك المعاهدة إضافة هامة إلى مجموعة المعاهدات الدولية التي سبق أن تبنتها الأمم المتحدة في مجال التنظيم القانوني للعلاقات بين الدول.

أما عن دور المنظمات الدولية في مواجهة الأوبئة، فقد أبدت الأمم المتحدة مؤخراً قلقاً متزايداً إزاء تداعيات وباء "كورونا"، فوافقت الجمعية العامة بالإجماع بتاريخ 2 إبريل الماضي على قرار عنوانه "التضامن العالمي لمكافحة وباء كورونا"، أعاد تأكيد الالتزام بالتعاون الدولي المتعدد الأطراف والمساندة القوية للدور المركزي لمنظومة الأمم المتحدة في مواجهة العالم لتلك الجائحة، كما طالب الأمين العام للأمم المتحدة بقيادة التعبئة والتنسيق في المواجهة العالمية للوباء وتداعياته الاجتماعية والاقتصادية والمالية على كافة المجتمعات، وأكد القرار الحاجة إلى احترام حقوق الإنسان وعارض كافة أشكال التفرقة والعنصرية والزنوفوبيا في التعامل مع الوباء، ثم أكد الحاجة إلى مساعدة الأشخاص والمجتمعات الأكثر ضعفاً وتأثراً بالوباء، وتلى ذلك صدور قرار ثانٍ في 20 من الشهر ذاته حول "التعاون الدولي لضمان النفاذ العالمي للأدوية واللقاحات والمعدات الطبية لمواجهة الوباء".

إن صدور هذين القرارين من قبل كافة أعضاء الأمم المتحدة إنما يعتبر رسالة سياسية قوية تعكس قلق المجتمع الدولي من انتشار وباء "كورونا" وتزايد أعداد وفياته بين الدول فضلاً عن تداعياته الاقتصادية والاجتماعية، كما تعكس حرصه على تذكير كافة الدول بأهمية تعاملها مع الجائحة من خلال التضامن والتعاون بشتى أشكاله مع مراعاة الدور المحوري لمنظومة الأمم المتحدة في الإرشاد والتنسيق. وقد يترتب على تأكيد دور الأمم المتحدة هذا وتفويض الأمين العام بقيادة حملة مواجهة الوباء، إعادة تعزيز دور الأمم المتحدة على الساحة الدولية وذلك بعد أن فقدت مصداقيتها وفعاليتها في حل القضايا العالمية نتيجة لافتقارها دعم ومساندة الدول ذات التأثير في المنظمة الدولية. كما قد يعتبر القراران مؤشراً على قناعة الدول بأنه رغم القيود المفروضة مؤقتاً على انتقال الأفراد والسلع عبر الحدود فلا مناص من التعاون الدولي والمساعدة المتبادلة بين الدول لمواجهة التحديات الراهنة التي تواجه البشرية جمعاء.

أما مجلس الأمن المسئول عن حفظ السلم والأمن الدوليين فقد ثبت أن توصله إلى موقف موحد إزاء تناول وباء "كورونا" أكثر صعوبة نظراً لتأثره بالتوجهات السياسية للدول الكبرى صاحبة العضوية الدائمة في المجلس. ولعل هذا هو السبب في تعثر انعقاد جلسة للمجلس حتى الآن لمناقشة مختلف أبعاد الأزمة وإصدار قرار متفق عليه بين كافة أعضائه. فقد اكتفى المجلس بعقد اجتماع في التاسع من إبريل

الماضي بناءً على طلب أعضائه غير الدائمين للاستماع إلى مداخلة من الأمين العام للأمم المتحدة أكد خلالها أن الوباء يشكل تهديداً كبيراً لصون السلام والأمن الدوليين مما قد يؤدي إلى زيادة الاضطرابات الاجتماعية والعنف في مختلف الدول، وأشار إلى أهمية أي مؤشر على وحدة المجلس وعزمه على مواجهة الأزمة في هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها العالم.

وبالرغم من هذا التحذير من قبل الأمين العام فلا زالت الخلافات السياسية بين الدول الكبرى تشل عمل المجلس وتحول دون اتفاق على قرار موحد في مواجهة الأزمة، فالولايات المتحدة تمسكت بالإشارة إلى مصدر الجائحة في حين عارضت ذلك الصين وروسيا، كما اتجه بعضها إلى الاعتراض على تناول المجلس لموضوع يتصل بالصحة العامة ولا يتعلق في رأيها بالسلم والأمن الدوليين مما يعد خروجاً على صلاحيات المجلس. ومن الواضح أن مضمون هذا الاعتراض لا يتفق مع رأي الأمين العام حول مسؤولية المجلس إزاء الأزمة، كما يتعارض مع الموقف الذي سبق أن اتخذته المجلس عام 2014م حيال وباء "إيبولا" الذي انتشر في غرب إفريقيا حيث اعتبره يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. فهل ينتهج المجلس بالنسبة لوباء "كورونا" النهج ذاته؟ خاصة أن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي قد أعرب في 20 فبراير الماضي عن قلقه البالغ إزاء انتشار الوباء الراهن، مضيفاً أنه قد يشكل تهديداً للسلم والأمن في القارة الإفريقية. ولنتذكر أيضاً أنه سبق للأمم المتحدة في العام الراحل كوفي عنان أن أكد في تقريره المقدم إلى المنظمة الدولية عام 2005 أن الأمراض الوبائية قد أصبحت في القرن الحادي والعشرين مع غيرها من المخاطر العالمية التي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين نظراً لآثارها الكارثية. ولاشك أن هذا الوصف الكارثي ينطبق على الآثار الناجمة عن وباء كورونا اليوم، ولذا فقد حان الوقت أن تتخلى الدول الكبرى في مجلس الأمن عن تعنتها لصالح تغلب العالم على الجائحة التي تهدده.

وبالرغم من مواقف الدول الكبرى فقد حاول أعضاء مجلس الأمن الدولي على مدى عدة أسابيع الاتفاق على نص يهدف على دعم دعوة أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة في 23 مارس الماضي لوقف إطلاق النار في الصراعات الدولية حتى يمكن للعالم التركيز على الجائحة، إلا أن المحادثات بشأن مسودة قرار أعدتها فرنسا وتونس - العضو العربي في المجلس - تعثرت بسبب مواجهة بين الصين والولايات المتحدة بشأن الدعوة إلى دعم منظمة الصحة العالمية، حيث عارضت الولايات المتحدة الإشارة على المنظمة بينما أصرت الصين على ضرورة أن يتضمن القرار تلك الإشارة. وفي ضوء ذلك، وزعت أستونيا (رئيس المجلس في شهر مايو) وألمانيا

مسودة قرار جديد على المجلس تركز على تأييد الأمين العام والدعوة إلى هدنة إنسانية في الصراعات حول العالم لمدة 90 يوماً، ولا تتضمن أي إشارة إلى منظمة الصحة العالمية، إلا أن الصين تحفظت على تلك الصيغة مبدية تفضيلها المسودة الفرنسية/التونسية التي شملت إشارة ضمنية إلى منظمة الصحة العالمية. وفي مرحلة لاحقة زاد الأمر تعقيداً نتيجة قرار الولايات المتحدة الانسحاب من منظمة الصحة العالمية.

نستخلص مما تقدم، أن أزمة جائحة كورونا قد اختبرت مفهوم التعاون الدولي وأظهرت أنه بالرغم من أهمية العمل الجماعي المتعدد الأطراف في مواجهة الأزمات الدولية فلا يزال المجتمع الدولي يعاني من قصور في هذا الاتجاه. وقد يقتضي ذلك سعي مصر مع مجموعة الدول النامية إلى بلورة رؤية دولية جديدة تستلهم الدروس المستفادة من تجربة الجائحة الحالية، وتؤسس لمرحلة جديدة لنظام دولي متعدد الأطراف قائم على التعاون والتضامن الدولي مما يحافظ على شرعيته ومصداقيته.

الجائحة والدور المنشود للأمم المتحدة لتعزيز مفهوم الدولة الوطنية وتأسيس نظام دولي جديد

سفير/ د. محمود كارم

عضو مجلس إدارة المجلس المصري للشئون الخارجية

ذكر الأمين العام للأمم المتحدة مؤخراً، أن جائحة «كورونا» «جرس إنذار غير مسبوق لجميع سكان الأرض وأن دعم الوقود الأحفوري يجب أن ينتهي، وأن الملوثين يجب أن يدفعوا ثمن تلويثهم»، داعياً إلى «استثمار الأموال العامة في القطاعات المستدامة إلى جانب المشاريع الصديقة للبيئة والمشاريع المناخية».

نقف أمام هذه التصريحات التي تضع المجتمع الدولي أمام مسؤولية كبيرة لإعادة ترتيب النظام الدولي بعد أن فشل العالم في الحفاظ على الوضع القائم في مواجهة هذه الجائحة. وبدلاً من أن أشرع في سرد المتعارف عليه وما تعلمناه من المتابعة اليومية لهذه الجائحة، أقترح تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يعالج تلك الآثار السلبية بوضع البدائل والحلول، وهو ما عكف عليه السكرتير العام للمنظمة في التصريح المشار إليه في هذا المقال من خلال وضع بعض الأفكار القابلة للتنفيذ. مع العلم بأن العناصر التي سوف أقترحها قد تشكل ما يطلق عليه «عناصر مذكرة تفسيرية لمشروع القرار المقترح»، وهي ليست مقترحات شاملة نهائية جامعة، بل هي إسهام لشحن الذهن يمكن البناء عليه وإضافات أخرى لصياغة القرار المراد من واقع العناصر التفسيرية التالية:

• ظهر جلياً خطأ الدفع التي تنادي باستبدال النظام الدولي القائم على محوريه دور الدولة وهدم نظام «الدولة- الأمة». حيث شهدت الثلاثين عاماً الأخيرة في الأمم المتحدة وغيرها من المفاوضات الدولية سلسلة من المحاولات المستترة غير الواضحة لإدخال مفاهيم جديدة بالقاموس الدبلوماسي الدولي والنص عليها في القرارات الدولية، تفتقر إلى القيم العملية المتعارف عليها، وحملت وراءها سلسلة من الأغراض الخبيثة غير المحددة. ويبدو لي أن بعض هذه المفاهيم كانت تستهدف هدفاً واحداً فقط وهو إسقاط الدولة وتشكيل النظام الدولي على أساس تعميم وتدويل مفاهيم الديمقراطية والليبرالية الغربية فقط على العالم أجمع، دون تقديم بديل قابل للتطبيق لما قد يحدث إذا ما اختفت الدولة مثلاً، أو أصبحت فاشلة تؤدي إلى مشاكل الهجرة غير الشرعية على سبيل المثال. والغريب أن من ينادي بإسقاط الدولة ومؤسساتها يتجاهل ضرورة

الحل السياسي للمنازعات المحتمة والتي أدت إلى ظهور معسكرات اللاجئين والتي صارت هي الأخرى مشاكل إنسانية ويؤر للفيروس، ويتجاهل إعادة الحق الشرعي للشعوب مثل الحق الثابت غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني.

ولذلك فإننا نطالب المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات حاسمة لمنع بعض الدول من استغلال تلك الأزمة وانشغال العالم بها لتكريس الاحتلال أو لضرب الشرعية الدولية في مقتل، مثل ما تفعله إسرائيل الآن من محاولات لضم أجزاء من الضفة الغربية أو لتسريع وتيرة بناء المستوطنات. وأتساءل أين حقوق الإنسان من معاناة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وهي تواجه مغبة الاحتلال والعزلة والكورونا؟ وتعددت تلك المفاهيم والمحاولات الخبيثة تحت مسميات عديدة تحمل بين طياتها مفهوم الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتغيير الأنظمة بالقوة، التدخل الإنساني، الأمن الإنساني، المشروطة في التعاون الدولي تحت مسمى، واجهها المفاوض العربي في المحافل الدولية ودعني أستشهد ببعضها

Democratization of the military, shared values, regime change, material breach as in the case of Iraq, responsibility to protect.

وهنا علينا أن نؤكد أن جائحة (كوفيد-19) أظهرت أهمية دور الدولة ومؤسساتها لمواجهة أخطارها وهو أمر يجب أن تؤكد عليه الأمم المتحدة. ونذكر بكل فخر أن رئيس مصر عبد الفتاح السيسي، كان أول من نادى بدعم مفهوم الدولة الوطنية في المحافل الدولية ومن فوق منصة الأمم المتحدة.

• إن حجم الإنفاق العسكري للدول النووية والإنفاق المستمر على الأبحاث العلمية لتطوير السلاح النووي وتزويد الترسانات النووية بأجيال حديثة صغيرة الحجم، شديدة الدمار، يكرس المطالبات الدولية بضرورة نزع السلاح النووي. وقد عكس الإنفاق العسكري العالمي أرقاماً بلغت 1822 مليار دولار في عام 2018 بزيادة 6.2٪ عن العام السابق. وبلغ حجم ما أنفقته الولايات المتحدة بمفردها على السلاح النووي 37 مليار دولار سنوياً، بينما طالب الرئيس الأمريكي بزيادة تلك الميزانية 25 ٪، والعالم في وسط أزمة كورونا وذلك في منتصف فبراير الماضي 2020. ولذا كان المطلب الملح لدول عدم الانحياز بخفض وعكس الإنفاق العسكري، وتوجيهه لخدمة القضايا الصحية والعلاجية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية مطلباً رئيسياً عادلاً، وكان ذلك من ضمن مطالب دول عدم الانحياز في الدورة الخاصة الأولى بنزع السلاح والتي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1978 دون أي استجابة من الدول النووية. وإذا قارنا بين حجم الإنفاق على تطوير أجيال

جديدة من السلاح النووي وميزانية ما ينفق عالمياً على الصحة والعلاج لوجدنا هوةً كبيرة ليست في صالح البشرية. ولا أذيع سرّاً بأن الأسابيع الماضية والغرب في أشد المعاناة من محنة كورونا، اطلّعنا على إجراءات اتخذتها الدول النووية لرفع للجاهزية والتأهب النووي للحفاظ على التفوق النووي العسكري NuclearPre-paredness بدلاً من التركيز على مواجهة الجائحة. ناهيك عن إنفاق ما يربو من 5 مليار دولار خلال الأسابيع الماضية لضمان سلامة تخزين السلاح النووي كما أعلنت وزارة الطاقة الأمريكية، في الوقت الذي باتت فيه البشرية في أشد الاحتياج لأبحاث للوصول إلى علاج أو مصل ضد الجائحة.

• أظهرت تلك الأزمة سهولة تخليق وتصنيع سلاح جرثومي وبيولوجي صغير الحجم شديد القدرة والفتك من الخلايا الجرثومية، في معامل صغيرة الحجم تتكون ربما من غرفة واحدة فقط وهو أمر لا يمكن للمجتمع الدولي السكوت عليه. ويندرج ما ذكرته تحت مسمى "أسلحة الدمار الشامل" التي تذكرنا بالمبادرة المصرية التي قدمتها للأسرة الدولية في الرابع من إبريل 1990 لإنشاء منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل بالشرق الأوسط. وكانت الدبلوماسية المصرية في المقدمة بطرحها للمبادرة والدفاع عنها أمام المحافل الدولية والتنبيه مراراً وتكراراً لضرورة منع وصول هذه التقنية إلى أيادي الجماعات الإرهابية التي قد تستخدمها بشكل عشوائي مدمر. ولذا كان على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات أشد صرامة تجاه احتمالات تملك الجماعات الإرهابية لسلاح بيولوجي أو فيروس مماثل يندرج تحت تصنيف أسلحة الدمار الشامل الأمر الذي يجعلنا هنا ننادي بضرورة تفعيل المبادرة المصرية. وتجدر الإشارة هنا مجدداً إلى ريادة مصر في طرحها مبادرة لعقد مؤتمر حول أسلحة الدمار الشامل عقد في نيويورك شهر نوفمبر الماضي، على أن يعقد مرة أخرى العام الذي يليه وهو نفس المؤتمر الذي قاطعته الولايات المتحدة وإسرائيل وأيدته دول عدم الانحياز كافة ببيان أكد على:

- ترحيب المجموعة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 73/546 المعنون بـ "عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط"، وتدعو المؤتمر الاستعراضي إلى دعمه، وتحت المجموعة جميع دول الشرق الأوسط، دون استثناء، على المشاركة بنشاط في المؤتمر وإجراء مفاوضات بحسن نية من أجل إبرام معاهدة لإنشاء مثل هذه المنطقة. وتشدد المجموعة على أن قرار 1995 والمقررات الأخرى بشأن الموضوع المعتمد في سياق مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل سارية حتى تتحقق الأهداف.

• عانت مفاوضات نزع السلاح من هشاشة النظام الدولي الراهن ومن استمرار العالم تحت خطر وجود أكثر من 865,13 رأس نووي، فضلاً عن مشاكل أخرى جسيمة مثل انعدام الثقة بين الدول النووية، العسكرة، انعدام التفاوض بينهم حول تجديد اتفاقات للحد من التسلح، انتشار مصادر التهديد حول العالم، عدم وجود اتفاقية دولية تعالج الصواريخ وتحد منها حتى الآن، عدم وجود آلية للحوار حول العقيدة العسكرية بين الدول النووية كإجراء لبناء الثقة، والعودة للحوار والتفاوض بين هذه القوى النووية حول آليات الحد من التسلح، مع التأكيد المحوري على مبدأ عدم جواز استخدام السلاح النووي تحت أي من الظروف. وبدلاً من أن تتجه الدول النووية نحو نزع السلاح النووي، إذا بالقوى النووية تتجه نحو التطوير السري لأسلحة نووية حديثة تكتيكية صغيرة لاستهداف الكثافات السكانية. وقد أبرزنا في محافل دولية عديدة أهم المخاطر الدولية الراهنة ومنها الحرب السيبرانية، وتطوير الصواريخ فائقة السرعة "السوبر، وهيبيرسونيك"، وحروب الجيل الخامس، واستخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير منظومات حديثة من الأسلحة مثل الطائرات المسيرة، عسكرة الفضاء الخارجي وإدخال منظومة اسلحة نووية بالمجرة، فضلاً عن تطوير أجيال جديدة من الأسلحة النووية التكتيكية صغيرة الحجم قليلة الإشعاع Low Yield. كل ذلك تم في وقت لم تهتم فيه الدول النووية بما هو أقدسهم، مثل الصحة العامة وأبحاث العلاج ومكافحة الوباء.

• تعاني التجارة الدولية والتي تتم عن طريق اللقاءات المباشرة والسفر والاجتماعات المكتظة بالأفراد وزيادة خطر انتشار العدوى من انتكاسة كبيرة تحتم علينا النظر في حلول بديلة وخلافة لزيادة فعالية التجارة الإلكترونية. وعلى الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأجهزة الاقتصادية التابعة لهم إنشاء الآليات اللازمة لدعم التجارة البينية الإلكترونية كبديل ضروري مع العمل على المساعدة في سد الهوة الرقمية Digital Divide بين الدول المتقدمة والدول النامية وخصوصاً في إفريقيا. وجدير بالذكر، أن المستقبل سيكون التعليم عن بعد، وحتى السياحة والثقافة وزيارات المتاحف عن بعد، حيث شاهدت أثناء مهمتي باليابان في بداية التخطيط لمشروع المتحف الكبير في عام 2003، ترتيب برامج زيارات عن بعد لكل القطع الأثرية بالمتحف المصري الكبير من خلال عرض دقيق رباعي الأبعاد لكل قطعة، مع شرح تاريخي وافٍ لها نظير أجر اشتراك وسعر إنترنت معقول.

• وحتى في مجال حقوق الإنسان، عكف الغرب على التركيز فقط على قضايا الحقوق المدنية والسياسية مهاجماً ومعاييراً بعض الدول بها متناسياً أحكام العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق الرئيسية الذي دخل حيز النفاذ

في عام 1976، مثل الحق في الحياة، الحق في الصحة، الحق في العلاج، الحق في السكن، الحق في المياه النظيفة، والحق في التعليم، حيث أظهرت التجربة المصرية التركيز المتوازن والمتوازي بين الحقوق الاقتصادية والحقوق السياسية من خلال ما تم من مشروعات لإيواء غير القادرين، وإعلاء للعدالة الاجتماعية. وعلينا هنا أن نراعي الآثار السلبية التي أبرزتها جهود مواجهه الجائحة وحثمية تشجيع جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية معاً. وأذكر هنا الزيارة التي قامت بها لمصر مقرررة الأمم المتحدة الخاصة بالحق في السكن اللائق، منذ أكثر من عام ونصف، والتي زارت خلالها حي الأسمرات وغيط العنب ومساكن أخرى ومشاريع إسكانية عملاقة جديدة، وأطلعت على ما أنفقته الدولة المصرية على الحق في السكن، فإذا بها تفاجئ الجميع لدى عودتها لجنيف بتصریحات تهاجم فيها مصر تتبعد تماماً عن ولايتها وأحكام وظيبتها في خلط واضح بين الحقوق الرئيسية لحقوق الإنسان.

• تعرض النظام الدولي المعاصر وأهم أركانه ممتلاً في المنظمات الدولية والإقليمية لفشل كبير في مواجهه تحدي الوباء ومواجهة مشكلة صحية كان لها بالغ الأثر على السلوك البشري خلال هذه الأزمة. وكان غريباً أن نسمع في أروقة مجلس الأمن أنه لا يمكن مناقشة تلك الأزمة الصحية تحت بند السلم والأمن الدوليين بسبب رغبة البعض توجيه اللوم للبعض الآخر، وتسييس المشكلة. وكانت النتيجة أن تعثرت الجهود الدولية وظهرت هشاشة تلك المنظمات. ففي حالة الاتحاد الأوروبي الذي أخفق، غلبت المصلحة الشخصية الذاتية على مصلحة باقي الدول الأعضاء وتجاهل الكثيرون مطالب ملحة لإيطاليا وأسبانيا دون أية مساندة ولا تعاطف. وتباهى حلف الأطنطي(الناتو) بأنه كان سباقاً في الاستعداد وسرعة رد الفعل من خلال دعوة أكثر من 1600 عالم من دول الحلف للمساهمة بأبحاث حول الوباء وكيفية زيادة المعرفة حوله، وسرعة القيام بعمليات التطهير، وإنشاء المستشفيات العسكرية الميدانية، موضحاً أن الحلف أخذ خطوات ملموسة سريعة أكثر من تلك التي اتخذها الاتحاد الأوروبي في إطار ما يطلق

عليه NATO Crisis and Emergency Response Modelling.

• أظهرت إدارة الأزمة، محورية دور المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية في دعم جهود الدولة لمواجهة جائحة الكورونا ولذا علينا أن نؤكد أهمية دور المجتمع المدني والعمل الأهلي في مواجهة تلك الكارثة ودعم جهود الدولة.

• تتعرض عمليات حفظ السلام لنكسة بسبب هذا الوباء وتتفاقم الصراعات في بعض الدول كسوريا وليبيا عن طريق نقل مقاتلين إرهابيين أجانب لمناطق الصراع دون أية إدانات دولية وهو أمر لا يمكن السكوت عليه خصوصاً وأن السكرتير العام

للأمم المتحدة كان قد اقترح وقف عالمي وفوري للقتال في كل مناطق الصراع أثناء الجائحة. وبناءً عليه، فإن مجلس الأمن عليه سرعة التحرك لضمان تنفيذ تلك المبادرة، مع تأييد كامل من كل الدول دائمة العضوية لهذا الإجراء، وتوسيع دور اللجنة العسكرية لمجلس الأمن للتخطيط والمراقبة والتنفيذ. وأود هنا أن أطرح سؤالاً: أين مجلس الأمن من قراره رقم 2396 لعام 2017 بشأن حركة الإرهابيين الأجانب؟ ومنظومة وآليات قرار مجلس الأمن 1540 من تركيا الدولة التي كانت تستولي على البترول العراقي المسروق في تعاون تام مع داعش بأقل الأسعار، تركيا التي تنتهك قرارات الشرعية الدولية، وتقوم بنقل مقاتلين إرهابيين عبر أراضيها إلى ليبيا وتوفر لهم الملاذ الآمن والدعم المالي واللوجستي.

• وإذا أخذنا مفهوم إدارة الأزمة كمعيار للتحليل فدعنا نلقي الضوء على حكمة القيادة السياسية المصرية في حسن إدارتها للأزمة وفي تقديمها لمساعدات طبية بشكلٍ يبتعد عن أي اجنحة خفية أو مصلحة شخصية لشركائها الدوليين، بينما نرى في نفس هذه الأزمة دولة تستولي على شحنات من المعدات الطبية في قرصنة دولية لا يوجد لها مثيل.

• كل ذلك يدفعنا إلى المطالبة بقيام السكرتير العام بتشكيل لجنة دولية من الشخصيات الدولية البارزة من حول العالم لدراسة ما سبق طرحه بما في ذلك قرارات جديدة للحفاظ على البيئة، وتكليف منظمة الاتصالات الدولية بسلطة منع وضع أي أجيال اتصالات جديدة بالمجرة مثل الـ G5 إلا بعد التأكد من عدم وجود مخاطر منها على الإنسانية، مع وضع الحلول والتوصيات للسكرتير العام للأمم المتحدة على وجه السرعة.

تداعيات جائحة كورونا الأولية على مستقبل الاتحاد الأوروبي والانعكاسات المحتملة على العلاقات المصرية/ الأوروبية

سفير/ رؤوف سعد

رئيس المكتب الوطني لإتفاقية المشاركة بين مصر والإتحاد الأوروبي

أولاً: التداعيات الأولية المباشرة على الاقتصاد العالمي والنظام الدولي متعدد الأطراف:

- أبرزت الأزمة خللاً شديداً في مجمل بنية النظام العالمي الذي نشأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر بوضوح هشاشة التكتاف الدولي وغياب القيادة والرؤية الدولية، فضلاً عن تنامي اللجوء إلى إعلاء المصلحة الوطنية وتلبية الاحتياجات المحلية، وانكشاف مذهب في استعداد وجاهزية الحكومات، خاصة في الدول الغربية، للتعامل مع الأزمة، ناهيك عن أداء روتيني باهت للمؤسسات متعددة الأطراف التي تأسست في أعقاب الحرب العالمية الثانية.
- ارتبط تصدع النظام المتعدد الأطراف بتآكل دور الولايات المتحدة منذ تأسيس هذا النظام بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، في قيادة النظام الدولي وصياغة قواعده الأساسية ودون توافر البديل الكفء الفعّال. في المقابل لا يبدو الاتحاد الأوروبي قادراً على تحمل أعباء قيادة أجندة المجتمع الدولي، رغم مساعيه سواء فيما يتعلق بمفاوضات المناخ أو إعادة صياغة قواعد منظمة التجارة العالمية، كما لا تبدو الصين راغبة في الانخراط في هذا المسعى، وتكتفي حتى الآن بانتهاز الفرص وانتقاء صيغة ومواقع تقدمها، بشكل أسهم في مزيد من تصدع النظام الدولي.
- جاءت الجائحة لتزيد من آلام الاقتصاد العالمي، حيث كانت أغلب التوقعات تشير إلى أن عام 2020 مقل على أزمة عالمية جديدة وعميقة، ويواجه العالم تحديات جذرية من أبرزها تداعيات الحرب التجارية الأمريكية الصينية على النظام التجاري العالمي ومنظمة التجارة العالمية WTO، وعدم اكتمال تعافي منطقة اليورو من أزمة عام 2008 نظراً لتباعد المواقف التقليدية بين دول الشمال ودول الجنوب في الاتحاد في تناول مسألة التعافي، واستمرار احتواء الأزمة بتركيز الحزم الاقتصادية التحفيزية على تمويل الشركات الكبرى تجنباً لانهيائها في مقابل التخلي عن الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن عدم اكتمال تعافي الأسواق الناشئة من أزمة تدهور عملاتها، علاوة على تباطؤ الاقتصاد الصيني في الآونة الأخيرة.

• لعل أبرز ما أفرزته الجائحة الدور المحوري للدولة الوطنية، وليس المركزية، في إدارة الأزمات ، خلافاً للنهج السائد برشادة قوى السوق والعرض والطلب ، وظهور أهمية إعادة النظر بشكل جدي في توطين الصناعات بدلاً من الاستمرار في النهج الحالي بتجزئة مراحل الإنتاج، في ضوء ما رسخته الأزمة من ضرورة امتلاك الدول لقاعدة صناعية إنتاجية تتيح لها توفير قدرأ من السيطرة والاكتفاء الذاتي عبر تعميق وتوطين صناعة بعض أو كل مراحل الإنتاج دون الانكشاف للعوامل الخارجية كتوقف سلاسل الإمداد أو لجوء بعض الدول لفرض قيود على تصدير بعض السلع الهامة على النحو الذي تبنته بعض دول العالم خلال الأزمة.

ثانياً: الانعكاسات الأولية المباشرة للجائحة على الاتحاد الأوروبي ومقاربات

الاتحاد للتعامل معها:

• استقبل الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو أزمة جائحة كورونا وهو يعاني من متاعب متعددة، فالاتحاد لم يستطع، منذ إبرام اتفاق لشبونة 2007 ، التوصل لإطار تعاقدى للدفع قداماً بالمشروع الأوروبي، الأزمات بالكتلة الأوروبية منذ أزمة الديون 2008 التي مثلت تحدياً هيكلياً لمؤسسات الاتحاد. ورغم عبور الاتحاد للأزمة وإنقاذ دول الجنوب (اليونان/ البرتغال/ إيطاليا/ أسبانيا) إلا وأن عواراً شاب آليات الإنقاذ ومسارات النمو بمرحلة التعافي، فضلاً عن تعرضه لتحديات خارجية ضاغطة كتدفق الهجرة غير الشرعية وتوالي الهجمات الإرهابية وتصادم الشقاقات بين الدول الأعضاء، انتهاءً بصدمة البريكست التي كشفت عن قصور هيكلي في الاتحاد حيث ضخامة البنيان وبطء الحركة وضعف رد الفعل أمام التحديات السياسية الكبرى، ناهيك عن ما أحدثه الخروج البريطاني من ارتفاع لشعبية التيارات اليمينية المتشددة المناهضة لهوية الوحدة الأوروبية.

• سياسياً، توضح متابعة تطورات مسيرة المشروع الأوروبي أن قادة الاتحاد استطاعوا عبر آليات تتميز بالمرونة الشديدة، إتاحة أكبر قدر من استيعاب الاختلافات في إطار أعم من التوافق، بالسماح بقدر من تباين دول الاتحاد في الأطر القانونية والآليات المؤسسية للاتحاد، فليس كل الدول الأعضاء بالاتحاد أعضاء في منطقة اليورو، وليس كل الأعضاء بالاتحاد الأوروبي أطراف في منطقة "شجن" والعكس صحيح، مما مكن المشروع الأوروبي من تجاوز التحديات والمضي قداماً في خطته وبرامجه المستقبلية.

• جاءت أزمة الجائحة لترسيخ الفجوة الواسعة بين الشمال والجنوب داخل الاتحاد، حيث اتسمت مواقف دول الشمال وعلى رأسها ألمانيا بالتباطؤ في تقديم حزم الإنقاذ والتشدد في التزام دول الأزمة بالتطبيق الدقيق لإجراءات الإصلاح تحسباً من

تراخي دول الجنوب في القيام بالإصلاحات اللازمة وإلقاء عبء الأزمة على كاهل دول الشمال، بينما طالبت دول الجنوب بضرورة سداد دول الشمال لثمن نجاحاتها التي لم تكن لتتم إلا على حساب أسواق دول الجنوب والشرق.

• كان المخرج الوحيد الذي أفضى إليه اجتماع وزراء مالية دول منطقة اليورو أوائل ابريل 2020 هو تقديم حزمة إنقاذ تتجاوز 500 مليار يورو كمرحلة أولى لدول الجنوب الأكثر تعرضاً للأزمة. عقب الاجتماع اقترحت دول الجنوب بقيادة إيطاليا إصدار سندات "كورونا" لتخفيف أعباء الديون الإيطالية، بينما رأت دول الشمال أن الآليات الأوروبية القائمة تكفي لمواجهة الأزمة دون الشروع في آليات تخفيف ديون جديدة بل إنها قد تزيد من أزمات منطقة اليورو ككل.

• اضطرت المستشارية الألمانية، في ظل استمرار ضغوط وانتقادات لمواقف دول الشمال من دعم دول جنوب الاتحاد، إلى التصريح بأن ألمانيا ستظهر روحاً تضامنية تواكب صدى أزمة الجائحة خلال الاجتماع المقبل لمجلس الاتحاد الأوروبي، واستعدادها لزيادة حصتها في ميزانية الاتحاد الأوروبي لتمكين المفوضية الأوروبية من إعداد تصور لحزم إنقاذ إضافية، وبالفعل خرج الاجتماع بتأسيس صندوق تعافي Recovery Fund، وتكليف المفوضية بإعداد خطة عمل الصندوق لعرضها على المجلس من حيث القيمة الإجمالية لمخصصات الصندوق التي يمكن لكل دولة عضو الحصول عليها (يتردد أنها ستتجاوز 1.5 تريليون يورو)، وتوزيع نسب مساهمات الدول الأعضاء لتمويل الصندوق وكذلك كيفية النفاذ لتمويل الصندوق.

• في ذات السياق، ونتيجة للزخم الذي أحدثته الأزمة إزاء أطروحات تحديث آليات عمل وقواعد الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، عادت مجدداً للساحة بعض المقترحات القديمة مثل تدشين منصب "وزير مالية" لمنطقة اليورو لضمان قدر معقول من التناغم والانسجام في السياسات المالية للدول الأعضاء، وكذلك إنشاء برلمان لمنطقة اليورو لضمان مزيد من الديمقراطية لآليات اتخاذ القرار بالمنطقة وتضمين رأي شعوب المنطقة في السياسات المقررة.

ثالثاً: ملامح مستقبل الاتحاد الأوروبي في مرحلة ما بعد جائحة كورونا:

• كان الاتحاد الأوروبي قبل اندلاع الأزمة على وشك تدشين مرحلة جديدة لإطلاق مزيد من التماسك والدفع بالمشروع الأوروبي قداماً، حيث أعلنت المفوضية الجديدة مطلع عام 2020، عن أولويتين رئيسيتين لولايتها، تتمثل الأولى: في الصفقة الخضراء وهي حزمة من البرامج والإجراءات التجارية والصناعية والاستهلاكية الهادفة إلى إحداث تغيير عميق وجذري في نمط الإنتاج والتصنيع الأوروبي بالابتعاد تدريجياً عن النمط السائد حالياً بالاعتماد على الوقود الأحفوري وتغيير

أنماط الاستهلاك والتغذية لتقليل الفاقد من الطعام وتعظيم أساليب الأمن الغذائي وتطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري القائم على تجنب استخدام السلع ذات الاستخدام الأوحده، وصولاً إلى تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050 كهدف نهائي. وتتناول الأولوية الثانية التحول الرقمي وتطبيق مفاهيم وتطبيقات الاقتصاد الرقمي في كافة مناحي القطاعات والهيكل الصناعية والخدمية الأوروبية.

• رغم التحديات والأزمات وتعدد التكهّنات بقرب تفكك الاتحاد الأوروبي، نقدر أن هذه التكهّنات تتسم بالتبسيط المخل، فيظل تشابك المصالح وتجاوز الاتحاد لتحديات عديدة، فضلاً عن ماحقه البناء الأوروبي من اندماج اقتصادي وسياسي غير مسبوق في التاريخ، وقدرة على ضمان استمرار السلام في أوروبا، وترسيخ دوراً وثقلاً راسخاً للاتحاد الأوروبي بين القوى والأقطاب القديمة والجديدة.

• في هذا السياق، أكدت الأزمة أنه رغم تباعد المواقف الأوروبية إلا أن هناك خطوطاً حمراء من الصعب سياسياً تجاوزها وتحمل تبعاتها، فنول الجنوب، وخاصةً إيطاليا، لا يمكنها التمسك بمواقفها بالإصرار طول الوقت على شكل محدد من الدعم الأوروبي، لاسيما أن حجم ديونها قد تجاوز 135% من الناتج المحلي الإجمالي قبل تفشي الجائحة، ويُتوقع أن تتجاوز حاجز 160% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول ديسمبر 2020، وإلا فالبديل هو العودة للعملة الوطنية وإعلان الإفلاس وهو ما يمثل نقفاً مظلماً لا يعلم أي سياسي إيطالي أخطار عواقبه. من ناحية أخرى، فإنه من الصعب على دول الشمال تحمل اللوم التاريخي بالتردد في تقديم العون المالي اللازم لدول الجنوب التي تدفع ثمن أزمة فادحة لم تكن سببها، فضلاً عن أن دول الجنوب هي السوق الرئيسي لصادرات دول الشمال داخل السوق الأوروبية المشتركة ويهملها تعافيه، والأهم هو أن تقديم الدعم لدول الجنوب اليوم سيكون أقل تكلفة من تقديمه في اليوم التالي، حيث لا طاقة لألمانيا ودول الشمال بتحمل انفلات ديون ثالث "أكبر اقتصاد أوروبي" (بعد ألمانيا وفرنسا).

• تجدر الإشارة في هذا المقام إلى الدور المأمول للرئاسة الألمانية الدورية للاتحاد الأوروبي (يوليو- ديسمبر 2020) في ظل قيادة شخصية المستشارة أنجيلا ميركل ذات التاريخ الطويل المتمرس في الدفع بألمانيا لصدارة المشهد الأوروبي على مدار أزمات وتحديات أوروبية وعالمية عديدة، بالإضافة إلى سعي الرئيس الفرنسي ماكرون إلى بذل الغالي والنفيس من أجل مزيد من الاستقرار داخل الاتحاد الأوروبي وعبور هذه الأزمة بأقل الخسائر الممكنة ليتمكن من كبح صعود التيارات اليمينية المتشددة داخل فرنسا وإعادة انتخابه لولاية أخرى (تنتهي ولايته في 2022)، ناهيك عن طموحه الدولي بأن يحتل الاتحاد الأوروبي مركزاً رئيسياً ومؤثراً على الساحة الدولية وسط توازنات جديدة لعالم ما بعد كورونا.

رابعاً: ملامح تعاطي الاقتصاد المصري مع التطورات الجارية وملامح المستقبل الأوروبي:

• بلغ حجم التبادل التجاري السلعي بين مصر والاتحاد الأوروبي 27.7 مليار يورو بنهاية عام 2017 وسجلت الصادرات السلعية المصرية في تلك الفترة نحو 8.5 مليار يورو بينما بلغت الواردات من السوق الأوروبي نحو 19.2 مليار يورو. مما ارتفع بحصة الاتحاد الأوروبي إلى 30% من إجمالي حجم تجارة مصر الخارجية. كذلك يظل الاتحاد الأوروبي أكبر المستثمرين في مصر بإجمالي استثمارات مباشرة 39.7 مليار يورو بنهاية عام 2017، كما تشير أحدث بيانات نقطة التجارة الخارجية إلى أن المقصد الأكبر والرئيسي للصادرات الزراعية المصرية خلال عام 2018-2019 كانت موجهة للاتحاد الأوروبي الذي استحوذ بمفرده على 53% من إجمالي الصادرات الزراعية المصرية للخارج، بعائدات قدرها 2.3 مليار دولار (مقارنة بـ 2.2 مليار دولار) من المؤكد أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي التزمت الحكومة المصرية بتطبيقه بدقة منذ عام 2016 قد ساهم في تعزيز قدرات الدولة المصرية في مواجهة تداعيات الجائحة ابتداءً من امتصاص الموجة الأولى من انعكاساتها السلبية، حيث تزامنت الجائحة مع تراكم أكبر لحجم الاحتياطي النقدي الأجنبي في تاريخ الاقتصاد المصري بتجاوزه 45 مليار دولار، إلى جانب القدرة على التحول من وضعية مستورد صافي للوقود إلى مصدر صافي له خاصة الغاز الطبيعي بالتوازي مع الاكتشافات الواعدة بمنطقة شرق المتوسط وتأهب مصر للعب دور قيادي في منتدى غاز شرق المتوسط، والتحول إلى مصدر للكهرباء (مشروع الربط الكهربائي مع قبرص وغيرها) وغيرها من الإصلاحات الهيكلية المالية والنقدية.

• ارتكز تحرك الدولة المصرية، في مواجهة الجائحة، على ضخ السيولة اللازمة في شرايين مرافق الاقتصاد من خلال الإعلان عن حزمة تمويلية تحفيزية تبلغ 100 مليار جنيه وتوفير سيولة نقدية للشرائح الأكثر تضرراً كالعامة غير المنتظمة، واتفاق مصر مع صندوق النقد الدولي على اتفاق تمويلي آخر يستهدف في المقام الأول الحفاظ على مكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادي الجريء للقيادة السياسية، وتقبلت أطياف المجتمع تحمل مشقته إدراكاً لأهميته في تحقيق تنمية حقيقية للاقتصاد المصري.

• إلا أنه يجب أن ندرك أن الجائحة تمثل ضربة موجعة لقطاعي السياحة وقناة السويس بشكل خاص(*)، إلى جانب فقدان الكثير من المصريين المغتربين لوظائفهم

(*) ذكر في هذا الصدد ما يتم تداوله من قرارات لأكبر شركات خطوط النقل البحري (مثل MAERSK و MCM) بتحويل بعض خطوط سير حاوياتها من قناة السويس إلى رأس الرجاء الصالح في ضوء الانخفاض الحاد في أسعار النفط حيث باتت طرق النقل الأطول أقل تكلفة، وهذا رغم ما أعلنته هيئة قناة السويس من حزمة تخفيضات في رسوم عبور القناة لجذب خطوط النقل العالمية، إلا أن أثر هذه الإجراءات لم تظهر بعد تأثيراته على قرارات الشركات العالمية.

لاسيما في الخليج، وبالتالي تراجع حجم تحويلات المصريين من الخارج، مما يعني تناقصاً حاداً في العائدات الدولارية، وبالتالي تناقص مستمر في حجم الاحتياطي النقدي الأجنبي (تناقص بالفعل 8 مليارات دولار، حتى الآن)، وهو ما يهدد مكتسبات الاحتياطي النقدي الأجنبي الذي راكمته مصر على مدار السنوات الخمس الماضية. في ذات السياق، تحرك مؤسسة البنك المركزي بين مسارين، كلاهما شديد المرارة، الأول إبطاء وتيرة تناقص حتمي لحجم الاحتياطي النقدي الأجنبي وبين استقرار سعر صرف الجنيه المصري لاحتواء معدلات التضخم بأقصى طاقة ممكنة دون الانفلات، والعودة لذكريات أعوام 2015 و2016، ناهيك عن الحيلولة دون حدوث نوع من "الدولة" في السوق المصري، مما يفرض الحرص الشديد على مصادر تدفق عوائد النقد الأجنبي المتاحة وعلى رأسها الصادرات وأهمها الصادرات للسوق الأوروبي التي تكاد تمثل الشريان الأساسي لنجاح هذه المعادلة الصعبة.

• في ظل الجائحة التي اجتاحت العالم، تبدو أهمية التحويلات الجارية في دول الاتحاد الأوروبي للخروج من الأزمة حتى يتسنى الأخذ في الحسبان هذه التحويلات في تعاملتنا مع شريك مصر التجاري والاستثماري الرئيسي. ويبدو لافتاً في هذا السياق ما تنتهجه ألمانيا تحديداً لتعديل هيكلها للتحويل الصناعي كأحد الدروس المستفادة من الجائحة، بتركيز الأنشطة الصناعية الألمانية على تلبية احتياجات السوق الألماني أولاً، أخذاً في الحسبان أن "التحول الصناعي" يحتاج لمزيد من الوقت وبرامج لتأهيل وتدريب العمالة لتكيفهم على نماذج التصنيع الجديدة وكذلك رأس مال قوي لشراء مستلزمات وأجهزة التصنيع الجديدة، بالإضافة إلى مسعى الاتحاد الأوروبي للحفاظ على الأطر متعددة الأطراف، لمواجهة التحركات المضادة للإدارة الأمريكية الحالية، كمحاولة لملء الفراغ الذي أحدثه الانسحاب الأمريكي من اتفاقية باريس للتغير المناخي، ومساعي الاتحاد لإنشاء آلية مؤقتة للتحكيم بمنظمة التجارة العالمية كبديل مؤقت لجهاز الاستئناف لآلية تسوية المنازعات بالمنظمة ولاحتواء مسعاها لنزع أنياب المنظمة المتمثلة في جهاز الاستئناف الذي يعتبر الجهة الوحيدة الضامنة لإنفاذ أحكام الاتفاقيات المؤسسة للنظام التجاري متعدد الأطراف، فضلاً عن محاولة احتواء التمدد التجاري والسياسي النافذ للصين.

• أثبتت الأزمة كذلك ضرورة استفادة مصر من استغلال التوجه المتوقع للشركات والمؤسسات الاقتصادية العالمية في الابتعاد تدريجياً عن تركيز مواقعها بالصين وإعادة نشر المواقع والمراحل الإنتاجية بمناطق جغرافية متفرقة لإتاحة أكبر قدر من المرونة، من خلال تطوير قدرات الاقتصاد المصري والعمل على توطين وتعميق الصناعة لجذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة

إليه التي ستبحث عن مواقع بسلاسل إنتاج بديلة عن الصين، أخذاً في الاعتبار وجود منافسين من المنطقة كالمغرب وتونس وتركيا والإمارات ومن خارج المنطقة تحديداً القارة الآسيوية كفيتنام وكمبوديا.

• ارتباطاً بما سبق، من الأهمية تنويع المحافظ الاستثمارية والتمويلية بهيكل الاقتصاد المصري، بالتخفيف من حدة تركيز الاستثمارات الأجنبية على قطاعي الأوراق المالية وأدوات الدين والطاقة الأحفورية، وكذلك تقليص تركيز الاستثمارات الحكومية والحزم والتسهيلات التمويلية التي يقدمها الجهاز المصرفي في القطاع العقاري، وأهمية التنبه إلى خطورة ما تتبناه شركات التطوير العقاري في السوق المصري من تيسيرات في السداد تتجاوز أحياناً الـ 12 عاماً وأكثر والتي أصبحت تمارس دوراً شبيهاً بدور البنوك دون أن تمتلك أدوات تحليل وتقييم للعملاء الرصينة التي يمتلكها الجهاز المصرفي، مما يهدد بنشأة فقاعة Bubble يمكن أن تؤثر على استقرار الجهاز المصرفي كله إذا ما أضيف إليها تداعيات الأزمة الراهنة.

خامساً: خلاصات:

• لعله من حسن طالع الاتحاد، أن الأزمة غير المسبوقة عالمياً وأوروبياً، تطرق أبوابه بعنف في الوقت الذي تقوده نخبة قديرة تدرك جيداً معطيات اللحظة الراهنة وتحديات المستقبل، فعلى رأس ألمانيا أنجيلا ميركل التي ترى في الاتحاد الأوروبي الحصن المنيع لألمانيا ومصالحها، ويقود فرنسا إيمانويل ماكرون الذي يتمسك بالمشروع الأوروبي لتحقيق طموحاته الوطنية والأوروبية، وعلى رأس المفوضية شخصية ألمانية قديرة وطموحة تسعى للانتقال بالاتحاد الأوروبي لمستويات جيواستراتيجية، وعلى رأس البنك المركزي الأوروبي شخصية فرنسية مرموقة ذات خبرات اقتصادية ونقدية رفيعة، الأمر الذي أفرز قيادة رشيدة لسفينة الاتحاد الأوروبي في خضم بحر متلاطم بالأزمات والمربكات المتوالية.

• بالرغم مما أحدثته جائحة الكورونا من تداعيات كارثية على العالم كله، إلا أنها يمكن أن تتيح لمصر فرصة نادرة لإحداث تحولات جذرية في مفاهيم وسبل إدارة الدولة المصرية وتهيئتها للانضمام بكفاءة جديدة لاقتصاد عالمي جديد ونظام دولي مختلف. يبرز في هذا الصدد الأهمية البالغة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي سبق الجائحة، الذي دونه ما كان ممكناً صمود الاقتصاد المصري أمام الصدمة الأولى للجائحة، والذي يمكن أن يكون نقطة البداية، ليس فقط في تعميق ومواصلة الإصلاح، وإنما، وهو الأهم، الإقدام على تطبيق ”فكر جديد“ فيما يتعلق بمجالات التصنيع والتصدير والزراعة والري والصحة والتعليم والثقافة المجتمعية للمواطن

المصري، وإرساء الحوكمة الرشيدة، ووضع الأسس العلمية والتكنولوجية للانطلاق إلى عالم جديد تحكمه الرقمنة والنظام الأخضر، التجارة الإلكترونية وغيرها من أدوات العالم المعاصر .

• أن المهمة العاجلة للحكومة المصرية خلال المرحلة المقبلة هي تطوير القدرات التنافسية للسلع والخدمات المصرية لتنويع وزيادة مقاصد الصادرات المصرية، مع السعي إلى زيادة الحصص السوقية الحالية للصادرات المصرية إلى الأسواق الأوروبية لاستمرار تدفق العوائد الدولارية في شرايين الاقتصاد المصري.

• إن إيلاء المجتمع الدولي أولوية متقدمة للبُعد البيئي وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج والتغذية، يدعم ما ذهبت إليه بعض الدراسات بأن الأسلوب الحالي للبشرية للإنتاج الصناعي والغذائي، يمثل واحد من أسباب الطفرات التي تنتاب التركيب البيولوجي للفيروسات ومنها فيروس كورونا وربما ستشهد البشرية سلالات أخرى أكثر شراسة منه إذا ما استمرت أنماط الحياة كما هي.

• قد تشهد منظومة العلاقات الدولية والمؤسسات الدولية، تحت ضغوط تتشابه تأثيراتها مع تأثيرات الحروب العالمية، تغييرات كبيرة في مفاهيم وأدوات وأولويات العلاقات الدولية والتحالفات القائمة والترتيبات الإقليمية، فضلاً عن بروز مجال الرعاية الصحية، الذي يتوقع أن يظفر بأهمية خاصة كحق أساسي من حقوق الإنسان.

• ارتباطاً بما سبق سيظل العالم كله أسير الصراع الأمريكي الصيني لفترة ليست بالقصيرة بعد تجاوز الموجة الأولى من الجائحة، وسيظل مستقبل النظام متعدد الأطراف، بما في ذلك النظام الاقتصادي والتجاري الدولي القائم رهينة لنتيجة هذا الصراع، وربما أحد ضحاياه، والانتقال إلى قواعد جديدة للنظام الدولي أسوةً بما تحقق عقب الحربين العالميتين الأولى والثانية. وفي هذا السياق، لا يجب إغفال التأثير ”الإيجابي“ لاحتمال وصول رئيس ديموقراطي للبيت الأبيض، الذي يتوقع أن يتبنى سياسات مغايرة للإدارة الأمريكية ورأب الصدع الحالي في بنية النظام متعدد الأطراف وهو التحول الذي سيسهم، حال حدوثه، في تطورات تتابعه تعضد من التضامن والثقة في العمل المتعدد الأطراف وإعادة التحالف بين ضفتي الأطنطي لحالته الطبيعية وإيلاء أولوية لقضايا البيئة وغيرها، مما يتيح بدوره بيئة دولية مواتية لمضي المؤسسات الأوروبية في تنفيذ أولوياتها الجديدة وعلى رأسها التحول الأخضر والانتقال الرقمي.

تداعيات فيروس كورونا المستجد على المستوى العربي

سفير / سيد أبو زيد عمر

عضو مجلس إدارة المجلس المصري للشئون الخارجية

تمهيد:

يفترض أن تؤدي هذه النكبة التي ضربت أرجاء العالم إلى التكتف وتوحيد الجهود من أجل مواجهتها، فهي الخطر الماحق المحقق بالجميع، ليس فقط ما يتعلق بالنفس الإنسانية فهو تهديد مباشر لها، ولكن ما يتعلق بإبطاء العجلة الاقتصادية وبما يهدد بوقفها كإجراء احترازي يستهدف الابتعاد الاجتماعي لمنع العدوى، حتى أنه قد بدأ يتردد أنه قد تصل إلى الاختيار بين الوفاة من الإصابة بهذا الوباء أو الموت جوعاً إذا ما توقفت العجلة الاقتصادية، وبالفعل وصل الكثير من الدول إلى حالة من الصعوبات الاقتصادية أرغمتها على تخفيف الحظر والسماح بالعودة إلى النشاط ولو جزئياً. ويعجز العالم حتى الآن عن الوصول إلى التحصينات المناسبة أو الدواء الكفيل بالقضاء على هذا المرض، فمازالت الجهود تبذل على قدم وساق للوصول لأيهما، إلا أنها مازالت بعيدة المنال.

وحرى بنا أن نقر بأن بعض دول المنطقة العربية تمر بأوضاع تجعلها عاجزة عن مواجهة هذه الجائحة، بغض النظر عما يجري تداوله من أرقام عن أعداد الإصابات فيها، فهذه الأرقام تتفاوت في مدى صحتها، ذلك أن المواجهات الدامية وتمزق الأوضاع الداخلية لا تسمح بالوصول إلى الأرقام الحقيقية. وليس كل الدول العربية من يتعامل مع هذه الجائحة بنفس القدر من الشعور بخطورتها، ولا تمتلك كلها نفس إمكانيات المواجهة، وتكفي المقارنة بين إمكانيات الإمارات واليمن .

ولقد انحصر دور جامعة الدول العربية في مواجهة الوباء، وفي ضوء قيام كل دولة بالعمل بمفردها ودون تنسيق يذكر على الدول الأخرى حتى دول الجوار المباشر، في الآتي بصفة خاصة:

• نداء وجهه أمين عام الجامعة بوقف الحروب والصراعات المسلحة بما يسمح بتوجيه الجهود لمكافحة الوباء. وفي هذا السياق، كتب أمين عام جامعة الدول العربية مقالاً بصحيفة الشرق الأوسط بمناسبة اليوبيل الماسي لتأسيس الجامعة يوم 22 مارس الجاري تضمن الإشارة إلى "الأزمات المشتعلة التي تواجه بعض الدول العربية (ومنهما سوريا واليمن وليبيا والعراق ولبنان والصومال)، وأن هذه الأوضاع

الإنسانية الخطيرة هي عرض للمرض الأصلي وهو استمرار النزاعات، ولقد آن للمدافع التي يقتل بها أبناء الوطن الواحد بعضهم البعض أن تسكت، خصوصاً وأن الوضع الحالي في مواجهة جائحة كورونا تجعل من استمرار مثل هذه النزاعات نوعاً من العبث . إننا الآن أحوج ما يكون إلى قيمة العمل الجماعي المشترك، مازال الطموح سابقاً للواقع، والمأمول أكبر بكثير من المتحقق“.

• خلال الدورة العادية الثالثة والخمسين لمجلس وزراء الصحة العرب في القاهرة في 27 فبراير الماضي، تم بحث كيفية التصدي لوباء كورونا المستجد، وصدر بيان عن الاجتماع تضمن الآتي بصفة خاصة:

• عقد اجتماع طارئ على مستوى الخبراء لمراجعة خطط الإستعداد والترصد وتبادل الخبرات بشأن مكافحة الفيروس، وذلك خلال الأسبوع الثاني من مارس (وهو إجتماع لم يعقد حتى الآن).

• إعلان التضامن مع الصين ودعم جهود حكومتها لمكافحة تفشي الوباء، كما ثمن البيان موقف الصين ”المنفتح“ في التعاون والشفافية بشأن مكافحة تفشي الوباء، كما أثنى على ”الخطوات الاستباقية“ التي اتخذتها لمواجهة المرض، مؤكداً الثقة في قدرة الصين على تجاوز هذه المحنة.

• أهمية تنسيق الجهود العربية للتصدي للفيروس وتعزيز العمل العربي المشترك المبني على منهجية واضحة في التعامل مع هذا المرض. وشدد البيان على أهمية تطبيق الإجراءات والتدابير الوقائية التي من شأنها تقليل نسب الإصابة، أخذاً في الاعتبار ما أصدرته منظمة الصحة العالمية من إرشادات ودلائل علمية للتعامل مع الفيروس على المستوى العالمي وعلى مستوى الدول.

ويطرح الواقع السياسي المضطرب في المنطقة الكثير من الأسئلة، عن قدرتها على تسوية مشكلاتها التي لا تخفى على أحد، وتطبيب جراحها النازفة التي تدمي قلوبنا جميعاً، وإمكانية أن تنفرغ لمواجهة هذه الجائحة باعتبارها كارثة إنسانية، وأن تجد حلاً لما سيترتب عليها من مشكلات اقتصادية واجتماعية، والتفكير في المتغيرات التي يمكن أن تلحق بالأوضاع العالمية، وكيفية التواءم معها. وذلك كله في غياب إرادة العمل العربي المشترك وضعف الإمكانيات الطبية والعلمية والاقتصادية والأمنية.

التداعيات السياسية والأمنية :

ابتليت المنطقة العربية بجيران سوء تملؤهم الأطماع والأحقاد ويعيثون فيها فساداً، لا يعينهم كثيراً أرواح السكان فيها. فايران منذ قيام الثورة المسماة بالإسلامية جعلت تصديرها إلى العالم الإسلامي هدفاً رئيسياً لها تنفق عليه أغلب دخلها من

البتروال الذل حباهل الله به؁ بتزول أنصارها ومشاعلها فل الدول المكارورة بالمال والسلاح لتحققل سطرتها على مقدرات هذه الدول؁ أو على الأقل التأثير على سياساتها وتوجهاتها؁ حتى أنه صدرت تصرلحات مؤخرأ من بعض المسؤللن الإلرانبفن بأن طهران قد داننت لها السيطرة على مقدرات عدد من العواصم العربية؁ ولم يكن يمر هذا فل سلام وقد امتدت إفران بأذرعا المباشرة وقر المباشرة فل سوريا واليمن والعراق ولبنان؁ وتزائدت مشاعر الخشية منها بعد أن وضح سعلها إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل وتدخلها فل الشؤون الداخلية لجرانها؁ وازداد الوضع تعقيدأ بعد انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية 1+5 وإعاده فرض العقوبات علها لإرغامها على العودة إلى مائدة التفاوض من جدد حول قدراتها النووية .

وعلى الجانب الآخر؁ تقف تركيا بكل أحلامها فل استعادة الخلافة العثمانية وأطماعها فل الأراضى العربية. وتواصل تدخلها العسكري السافر فل الشأن اللبف استنادأ إلى الاتفاقفئفن المطعون فل مصداقئئهما والتي عقدتهما مع فايز السراج رئفس المجلس الرئاسف اللبف وتزولد الملىشفات بالأسلحة؁ ودفعهابعدة الأف من المرتزقة السورففن لمواجهه الجيش الوطنف اللبف فل إطار سعله للسيطرة على العاصمة وتوحد البلاد. كما تواصل تركيا تدخلها العسكري فف شمال كل من العراق وسوريا بدعوى إقامة منطقة أمنية تمنع المقاتلن الأكراد من حزب العمال الكردستاني التركي المعارض من العمل داخل الأراضى التركية. وتناصب مصر العداء بعد إطاحتها بالإخوان المسلمفن وترسوخ الحكم الوطنف؁ ونجاحها فل مواجهة أطماع تركيا فل حقول الغاز فف البحر المتوسط .

وغنئ عن القول الإشارة إلى أطماع إسرائيل فف فلسطين؁ فلا يمكن أن توصف المشارف الأخيرة وفل مقدمتها ماسمف بصفقة القرن سوى أنها تصفية فظة للقضية الفلسطينية والتي تجري بشكل تدريجف ابتداءً من ضم غور الأردن وجزء من الضفة الغربية. وتعطف إسرائيل نفسها الحق فف قصف ماتراه خطرأ على سطرتها الكاملة على الجولان؁ وضرب المقاتلن الإفرانبفن فف سوريا. وقد أعلنت إسرائيل عزمها صراحة على تصفية الوجود الإفرانف فف سوريا .

ولا يقف الأمر عند هذا الحد؁ وإنما قد وصل حالة من التردي جعلت المنطقة فف أغلبها مستباحة لكل القوى الدولية؁ فضلاً عن قوى التطرف والإرهاب بكل أشكالها وفل مقدمتها ”داعش“ التي بدأت تنشط فف المناطق الريفية فف سوريا والعراق؁ انتهزأ لانشغال العالم كله بجائحة الوباء. والمعروف أن بعض الدول كتركيا وقطر تسبغ حمائئها علها وتقدم لها الدعم وتتعاون وتنسق معها . ويحدونف الاعتقاد أن هذه القوى الجائحة لا يهمها كئفراً الآثار السلبية المترتبة على الجائحة؁

وبما يعد تقرباً في جهود المواجهة معها . وعلى الرغم من النداءات والمناشآت الصادرة من أمين عام الأمم المتحدة ومبعوثيه في مناطق المنازعات لوقف القتال بغية التفرغ لمواجهة هذه المأساة الإنسانية ، واتخاذ بعض الأطراف مبادرات من جانب واحد لوقف القتال، بل وتعرض دولة مثل اليمن لكارثة سيول أضرت بالآلاف ، إلا أن هذا لم يخفف من غلواء الفرقاء في مناطق النزاع ، بل يزدادون فرقة ونكيراً، ووصل الأمر في اليمن إلى إعلان الحكم الذاتي في جنوبه من جانب واحد، وتزايد موقف الحوثيون تصلباً في شماله مدعوماً من إيران .

التداعيات الاقتصادية:

ليس أمام الحكومات سوى اللجوء إلى صيغة الابتعاد الاجتماعي كوسيلة رئيسية لمكافحة انتشار الوباء، طالما لم يصل العالم إلى علاج فعال له أو التحصين منه، وهو ما يتطلب إيقاف الحياة الاقتصادية أو إبطائها، واتخاذ إجراءات تصل إلى العزل وحظر التجول وإيقاف وسائل النقل والانتقال. وتقول مؤسسة الفكر العربي أن المؤسسات الدولية المعنية وفي طليعتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تتوقع ركوداً اقتصادياً، يشمل - وإن كان بمعدلات متفاوتة من بلد إلى بلد - كل ربوع العالم متراوحاً ما بين 6 و12 % من معدلات الناتج المحلي القائم تبعاً للفترة الزمنية لهذه الأزمة (وتزداد هذه المعدلات بالطبع إن طالت). وتُرجح منظمة العمل الدولية من جهتها أن تتركز القطاعات الأكثر عرضة لتداعيات الأزمة في مجالات محددة أهمها: المواد الغذائية والسياحة والترفيه والصناعة والبناء والتجارة عموماً، حيث يعمل بها أكثر من ثلث إجمالي القوى العاملة في العالم، نصفهم يفقدون إلى حماية أو تأمينات اجتماعية .

ومن المتوقع ارتفاع غير مسبوق في معدلات البطالة ما بين 15- 20 % من إجمالي القوى العاملة، أي ما بين ضعفين أو ثلاثة أضعاف المعدل عشيّة الأزمة ، مع ما ينجم عن ذلك من ارتفاع معدلات الفقر، ويضاف هذا إلى الوضع الاقتصادي العالمي المأزوم من الأساس، بما يعيد إلى الأذهان الكساد الكبير عام 1929. وتتوقع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) أيضاً تزايد أعداد من يعانون من سوء التغذية إلى 52 مليون نسمة، وأن يصنف ما مجموعه 101.4 مليون شخص في المنطقة تحت خط الفقر، مرشحين للتزايد مع استمرارها. وتشتد عواقب هذه الأزمة على الفئات المعرضة للمخاطر ولاسيما النساء والشباب والعاملين في القطاع الخاص ممن لا يستفيدون من نظم الحماية الاجتماعية(وخاصة العمالة اليومية)، كما توقعت اللجنة أن يتراجع الناتج المحلي

الإجمالي للدول العربية بما لا يقل عن 42 مليار دولار هذا العام علي خلفية تراجع أسعار النفط وتداعيات تفشي الوباء.

وتشهد هذه الفترة تزايداً حاداً في الإنفاق العام في أمور لم تكن في الحسبان - وفي مقدمتها البنود المتعلقة بالصحة والإجراءات الاحترازية واعتمادات إعانة البطالة التي لجأت إليها بعض الدول العربية (ومن بينها مصر) وخاصة العمالة اليومية ونفقات العائدين من الخارج، وتكاليف الحجر الصحي بما يؤدي بالضرورة إلى تفاقم العجز والدين العام وتآكل الاحتياطي النقدي (من 45 مليار دولار إلى 37 مليار في مصرحتى الآن)، واضعين في الاعتبار أن الأزمة الحالية تختلف عن غيرها، ففي الحالة الراهنة كانت الحكومات هيمن وافق على تجميد النشاط الاقتصادي.

وبالنسبة لدول الخليج، يلاحظ أن البطالة و فقدان الدخل سيكون تأثيره أقل على المواطن الخليجي بالمقارنة بالعمالة الوافدة والتي يعمل أغلبها بالقطاع الخاص. كان من الطبيعي أن يهبط الطلب على النفط بصورة كبيرة مع تفشي الوباء وتعطيل حركة الطيران وإبطاء النشاط الاقتصادي والقيود على التجوال، بما أدى إلى انهيار أسعاره. وقد تمكن تحالف الدول المنتجة للنفط (أوبك) والمنتجين المستقلين بقيادة روسيا يوم 12 إبريل 2020 بعد مفاوضات مضنية، من إبرام اتفاق لخفض الإنتاج، بحيث يتوقع أن يساهم ذلك في الحد من تخمة المعروض وتراكمات المخزون العالمي. وتظهر أسواق النفط بعض المؤشرات الإيجابية، خاصة إذا ما استؤنفت الأنشطة الصناعية وحركة النقل، بما يمكن أن يكون له مردود إيجابي على الأسعار بدايةً من الربع الثالث من هذا العام، ويتوقع أن تتعاون الولايات المتحدة للحفاظ على توازن الأسعار وحيث يلائم الشركات الأمريكية المنتجة للنفط الصخري أسعار إنتاجها في حدود ما بين -40 50 دولار للبرميل .

الأوضاع الطبية والصحية في المنطقة:

لم يبق العالم العربي طويلاً بمنأى عن الوباء، فقد انتشر تدريجياً ليصل كل أرجائه، فمعظم الدول العربية مفتوحة على مصادر انتقال الفيروس وبؤره الرئيسية كالصين وإيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة وإيران بحكم حركة السياحة والتجارة، وظروف توافد ملايين العمال الآسيويين والعرب إلى دول الخليج، في الوقت الذي وضح فيه أن معظم الأنظمة الصحية في العالم العربي ليست على المستوى المأمول، نظراً لانخفاض مؤشرات التنمية الصحية في أغلب الدول وفقاً للمقاييس العالمية. وتجدر الإشارة هنا إلى تفاوت حالة البنية الطبية والصحية بين دول المنطقة والمتمثلة في الموازنات المخصصة لقطاع الصحة والتجهيزات والمرافق والكوادر

الطبية، وكذلك التفاوت في عدد السكان بين الدول ومساحاتها وقدراتها الاقتصادية والتي تعتبر من العوامل المهمة في التصدي للفيروس . وتحل دول الخليج ومصر والأردن مراتب متقدمة ضمن الترتيب العالمي لجودة الرعاية الصحية كما أن دولاً أخرى مثل الجزائر ولبنان وتونس تتمتع بقدرات طبية جيدة، وتأتي دول أخرى ضمن أسوأ بلدان العالم في نظام الرعاية الصحية جراء الحروب والبنى التحتية المتهالكة والانهيار الاقتصادي.

ويظهر المؤشر على أرض الواقع أن معظم الدول العربية تحتل مراكزاً أدنى عالمياً وتعاني ضعفاً في قدرتها على اكتشاف الأمراض ومكافحتها والاستجابة السريعة للطوارئ الصحية، كما تشكو من ثغرات في نظامها الصحي، قد تؤثر على استعدادها لمواجهة تفشي الوباء. والواقع أن معظم الأنظمة الصحية الأكثر كفاءة في العالم عجزت عن مجاراة الموجات الكبيرة من الإصابة بالفيروس على صعيد عدد الأسرة في المستشفيات وعدد الأطباء والتمريض وأنظمة الإنعاش والعناية المركزة، واتضح لها أن موازنات قطاع الصحة أقل من اللازم لمواجهة هذا الوباء. وتبلغ معدلات الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي نسبة 9.9% عالمياً مقابل 4.91% في العالم العربي فيما يبلغ متوسط نصيب الفرد من النفقات الصحية عالمياً 1095 دولاراً مقابل أقل من نصف هذا المبلغ بالنسبة للدول العربية. وتشير أرقام إحصاءات البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية، إضافة إلى الأرقام الصادرة عن وزارات صحة الدول العربية، إلى هشاشة البنية التحتية لقطاع الصحة في العالم العربي.

ويطرح هذا الواقع أسئلة عن قدرة الدول العربية على مواجهة صراع طويل مع كورونا، ومدى توفر الأنظمة الصحية المناسبة والقدرات الطبية والمادية لتفادي ظروف أسوأ إذا ما تقادم الوباء وطال أمده .

وجدير بالإشارة وفق تقرير للجنة (الإسكوا) عن نسب توفر المياه التي أصبحت ضرورة لمقاومة هذا الوباء، أن نحو 87 مليون نسمة (من إجمالي تعداد سكان العالم العربي الذي يقارب 400 مليون نسمة) لا يحصلون على مياه بأماكن إقامتهم، كما لا تعد إمدادات المياه بالمنازل كافية في 10 دول من جملة 22 دولة عربية .

التقدير والتوصيات:

أصبح من الدارج الحديث عن عالم ما بعد جائحة (كوفيد - 19)، وإمكانية حدوث تغيرات بنوية في مسار النمط الراهن للعولمة وعالم رأس المال ومستقبل علاقته بالأنظمة. وتوقع الانتقال إلى عولمة أقل، مقارنةً بنسق العولمة الحالي، ويرجح أن تكون متبادلة أو ثنائية أكثر توازناً، ويرجح تزايد التوجه إلى الحماينة، وكبح جماح

الاحتكارات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، وانبعثت الدولة الوطنية. ويرجح تزايد التوجه إلى الاقتصاديات الإنتاجية ذات القيمة المضافة الأعلى، وتزايد التوجه إلى الإنتاج الصناعي والتكنولوجي وتنمية الصناعات الغذائية الوطنية، وإيلاء عناية خاصة بالبنية الصحية والتعليم .

ولعل هذا هو التوقيت الأنسب للقيام بجهد جماعي عربي تركز محاوره على إيجاد الحلول الذاتية المناسبة للمواجهات العربية، والوقف الفعلي لنزيف الدماء، دون تدخل خارجي، أو على الأقل تجميد ما يستعصي على الحل، وتنسيق الجهود الجماعية في مكافحة هذه الجائحة، وتوحيد الجهود العلمية العربية لمشاركة العالم بأبحاثه عن الأدوية الناجعة، فليس من المعقول أن يقبع الجميع في عالمنا العربي انتظاراً لمن يقدم العلاج من الخارج ويتقاضى ثمنه أضعافاً مضاعفة. كما يجب أن تولي المجموعة اهتماماً بالأوضاع المالية والغذائية بين الدول الأعضاء، وقد وصل بعضهم إلى مشارف "وضع الدولة الفاشلة"، أي حد الإفلاس، وأخيراً يجب أن نتشارك في استشراف الأوضاع المتوقعة والمحتملة بعد انتهاء هذه الجائحة لوضعها في الحسبان .

الأوضاع والأزمات الإقليمية في ظل كورونا

سفير/ د. محمد بدرالدين زايد
عضو المجلس المصري للشئون الخارجية

تناقش هذه الورقة فرضية مهمة تستحق لفت الإنتباه الأكاديمي والعملية، فيما يتعلق بتداخل الأزمات، أو بشكل محدد فيما يتعلق بإدارة تفاعلات أزمة قائمة في ظل متغيرات نابعة من بروز أزمة جديدة .

ويمكن القول أن هناك سرديتين رئيسيتين في هذا الصدد، يمكن اعتبارهما متلائمتين مع الطبيعة البشرية، الأولى: أن يتم تجميد إدارة أزمة ما بغرض التفرغ لإدارة أزمة أكبر أو أكثر إلحاحاً وتأثراً بالضغوط الزمنية، وقد تتفق أطراف الأزمة على ذلك طواعية أو جبراً والثانية: أن تستمر الأزمات كلها متفاعلة سواءً لأن أحد الأطراف يعتبر ضغوط الأزمة الأخرى عنصراً داعماً لتحقيق مكاسب أفضل، أو لأن الصراع من التعقيد والتداخل بحيث يصعب تجاهل مقتضيات إدارته في ظل الأزمة الأخرى .

في حالة موضوعنا جاءت أزمة كورونا بما لها من طبيعة خاصة وما نتج عنها من تداعيات دولية وفي داخل كل دول العالم بحيث أوقفت عجلة الحياة الطبيعية، وعلى المستوى الإقليمي جاء ذلك في ظل تعدد بؤر الصراع وتعهدها في أكثر من موضع، في سوريا والعراق واليمن وليبيا بالإضافة لفلسطين، وساحة صراع أخرى في لبنان . والجدير بالذكر أنه عند بدء اندلاع أزمة كورونا طرح الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط نداءً لوقف الصراعات المسلحة في المنطقة، وتفرغ شعوبها لمكافحة جائحة كورونا، وتلاه الأمين العام للأمم المتحدة بنداء عالمي شامل، وكلا الدعوتين وغيرهما تصب في السردية الأولى. والعرض التالي سيتناول بقدر من الاختصار والتركيز أوضاع ملفات الصراع والأزمات الإقليمية ومدى تأثرها بجائحة كورونا .

أولاً: الأزمة الليبية

يلاحظ أولاً أن اندلاع أزمة كورونا حدث خلال مرحلة من الغموض والتصعيد المكتوم في ليبيا، فوفقاً لترتيبات مؤتمر برلين الذي عقد في يناير الماضي، كان يفترض سريان وقف إطلاق نار، وبدء تفاوض في إطار لجنة عسكرية مشتركة بين طرفي القتال المسلح، أي من الجيش الليبي وحكومة الوفاق التي يرأسها فائز السراج، وقد تم تشكيل هذه اللجنة بصعوبة شديدة كون عدد كبير من القوات المشاركة للوفاق

من الميليشيات المتطرفة، بما فيها عناصر لداعش السورية التي نقلتها تركيا، ولم تحقق هذه الاتصالات أي تقدم بهذا الصدد، كما كان يفترض تطبيق إجراءات جادة لحظر نقل الأسلحة والأفراد إلى الساحة الليبية، وهو لم يحدث. واتسمت الأوضاع في البداية بما يشبه حالة التحضير لتصعيد جديد وليس لهذنة حقيقية، والأدلة كثيرة على مواصلة تركيا نقل العناصر المتطرفة والأسلحة إلى الساحة الليبية، وبعد فترة من انتهاك وقف إطلاق النار وتبادل الاتهامات، عاد القتال والكر والفر حول العاصمة طرابلس وعدد من مدن المنطقة الغربية. وعندما بدأت أزمة كورونا ظهرت الدعوى لوقف إطلاق النار وبدء عملية سياسية وسط تحذيرات من خطورة انتشار الفيروس في ظروف اضطراب الساحة الليبية. على أن ما حدث كان العكس تماماً، وهو أن الطرف التركي استغل الإنشغال العالمي، والأوروبي خصوصاً، للتعجيل بنقل المزيد من المتطرفين والأسلحة، ومحاولة حسم الصراع العسكري لصالح حلفائه من تنظيمات الإسلام السياسي، وساعد على هذا أن ليبيا كانت من أقل دول شمال القارة تأثراً بكورونا. وكانت المفارقة مع شواهد تحسن موقف جبهة الوفاق في المعارك، المبادرات المتعارضة لجبهة مجلس النواب حفتر. ففي وقت أعلن فيه رئيس المجلس عقيلة صالح مبادرة لإعادة تشكيل المجلس الرئاسي- لم تجد أي تجاوب من فريق السراج- خرج حفتر معلناً انتهاء اعترافه باتفاقية الصخيرات، وأنه حصل على تفويض شعبي لإدارة البلاد، والشواهد من ردود الفعل الخارجية أن تحرك حفتر لم يكن بالتنسيق مع أغلب حلفائه الخارجيين، فضلاً عن الداخل الليبي. ومع ذلك جاءت تصريحات عقيلة صالح في الثاني من مايو الجاري بأنه على تواصل دائم مع حفتر ليقص نسبياً من وجود خلافات حادة داخل هذه الجبهة. على أن المشهد في مجمله- في مرحلة كورونا الأولى- يشير إلى أن تركيا قد استغلت انشغال العالم بكورونا لتوسيع تدخلها في ليبيا، ليس هذا فقط بل واستغلت دول العالم أيضاً الأزمة لإخفاء ضعف ردود فعلها ضد تدخل تركي نابغ من رؤية استراتيجية تعتبر الأكثر تبلوراً في مواجهة مواقف أغلب الأطراف .

وتشير التطورات الأخيرة إلى أن التدخل التركي الكثيف قد نجح في تغيير توازنات القوة في الغرب الليبي وتمكنت قوات الوفاق من إحكام السيطرة على العاصمة ومناطق الغرب، وتدور الاشتباكات حالياً قرب سرت وسط تفاعلات جديدة، بعد استضافة مصر لكل من عقيلة صالح وخليفة حفتر، وإعلان مبادراتها الجديدة، وهو مايفتح نمط تفاعلات جديد يشير مرة أخرى إلى الارتباط بديناميكيات هذه الأزمة ولاعلاقة له بآثار كورونا.

وتبقى الخلاصة الرئيسية في هذا المشهد في ماقد يرتبط بكورونا، أن اللاعب التركي

اختار التصعيد واستغلال الإنشغال العالمي بهذه الأزمة لمزيد من التوسع والتصعيد في ليبيا وسنحتاج لوقت لتبين مدى التغيير في معطيات الموقف في الفترة القصيرة المقبلة، سواءً بعد إعلان وزراء شرق المتوسط وفرنسا وبعد المبادرة المصرية الأخيرة، ويظل من المهم الأخذ في الاعتبار نمط السلوك السياسي لأردوغان وأن هذا التحرك تجاه ليبيا متسق مع هذا النمط السلوكي بشكل كبير، من حيث الإصرار على متابعة رؤيته الاستراتيجية، ومقدرته على حشد الموارد الوطنية لخدمة هذه الرؤية.

ثانياً: الأزمة السورية

الملاحظة الأساسية هنا، هي استمرار درجة كبيرة من الركود الذي كان يتسم به النزاع أو الصراع في سوريا قبل اندلاع كورونا. فبالعودة للتصعيد الكبير الذي شهده النزاع حول إدلب، وحدثت مواجهة مباشرة تركية ضد كل من سوريا وروسيا، وتدهور الأمور إلى مخاطر مواجهات عسكرية مكلفة وخطيرة، وقد تؤدي إلى انزلاق الأمور بشكل لا يمكن السيطرة عليه، تم التوصل إلى ترتيبات مؤقتة على درجة من الهشاشة تتضمن الاعتراف بالتواجد التركي مؤقتاً وحتى استئناف الدوريات المشتركة. وتكرست بعد اندلاع أزمة كورونا حالة الجمود هذه، متغلغلاً معها تحذيرات من مخاوف لانتشار الفيروس في سوريا وخاصة في معسكرات النازحين التي تعاني الكثير من الظروف المعيشية الصعبة. وقد صحب كل ذلك حديث جديد عن انتقاد روسي لأداء الرئيس الأسد فسرت بعض المصادر بأن دافعه مطالب روسية اقتصادية وضغوط ضد الشراكة مع إيران. وفي التقدير أن العوامل الأكثر تأثيراً مرتبطة برغبة تركيا في مزيد من التركيز على الجبهة الليبية، وعدم يقين روسيا، ومعها سوريا، من توقيت تحريك الصراع والتضييق على تركيا في المرحلة الراهنة، وقد يكون الهدف هو ترتيبات ضمنية روسية - تركية لنقل أكبر عدد من عناصر الميلشيات المتطرفة أو جيش الاحتياط التركي إلى ليبيا بحيث تسهل مهمة التراجع أو حفظ ماء الوجه التركي بتحقيق انتصار حتى لو تكتيكي في الجبهة الليبية يخفف من تراجعها أمام روسيا في الجبهة السورية.

الخلاصة، أنه من الصعب ربط منطقتي تفاعلات الأزمة السورية بأزمة كورونا حتى الآن وأن محددات الأزمة وديناميكيته الذاتية هي الحاكمة للتطورات حتى الآن، ويبقى أمر أخير بالنسبة لسوريا، وهو توسع العمليات الإسرائيلية ضد الأهداف الإيرانية حيث تمثل هنا مسألة كورونا فرصة لكل من سورية وإيران لإخفاء ردود فعلهما الضعيفة ضد الاعتداءات الإسرائيلية في ظل الإنشغال العالمي بالجائحة.

ثالثاً: الأزمة العراقية:

يمكن تلخيص تفاعلات الأوضاع العراقية في عدد من الأبعاد :

البعد الأول: أن الساحة العراقية ميدان للتنافس الإيراني – الأمريكي، ويعجل الانسحاب الأمريكي، الذي بدأت خطواته متسارعة، باختلال توازن كامل لصالح إيران في الساحة العراقية .

البعد الثاني: استمرار الإستقطاب السني – الشيعي، ولكن بتفاعلات تتسم بدرجة عالية من البطء.

البعد الثالث: حالة الجمود السياسي، وعجز النظام عن تحقيق الاستقرار السياسي، والسلم الإجتماعي مع تفشي الفساد عموماً منذ احتلال العراق، وهدم مؤسساته الوطنية، وتشجيع الإستقطاب الطائفي مما أثار حالة التظاهرات وتأخر تشكيل الحكومة لعدة أشهر حتى تم تكليف مصطفى الكاظمي مؤخراً. في ظل هذه الأبعاد جاءت كورونا ولم ينتج عنها تقريباً سوى توقف التظاهرات والتجمعات ، مع استمرار حالة الشلل السياسي والتي سيتضح بعد فترة مدى قدرة الكاظمي على تجاوزها. ومع تواصل الانسحاب الأمريكي عادت داعش لتطل برأسها مرة أخرى، وخلافاً لأن هذه العودة بحسب تقارير إعلامية جراء الإنشغال بكورونا، فإن تقديرنا بأنها تتغذى على بيئة الإستقطاب والإحباط السياسيين المتواصلين في المجتمع العراقي، ومعتمدة على محاولة ملء الفراغ جراء الأنسحاب الأمريكي. ما يمكن معه القول بأن الأوضاع العراقية قد واصلت تداعياتها المستمدة من متغيرات ومحددات الأزمة ذاتها، وأن الإضافة الرئيسية لأزمة كورونا كانت في توقف حالات التظاهر والإحتجاج الشعبي، دون أن يمتد هذا الى توفير فرص أفضل لحوار وطني جديد يتجاوز الأزمة، الأمر الذي يرتبط باستمرار نفس المحددات والمتغيرات قبل وبعد كورونا، وعدم إنتاجها لمؤثرات جديدة تكفي لتحريك الموقف المتعسر .

رابعاً: الأزمة اليمنية

مثل كل الصراعات الجارية، انطلقت دعاوى في بداية تفشي كورونا تحذر من خطورتها في ظل تدهور الأوضاع الصحية والمعيشية اليمنية، وأعلن التحالف الذي تقوده السعودية عن مبادرة لإطلاق النار بهذا الصدد، ولكن رد الجانب الحوثي كان بإطلاق عدد من الصواريخ في اتجاه السعودية ، وهو ما أثار ردود فعل سلبية دولية مجدداً، وعادت أجواء وقف إطلاق النار الهشة التي لا تعكس قرب التوصل إلى تسوية سياسية قابلة للتحقق، بقدر ما تعكس عجز أي من أطراف الصراع عن حسم الأمور، مع ترسخ أقدام الحوثيين في العاصمة والكثير من المراكز الإستراتيجية، في

مقابل تراجع المعسكر الشرعي، الذي تعرض لنكسة حادة مؤخراً مع اندفاع المجلس الإنتقالي الجنوبي الى الخطوات الانفصالية وانتقال بؤرة الصراع في اليمن إلى أبعاد جديدة. ومرة أخرى تبدو تداعيات المشهد اليمني غير مترابطة مع أزمة كورونا بقدر ما هي نتاج تداعيات تطورات الأزمة اليمنية ذاتها ومساراتها المعقدة .

خامساً: القضية الفلسطينية

تقدم الحالة الفلسطينية نموذجاً مغايراً مقارنة بأغلب النماذج السابقة، فبعد فشل محاولات ننتياهو تشكيل الحكومة الإسرائيلية بعد عقد ثلاث جولات انتخابية، أسفرت عن فروق هامشية، وآخرها الجولة الثالثة التي نجح فيها ننتياهو في الحصول على أكبر كتلة دون أن يكفي هذا لتحقيق أغلبية مريحة، ثم فشل الكتلة الثانية بزعامه "بيني جانتس" في تحقيق أغلبية كافية، تم تكليف ننتياهو وجانتس بمحاولة إقامة حكومة ائتلافية بحجة الحاجة لحكومة طوارئ لمواجهة كورونا، حيث فشلت جولات التفاوض بين الجانبين، وكان ممثلو جانتس قد أعلنوا بعدها أن السبب يعود إلى أن أهداف الليكود ليس التوصل إلى حكومة ائتلافية بحجة كورونا، وإنما إيجاد صيغة لإنقاذ ننتياهو من المحكمة، حيث دارت شروطهم بهذا الصدد على حل الكنيست في حالة صدور أمر من المحكمة العليا بمنع ننتياهو من إمكانية تولي منصب القائم بأعمال الحكومة أو حكم من المحكمة بمنعه من تولي رئاسة الحكومة. كما قدم الليكود طلباً بتغيير قانون أساس الحكومة بحيث تمتنع المحكمة العليا من مناقشة موضوع إيقاف ولاية وزير في الحكومة قدمت ضده لائحة اتهام، فضلاً عن طلب الليكود تعيين ثلاثة في لجنة القضاء، وإعلان حقيقة الصفقة وفشلها عادت جهود تشكيل الحكومة إلى الكنيست، ليفاجئ العالم بعد ذلك بأقل من 48 ساعة، بإعلان الجانبين تشكيل حكومة الطوارئ، والتي عنوانها الحقيقي إنقاذ ننتياهو وتمرير خطته لضم أجزاء جديدة من الضفة الغربية قد تصل إلى ثلثها، وفي الواقع أن تتبع سلوك جانتس منذ مشاركته مؤتمر ترامب وننتياهو لإعلان صفقة القرن، ومحاولته لإخفاء مواقفه الحقيقية من عملية السلام، وإظهار اعتدال غير حقيقي تجاه عرب إسرائيل ومحاولات التسوية، تشير كلها إلى أن الأنتهازية السياسية هي المحرك الرئيس لجانتس، وأن مسألة كورونا التي اتخذت كساتر ومبرر لهذه الحكومة الائتلافية لا تزيد عن كونها ذريعة لإخفاء هذه التحولات. ويؤكد ذلك زيارة وزير الخارجية الأمريكي بومبيو في 13 مايو لتشجيع قيام الحكومة الائتلافية، ما يؤكد أن هذه الخطوة برعاية أمريكية كاملة، وكان تصفية القضية انشغال أمريكي أكثر منه إسرائيلي.

الخلاصة:

يمكن من قراءة التطورات التي شهدتها خريطة الصراعات الإقليمية استخلاص الآتي:

- 1 - أنه بشكلٍ عام، فإن تطورات هذه النزاعات-حتى الآن- تمت في إطار معطياتها والعوامل المؤثرة عليها، وأن أكثر نموذجين يتضح فيهما قدر من التأثير بأزمة كورونا هي ليبيا والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. وفي الحالة الليبية مثلت كورونا فرصة لتركيا في ضوء إنشغال العالم وهو انشغال تم تجاوزه مع صدور البيان الخماسي الفرنسي اليوناني المصري الإماراتي القبرصي والتطورات التالية حتى إعلان القاهرة في يونيو 2020. وفي حالة إسرائيل كانت مجرد الستار الذي استندت إليه مخططات الأطراف الفاعلة في السياسة الإسرائيلية للمضي قدماً في خطة تصفية القضية الفلسطينية. وفي المجمل كان دور كورونا بهذا الشكل أقرب إلى لعب دور الساتر وليس الدوافع الحقيقية.
- 2 - الملاحظ أيضاً أن تأثير أزمة كورونا كان لا يسير على وتيرة واحدة بالنسبة للأزمات الإقليمية، بمعنى تباينه من فترة لأخرى خلال زمن الدراسة .
- 3 - ضرورة النظر إلى الصراعات الإقليمية الجارية من منطلق استراتيجي شامل، وأن عدداً رئيسياً من اللاعبين يمارس الصراع في ضوء خريطة توازنات المنطقة بأكملها وينظر للمكاسب التي يحققها في إطار هذه النظرة الشاملة.
- 4 - وأخيراً يجب الأخذ في الاعتبار أن التحليل السابق يمتد زمنياً إلى شهر مايو 2020، وأن وحاولنا الإشارة إلى التطورات الأخيرة خاصة في ليبيا بقدر من الاختصار، وأن تأثير الأزمات الممتدة زمنياً ككورونا، قد تكون له تداعيات وتأثيرات إضافية تتضح مع الوقت .

الجائحة وامتداداتها الإقليمية: حالة إفريقيا

سفير/ أحمد حجاج

رئيس جمعية الباجواش المصرية وعضو المجلس المصري للشئون الخارجية

تقديم:

- فوجئ العالم منذ يناير الماضي بغزو عالمي شمل كل أركان الأرض. هذا الغزو المفاجئ الذي لم تكن له مقدمات مسبقة شمل كل القارات وكافة الدول ومختلف قراها بل وكل أنحاء المعمورة، فلم يُقَم أي اعتبار للحكومات القائمة ولم يعترف بالحدود بين الدول ولم يحصل على تأشيرة تسمح له بالدخول حتى عن طريق التهرب خلسة.
- يعد هذا الوباء من الأسباب الرئيسية لشعور البشرية بالهلع والخوف، وفي نفس الوقت ببعض التواضع للدول العظمى بعد أن ظنت أنها امتلكت ناصية العالم وغزت القمر والفضاء واستطاعت امتلاك قدرات نووية وعسكرية هائلة لا تغيب عنها أي بادرة عدائية في أي مكان من العالم.
- هدد هذا الوباء اقتصاديات كل الدول الغنية والفقيرة، وهناك شبح ضخم للبطالة الخانقة في كل الدول متواكباً مع انخفاض صادراتها ووارداتها، كما غير من سلوك الناس وأظهر مكامن المشاعر الشعبوية وكرهية الأجانب، كما ازدادت ظاهرة العنصرية... إلخ.
- أظهر هذا الوباء مدى هشاشة بعض الأنظمة الرأسمالية، إن لم يكن كلها، فقد تبين فقر أنظمتها الصحية غير المدربة لمواجهة حدوث وباء شامل والتي تعاني نقصاً في المعدات الصحية، أما الدول النامية فقد استكان أغلبها إلى هذا الوباء المدمر الذي لا تمتلك شيئاً يذكر لمقاومته.
- لماذا إفريقيا؟ لأن هذه القارة الكبيرة التي يبلغ سكانها 1300 مليون نسمة هي التي كان يضرب بها المثل لعدم الشفافية والفساد والنظم الديكتاتورية وفقر في القوة البشرية خاصة الأطباء وتوقع لها الجميع أن ينتشر فيها الوباء بسرعة فائقة بصورة أكبر عن الدول الغنية. ولما كانت مصر جزءاً منها، يتأخم العالم العربي، إلا أنها ترتبط بإفريقيا جغرافياً وإنسانياً واقتصادياً، وبالتالي فإن انتشار الوباء بها سيؤدي إلى الإضرار بمصر والعالم العربي.
- كانت مصر ورئاستها مشاركة ومنتبهة في وقت مبكر لتداعيات هذا الوباء. وشارك الرئيس السيسي في اجتماعين عاجلين للقمّة الإفريقية وقمة عدم الانحياز،

والتي دعا فيها إلى ضرورة تضافر كل الجهود الدولية لمقاومة هذا الوباء، بل وقامت مصر بإرسال بعض شحنات من الأدوية والمعدات الصحية حتى إلى بعض الدول الغنية تأكيداً على أن هذا الوباء أصبح عالمياً ويقتضي تضامناً بين كل دول العالم، إذ لا توجد دولة تستطيع التصدي له بمفردها. وقد اعتادت مصر في السنوات الأخيرة تزويد الكثير من الدول الإفريقية باللقاحات اللازمة وتدريب الكوادر الصحية الإفريقية لمختلف معاهدها.

إفريقيا:

- يشكل هذا الوباء تحدياً حياتياً لإفريقيا، التي اعتادت لمئات السنين أن تكون موطناً لكل الأوبئة الرئيسية التي شهدتها البشرية من الكوليرا إلى الملاريا والإيدز والإيبولا والسل والحصبة وشلل الأطفال والتي تؤدي كل عام بحياة الملايين من السكان.
- كان العالم يتوقع أن ينتشر الفيروس بشراسة وبسرعة مخيفة في كل أنحاء القارة بما يفوق القارات الأخرى، إلا أنه فوجئ بأن مدى إصابات بعض دولها كانت أقل بكثير مما شهدته مثلاً الدول الأوروبية والولايات المتحدة.
- شهدت إفريقيا في السابق محاولات عبر منظمة الوحدة الإفريقية والإتحاد الإفريقي بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية لمقاومة هذه الأوبئة المنتشرة والمتوطنة في أنحاء القارة وحققت بعض النجاحات وإن كانت جزئية في هذا الصدد، إلا أنها لم تستطع القضاء على أي منها، وذلك نظراً لعدم الخبرة من ناحية ونقص الإمكانيات المالية من ناحية أخرى. ولكن أساساً لعدم توافر الإرادة السياسية الكافية في حشد الموارد المتاحة محلياً والتصدي لكل أجهزة الدولة وتعبئة الشعوب لاعتبار أن ذلك هو المحك الرئيسي للتقدم اقتصادياً وتعليمياً واجتماعياً وانتشال الكثير من الأفارقة من العيش في برائن الفقر المدقع. كما أن التعاون بين الدول الإفريقية نفسها لم يكن كافياً في تنفيذ الخطط التي يتفق عليها بكل إخلاص وجدية. واختبأ بعضها وراء دعاوى السيادة على أراضيها لعرقلة أي تنفيذ لهذه الخطط عبر الحدود، واحتجاجها المستمر بأنها لا تملك الموارد المالية اللازمة لذلك.
- كانت نظرة العديد من الشعوب الإفريقية إلى حكوماتها متدنية ولم يكن هناك اقتناع كبير بقدرتها على رعاية الشعوب وتوفير رعاية صحية مناسبة لها، بل إن بعض هذه الدول لم يكن لها عند استقلالها وحتى بعد مرور فترة طويلة على هذا الاستقلال إلا عدد قليل جداً من الأطباء. وهو بالمناسبة أمر حرص عليه الاستعمار السابق وعمل على تأكيده بالعمل على عدم التحاق الأفارقة بالجامعات - إن وجدت -

لدراسة العلوم الطبية وكان عدد المستشفيات والمراكز الصحية في إفريقيا في أقل حالاته، فضلاً عن ارتفاع أسعار الدواء، إن وجد، والاعتماد على الوصفات الشعبية أساساً مع غياب أي نظم للتأمين الصحي.

• كانت ردود الفعل الأولية لظهور هذا الوباء إما منكرةً لوجوده أصلاً أو الاعتقاد بأنه لن يصيبها لتواجدها بعيداً عن مصدره، أو مترددة في اتخاذ أية إجراءات حاسمة ووقائية مسبقة على أساس أنه سينتهي عاجلاً أم آجلاً، لذلك تقاعست هذه الدول عن الاستعداد له مثل محاولة الحصول على الأجهزة الطبية الضرورية مثل الماسكات أو أجهزة التنفس أو أعداد أماكن كافية للعزل والكشف المبكر واتخاذ إجراءات للفحص الشامل والمتابعة والحد من انتقادات المواطنين أو توعيتهم بعدم الاختلاط المباشر. بل إنها تأخرت كثيراً في إغلاق الحدود ومنع سفر وقدم الطائرات الأجنبية والدولية.

• بالرغم أن هناك مركزاً إفريقياً لمتابعة العدوى والأوبئة تابع للاتحاد الإفريقي ومنظمة الصحة العالمية، إلا أن الحكومات الإفريقية لم تهتم به بشكل كافٍ، أو بتوصياته، أو حتى بحثه على إقامة برامج تدريبية كافية وقد استحدث هذا المركز ما يسمّى بخطة إفريقيا الشاملة للتصدي لأي ظهور لوباء كبير، بل وخصص القادة الأفارقة قمة خاصة في أبوجا - نيجيريا عام 2001 للتركيز على الشؤون الصحية في إفريقيا وأصدروا إعلاناً خاصاً دعوا فيه كل الحكومات إلى تخصيص ما لا يقل عن 15% من دخلها القومي لقطاع الصحة ولكن غالبية هذه الحكومات للأسف تجاهلت هذه التوصيات واعتبرت أنها مجرد إعلان غير ملزم. والدليل على ذلك أن تجارب بعض الدول الإفريقية لمكافحة وباء الإيبولا كانت فاشلة في معظمها لاعتقاد بعضها أنه محصور في منطقة غرب إفريقيا بصفة خاصة ولم ينتشر في بقية أنحاء القارة، وامتد هذا إلى عدم المبالاة لانتشار الإيدز في عدد كبير من الدول الإفريقية باعتباره مرضاً غريباً من صناعة الدول الغربية أو بانتشار الملاريا التي تحصد أرواح الملايين من أبناء القارة كل عام. وصاحب ذلك استمرار العادات غير الصحية والبدائية وعدم الاهتمام بالنظافة وغسل الأيدي واللامبالاة من جانب الحكومات والشعوب أيضاً. كما لم يكن لدى الإتحاد الإفريقي أي نظام للإنذار المبكر يستطيع تنبيه الحكومات باحتمالات وتوقيت ظهور مثل هذه الأوبئة مما يعطي لهذه الدول فسحة من الوقت للاستعداد وتنبيه شعوبها. ومن الجدير بالذكر، أن إفريقيا تمتلك منذ إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية جهازاً يعمل على التنبؤ بالصراعات والأزمات.

• من المتوقع خسارة الاقتصاديات الإفريقية نتيجة ظهور هذا الفيروس بما لا يقل عن 20% من دخلها القومي مع تأثير الأزمة المالية الدولية التي ينتظر أن تعصف

بكل دول العالم والتي سيكون لها مردود كبير على 15 دولة إفريقية على الأقل في تجارتها الخارجية التي تنحصر أساساً على تصدير المواد الخام والبتترول الذين انخفضت أسعارهما فجأة بصورة قياسية، فضلاً عن انتهاء أو انخفاض عائدات السياحة وتحويل أموال المغتربين إلى دولهم والتي كانت تعتبر من أهم مصادر التمويل للحكومات حتى وقتنا الحالي، وكل ذلك في مرحلة تتزايد فيها مخاطر المجاعة في عدة أماكن من القارة وتزايد فاتورة استيراد المواد الغذائية والسلع المختلفة من الخارج. ويفاقم هذه الأوضاع حالياً انتشار موجات هائلة من الجراد في عدة مناطق من القارة الإفريقية وخاصةً في شرق إفريقيا والتي ستكون سبباً رئيسياً في حدود كوارث للإنتاج الزراعي في هذه الدول.

• ومما سيفاقم هذه الأوضاع الصعبة إعلان تأجيل تنفيذ الاتفاقية القارية لإنشاء منطقة تجارة حرة في إفريقيا والتي من المفترض أن تسمح بدخول السلع والخدمات الإفريقية عبر الحدود دون أية رسوم جمركية أو عوائق إدارية، وكان من المتوقع دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في شهر يوليو القادم.

• وكما سبق ذكره، فإن هناك تساؤلات في مختلف أنحاء العالم عن أسباب تدني انتشار الفيروس في إفريقيا عن مختلف مناطق العالم، وإن كان هناك اعتقاد لدى الخبراء الغربيين ومنظمة الصحة العالمية أن إفريقيا ستشهد موجة كبيرة في المستقبل القريب لانتشار الوباء وقيل أن السبب في تدني معدل الإصابات الآن يرجع إلى تأخر وصول الوباء أساساً وليس لقيام الحكومات بالتصدي له مع الادعاء بأن الإصابات هي أكبر بكثير مما تعلنه الحكومات الإفريقية التي تفتقر إلى أجهزة إحصائية منظمة مع استمرار وجود الملايين من اللاجئين والمهاجرين في إفريقيا لا يتلقون أية رعاية صحية ولا تعليم ولا تهتم الحكومات بأمرهم، وخاصةً في ليبيا وجنوب السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى والكونجو الديمقراطية والصومال وبوركينا فاسو، هذا فضلاً عن استمرار النزاعات الإفريقية المسلحة، وتزايد العمليات الإرهابية التي تحاول استغلال أوضاع تفشى الوباء.

• ظهرت بعض النظريات التي تحاول أن تفسر قلة عدد المصابين بفيروس كورونا في إفريقيا، وأهمها أن الوباء لم ينبع من داخل القارة وإنما من خارجها، حتى من جانب بعض السياح الأوروبيين الذين كانوا في زيارات سياحية في إفريقيا وكانوا يحملون هذا المرض. تبلغ نسبة سكان إفريقيا 17 ٪ من سكان العالم، ولكن نصيبها حتى الآن من الإصابات لا يتعدى 1.1 ٪ من إجمالي الإصابات العالمية، فضلاً عن انخفاض نسبة الوفيات. وهناك دراسة أخرى تقول أن الوباء في جنوب إفريقيا مثلاً سيصل إلى ذروته إلى ما بعد سبتمبر القادم، أي أن يتوافق مع بداية شهور الشتاء،

حيث أنه يزدهر عادةً في ظروف البرودة، كما يحدث في وباء الإنفلونزا العادية كل عام، والذي يبدأ مع ظهور الشتاء. من الأسباب الأخرى في رأيهم أن الوباء لا يستطيع أن ينتشر مع وجود درجات حرارة عالية أو أن يتواجد في أجواء أشعة الشمس. كما أن بعض الأبحاث البريطانية تشير إلى أن أمراض سوء التنفس هي أقل انتشاراً في المناطق الحارة والجافة. ولو أن خبراء معهد باستير في باريس لا يشاركون هذا الرأي.

• من الأسباب الأخرى التي لم تثبت صحتها تماماً حتى الآن هو أن غالبية سكان إفريقيا هم من فئة الشباب، الذين لديهم مناعة أكبر قد يكونوا اكتسبوها من التحصينات التي تلقوها في طفولتهم، مثل الملاريا والحصبة والسل. فضلاً عن عدد كبار السن في إفريقيا هم أقل بكثير من الدول الأوروبية ودول الشمال عموماً التي تنتشر فيها ظاهرة تنامي نسبة كبار السن من السكان الذين يكلفون دولهم أموالاً طائلة لرعايتهم، إذ أن مناعتهم أقل بكثير بدليل وفاة عدد كبير منهم في مراكز الرعاية الصحية. ومن الأسباب الأخرى القول بأن الأفارقة هم أقل سفراً من غيرهم من سكان العالم. ولكن كل هذه النظريات غير مؤكدة حتى الآن.

• في خضم كل هذه التكهنات الإيجابية والسلبية نشر مؤخراً تقرير لمنظمة الصحة العالمية يتوقع حدوث 190 ألف حالة وفاة في إفريقيا خلال الشهور الاثني عشر القادمة، وحدثت عشرة ملايين إصابة خلال الشهور الستة القادمة، كما تتوقع المنظمة استمرار الوباء في إفريقيا لسنواتٍ عديدة، وهنا لن تستطيع النظم الصحية في عدد كبير من دول القارة أن تكون في وضع يمكنها من مواجهة تزايد الإصابات. ويوصي التقرير أن تركز الدول الإفريقية على محاولة إحتواء الوباء بدلاً من محاولة تركيز كل الجهود للقضاء عليه والتي ستكون تكلفتها عالية جداً، كما تفتقر إفريقيا إلى القدرات أو الموارد لإجراء الفحوصات اللازمة والسريعة لاكتشاف العدوى إذ لا تتعدى الفحوصات الحالية أكثر من 23 ألف حالة لكل مليون من السكان، في حين أنها تصل إلى 685 ألف حالة في أوروبا وأمريكا وآسيا.

خاتمة وتوصيات:

• يجب التنبيه من الآن إلى احتمال انتشار الوباء بشكل واسع بين الدول العربية والإفريقية المتاخمة في الحدود والتي تعتبر معبراً رئيسياً للهجرات غير الشرعية ومصدراً للعمالة في دول الخليج وفي أوروبا. ومن هنا تكمن أهمية تضافر كل الجهود للعمل سوياً عن طريق الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، وعلى الأخص منظمة الصحة العالمية للمساهمة في محاولة اكتشاف لقاح للوقاية من

ظهوره مستقبلاً.

- الدول العربية والإفريقية تعاني من مشاكل مزمنة من قلة مستوى التعليم وعدم وجود توعية مناسبة كافية بين شعوبها بخطورة هذا الوباء وضرورة عدم الاختلاط، بل ووصل الأمر إلى عدم الاكتراث شبه المتعمد بالالتزام بتعليمات الحكومات في هذا الصدد، وهنا يجب تكثيف جهود التوعية بمختلف الوسائل وإلى أقصى حد ممكن.
- للوقاية من هذه الجائحة المفاجئة، يجب السعي دولياً إلى إنشاء جهاز إنذار مبكر ينبه المسؤولين والشعوب في مختلف دول العالم بإمكانية ظهور أي من هذه الأوبئة لاتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لها، ويجب بحث هذا الأمر خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال سبتمبر القادم.
- يتوجب على الدول أن تعيد النظر في أولوياتها الاقتصادية على ضوء توقع حدوث انخفاضات كبيرة جداً في دخلها القومي والتوصل إلى اتفاق دولي لمساعدة الدول الفقيرة والنامية. فتشير الدراسات أن إفريقيا ستفقد ما يقرب من 88 بليون دولار هذه السنة مع ارتفاع ديونها من 1.8 ترليون دولار إلى 2 ترليون دولار وفقدان ما لا يقل عن 20 مليون إفريقي وظائفه.
- وأخيراً، لا يمكن لأفريقيا والعالم أن يسيرا على هدى مع ما تعودا عليه قبل هذا الوباء الذي يمكن أن تكون له آثاره الخطيرة على مستقبل البشرية بل وعلى التحالفات الدولية القائمة.

أفريقيا والتصدى لجائحة كورونا وتدابيرها

سفير/ د.صلاح حليمة

عضو المجلس المصري للشئون الخارجية
ونائب رئيس المجلس المصري للشئون الإفريقية

فوجئ العالم في مطلع العام الجديد 2020 بجائحة - أي وباء مهلك - غير منظورة، سميت بـ"كورونا" أو "كوفيد-19"، وبتقدير أنها ولدت من رحم فيروس سابق طور نفسه هو سارس تمحورت مهمتها في قتل البشر، وتدمير إقتصاديات الدول، وقهر الشعوب والمجتمعات. لا تعرف تلك الجائحة وطناً أو حدوداً، تتمتع بسرعة فائقة على الانتشار وبقوة غير مسبوقة على القتل والتدمير. وطبقاً لبيانات منظمة الصحة العالمية في أوائل مايو 2020، تجاوز عدد الإصابات في العالم 4 مليون إصابة، والتعافي 37,905 شخص، والوفيات حوالي 300 ألف شخص، بتقدير 85% منهم بالولايات المتحدة وأوروبا الأكثر تضرراً في العالم.

لم يزل الجدل محتدماً عن مصدر الجائحة، هل هي :-

- من صنع بشر في معمل بيولوجي بمدينة ووهان بالصين، ومن ثم تدخل في إطار الحرب البيولوجية كأحد صور أسلحة الدمار الشامل، بانتشارها كوباء مهلك، إذ أضحت أحد مصادر التهديد للأمن القومي للدول بل وللأمن الدولي، بما تستوجب مقاربة دولية في إطار تعاوني للتعامل معها ربطاً بأسلحة الدمار الشامل .

- أم أنها من صنع الطبيعة - وهو ما أكدته منظمة الصحة العالمية - على نحو يتم معه إحياء نظرية "مالتس" للسكان - رغم ما عليها من تحفظات - والتي ترى بأن الأوبئة والأمراض والكوارث الطبيعية تعمل على تحقيق توازناً - في الأصل مختلاً، بين الموارد الطبيعية والاحتياجات البشرية، حيث تتزايد الأولى بمتواليه عديدة بينما تتزايد الثانية بمتواليه هندسية، وبما تستوجب مقاربة دولية في إطار تعاون دولي للتعامل مع مثل هذه الأوبئة لتأمين ذلك التوازن عبر البحث العلمي والتقدم التكنولوجي.

لقد تحول الجدل عن مصدر الجائحة إلى صراع وتبادل الاتهامات بين الولايات المتحدة والصين، ويتجه نحو الصدام السياسي وتساعد حدة الحرب الاقتصادية بينهما، على نحو قد يحدث معه استقطاباً دولياً بين الولايات المتحدة والصين، بما قد يؤثر- بجانب عوامل أخرى - على النظام الدولي الحالي، القائم على العولمة

والقطبية الأحادية. وفي الوقت الذي يسود فيه تقدير بالتوجه نحو نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، يتسم بتعاظم دور الدولة في كافة جوانب الحياة وخاصة البيئية والاجتماعية في عودة إلى ظاهرة القومية، فإن تقديراً آخر على النقيض منه - ربما في تقديرنا هو الأرجح - يقضي بالإبقاء على النظام القائم حالياً مع إصلاح ما فسد منه، وتطويره وتحديثه دون تغييره.

وعلى الرغم من السباق المحموم بين مراكز الأبحاث في دول العالم، وما يتردد عن قرب إكتشاف مصل أو لقاح لوأد الجائحة في أكثر من دولة ومركز أبحاث، بل هناك أحاديث عن استخدام أدوية فعالة في دول مختلفة - من بينها مدغشقر - تم التصريح بها، إلا أن ما أصاب دول وشعوب العالم من أضرار إقتصادية جسيمة تجسدت في حالة غير مسبوقه من الكساد بتراجع الطلب أي الاستهلاك، وتراجع العرض أي الإنتاج مع تراجع معدلات الاستثمار والتجارة الدولية، لينتهي الأمر بانخفاض حاد في معدلات التنمية، وبالتالي إجمالي الناتج المحلي، وإرتفاع معدلات التضخم، وإنتشار البطالة وتزايد معدلاتها، بما يستوجب إعادة النظر في الهيكل الإنتاجي للقطاعات الاقتصادية المختلفة بأولوية التركيز على قطاعات الصحة والتعليم والتكنولوجيا والبيئة والمناخ، والبنية التحتية، وجذب الاستثمارات لتلك القطاعات بجانب قطاع الطاقة والزراعة والمياه. وهي أمور في مجملها تستوجب إعادة النظر في برنامج الأمم المتحدة 2030، وبرنامج الاتحاد الإفريقي 2063 للتنمية المستدامة، وتمحورت أولويات الأخير حول الحوكمة والحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان باستثناء فترة رئاسة مصر عام 2019 التي ركزت على جذب الاستثمارات وضخها في القطاعات الإنتاجية وفي البنية التحتية. وعلى عكس ما يرى البعض أن إحتواء الجائحة، ومعالجة الأوضاع الإقتصادية سيدفع دولاً عديدة إلى الانكفاء داخلياً وستفتكك تجمعات إقليمية كالإتحاد الأوروبي، إلا أنه في التقدير ستدفع أزمة الجائحة نحو تعظيم التعاون بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية وستدفع نحو الإصلاح والتطوير، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية التي وجهت إليها انتقادات لم يتم التيقن منها بعد، بل إن تجاوز حالة الكساد ومواجهة الجائحة تستوجب تعظيم تعاوناً، قائماً جزئياً بالفعل، بين دول وشعوب العالم ومؤسساته وصناده وأجهزته المالية والنقدية القارية والدولية، وفي هذا الإطار يتنامى التوجه نحو الأخذ بمعادلة توازن بين الصحة والاقتصاد، بالتعايش مع الوباء في ظل إجراءات احترازية حتى يتم مواجهته بلقاح ومصل فعال، وبالعودة إلى إحياء الأنشطة الاقتصادية في كافة المجالات لتجاوز حالة كساد مدمرة ودفع عملية التنمية بقوة في ظل معالجات فاعلة لقطاعات الطاقة والغذاء والمياه والصحة والتعليم .

إتصلاً بما تقدم، تتواتر المعلومات عن إنتشار الجائحة في العديد من دول القارة الإفريقية على نحو شمل حوالي 53 دولة من إجمالي 55 دولة . وعلى الرغم من أن عدد المصابين بالجائحة في العالم قد تجاوز الأربعة مليون مصاب، إلا أن إنخفاض عدد المصابين في القارة الإفريقية - والذي يبدو أقل من نظرائهم في القارات الأخرى ومتسماً في صعوده بالبطء نسبياً - إلا أن منظمة الصحة العالمية ترجح بقوة أن إفريقيا ستكون البؤرة الجديدة لتفشي الوباء في ظل ظروف وأوضاع سيئة للغاية، وتدلل على ذلك طبقاً لتقديراتها ، أنه في خلال ستة أشهر قد يصل عدد المصابين بالجائحة إلى حوالي 10 مليون نسمة، وقد يصل عدد الوفيات إلى حوالي 300 ألف شخص بل وقد يزيد. وتضيف أن كل مليون إفريقي لهم عدد(5) أسرة في الرعاية المركزة، وأن عدد الإصابات حتى أوائل شهر مايو تجاوزت 51000 إصابة، وتقدر الزيادة في عدد حالات الإصابة بنسبة تجاوزت الـ 50 %، وتجاوزت حالات الوفاة 2000 شخص، ليقفز عدد الوفيات بنسبة أكثر من 60 % - وتعافى ما يقرب من حوالي 13400 حالة. وقد سجلت دول شمال إفريقيا ما يقرب من 15700 حالة وتليها غرب إفريقيا حوالي 11000 حالة ، وجنوب إفريقيا 6400 حالة، وشرق إفريقيا حوالي 4100 حالة، ووسط إفريقيا حوالي 3800 حالة. تتجلى خطورة وضع الوباء بالقارة الإفريقية مستقبلاً، في تسارع معدل إنتشاره بين شعوب ودول القارة، لإعتبرات موضوعية عديدة ، تجعل من القارة الإفريقية حالة خاصة وفريدة. وتتجسد تلك الخطورة بتقديرات منظمة الصحة العالمية التي تتضمن أنه في حالة عدم إحتواء الوباء قد تصل الإصابات في السنة الأولى إلى ما بين 29 - 44 مليون إصابة، بما يتجاوز الإمكانيات والقدرات الطبية لدول القارة والتي من بين مؤشراتنا أن كل مليون شخص يتوافر لهم 9 أسرة فقط في وحدات الرعاية المركزة .

وقد دفعت تلك الاعترافات - التي سنجئ على ذكرها - إلى تحرك إفريقي مؤسسي عبر وسائل الإتصال على مستوى رفيع، تجسد أبرزه في عقد ثلاث قمم مصغرة تحت مظلة الاتحاد الإفريقي، لوضع رؤية ومقاربة قارية منسقة وشاملة والتحدث بصوت واحد مع التحرك جماعياً بأليات تستهدف مكافحة هذا الوباء ودرء مخاطره، وقد ضمت تلك القمم عدداً من رؤساء دول وحكومات أفريقية - وهم رؤساء دول الترويكاف الإفريقية - وفي مقدمتهم الرئيس عبد الفتاح السيسي عن مصر بجانب رئيسي جنوب إفريقيا وروندا - فضلاً عن رؤساء دول تمثل المناطق الخمس الإفريقية، وفي حضور رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي ورئيس مركز الإتحاد لمكافحة الأمراض، والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية ، كما انعقد المجلس التنفيذي على المستوى الوزاري للاتحاد الإفريقي، فضلاً عن عقد ندوة في جنيف حول التداعيات الاقتصادية

لجائحة كورونا على الاقتصاد الإفريقي وسبل إحتوائها، وجرت مناقشة مماثلة في الأمم المتحدة . وتجدر الإشارة إلى دور إيجابي للمركز الإفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية في منطقة غرب إفريقيا تحت مظلة تجمع الإيكواس، ومثيله في منطقة الجنوب الإفريقي تحت مظلة تجمع السادا، بتنسيق مع منظمة الصحة العالمية في التصدي لانتشار الفيروس على نحو يتعين دعمه وتطويره، وربما إنشاء مناظراً له في المناطق دون الإقليمية الإفريقية الثلاث الأخرى.

واقع الأمر، تواجه دول القارة الإفريقية مستويات متعددة من المخاطر التي تتطلب تبني حزمة متنوعة من الاستراتيجيات في مواجهة هذا الوباء ، الذي يتعزز إنتشاره في إفريقيا بما تشهده من تدهور في الأوضاع الأمنية والحروب والصراعات المسلحة في عدد من دولها، ومحدودية القدرات الاقتصادية للتصدي لتحدي الجائحة، والأوضاع الاجتماعية الفريدة لشعوب ودول القارة في المدن والأطراف في إطار قبلي عشائري.

تعاني الدول الإفريقية من ارتفاع نسبة الفقر، وضعف النظم الصحية، وإزدحام المناطق الحضرية، مع انعقاد الآمال على أن الجو الحار القاتل للفيروس (وهو أمر ليس مؤكداً بعد) وعلى التركيبة السكانية ذات الأغلبية للشباب بما لديهم من قدرات عالية في المناعة تجعل من الإصابة بالفيروس تحت الأسوأ . أما من حيث القدرات الإفريقية من الناحية الاقتصادية على مواجهة الفيروس فإنها تنسم بالهشاشة نسبياً ، فإن حوالي 95 ٪ من إقتصاديات الدول الإفريقية تعتمد على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي يتعذر عليها منفردة مواجهة تلك الجائحة على النحو المنشود، إذ يتطلب الأمر دعماً مالياً، وحشداً تمويلياً، لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والصحية المترتبة على إنتشارها ومواجهتها. كما أن القدرات المعملية والإكلينيكية المتوافره لدى الدول الإفريقية، قاصرة عن مواجهة هذا التحدي، بما يستوجب رفع كفاءتها وقدراتها بشكل فوري، فضلاً عن الأوضاع الأمنية الهشة، سواءً بسبب الصراعات المسلحة والتي تصل إلى حوالي 15 صراعاً إفريقياً/إفريقياً، أو بسبب أنشطة التنظيمات الإرهابية المتطرفة وخاصة في منطقة الساحل، والتي تعقد كل منهما من عمليات مواجهة هذا الخطر الجاثم على القارة، حيث يتطلب إنشاء ممرات إنسانية وتجارية في إطار مواجهة مخاطر انتشار الفيروس. يضاف إلى كل ذلك عبء إقتصادي ضخم على الدول الإفريقية يتمثل في الديون المستحقة عليها والتي تقدر بحوالي 40 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي مما يعزز من ضعف قدراتها على مواجهة هذا التحدي ويدفع نحو المطالبة بإسقاطها .

في إرتباط بمجمل ما تقدم، تبلور التوجه الرئيسي للقادة الأفارقة في محورين،

الأول ، الإعتماد على النفس أي على دول وشعوب القارة الإفريقية بدعم صندوق الاتحاد الإفريقي لمكافحة الجائحة المنشئ بقرار من القمة الأولى وذلك عبر المؤسسات الإفريقية، والعمل على تعزيزه، وأيضاً حث رجال الأعمال الأفارقة والقطاع الخاص على المساهمة في هذا الصدد، حيث تم التوافق على تأسيس إئتلاف رجال الأعمال الإفريقي، لحشد الموارد للإسهام في تنفيذ المشروعات ذات الصلة في إطار المسؤولية المجتمعية تجاه التصدي للجائحة وتطوير القطاع الصحي، وهو ما يعني في المجمل تعاضد جهود مؤسسات الدولة مع دور محوري لرجال الأعمال والقطاع الخاص لمواجهة وباء قاتل للإنسان ومدمر للاقتصاد .

والثاني، مخاطبة الشركاء الدوليين لدعم القارة في مواجهة هذا الوباء، وتواصل التنسيق معهم، خاصة على ضوء ما إنتهت إليه قمة العشرين في 26 مارس 2020، والتي تناولت دعم الاقتصاد العالمي بحوالي 5 تريليون دولار، في إطار رصد مخاطر جديدة على إفريقيا بسبب النظم الصحية، وعدم قدرة الاقتصاديات الإفريقية على مواكبة مكافحة الوباء، مما دفعهم بالفعل نحو المطالبة بإسقاط الديون، وتقديم حزمة مساعدات عبر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الإفريقي(عرض البنك 3 مليار دولار). وهو ما تقدمت به بالفعل دولاً إفريقية وطبقاً لتقديرات الاتحاد الإفريقي ستحتاج الدول الإفريقية إلى ما يقرب من 130 بليون دولار في إطار التصدي للوباء المهلك للإنسان والمدمر للاقتصاد، والذي يكلف القارة فقد 20 مليون وظيفة.

وقد تواكب مع التحركات الإفريقية، والدولية، موقفاً داعماً من الأمم المتحدة عبر تصريحات لسكرتيرها العام، وجّه خلالها نداءً دولياً لوقف إطلاق النار للإسهام في وقف إنتشار الجائحة باعتبارها عدواً مشتركاً، كما يتجه مجلس الأمن نحو التوافق على مشروع قرار بأن الجائحة تهديد للإنسانية وللأمن والسلم الدوليين مع المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار في مناطق الصراعات المسلحة، في إطار تضامن دولي شامل لمواجهة هذا الوباء.

لقد كانت أكثر المناطق الإفريقية إصابة وتضرراً من هذا الوباء مناطق شمال وغرب إفريقيا، والجنوب الإفريقي، على التوالي. واتخذت كل دول القارة الإفريقية حزمياً من الإجراءات الوقائية والاحترازية لاحتواء الوباء، وأخرى مالية ونقدية ذات طبيعة تحفيزية للحد من تداعياته الاقتصادية والاجتماعية، وهو الأمر الذي أثر بالسلب على الاحتياطي بالبنوك المركزية. وتراوحت الإجراءات الاحترازية ما بين فرض الحجر الصحي، حظر التجوال، وإعلان حالة الطوارئ، غلق الحدود، وقف الرحلات الجوية، فرض قيود على السفر، إغلاق المدارس والجامعات، منع التجمعات، ووقف الأنشطة الرياضية، وإغلاق المطاعم والمقاهي، وقف الصلاة في

الجوامع والكنائس. وفيما يتعلق بالحزم المالية والنقدية فقد كان من أبرزها إجراءات تتعلق بتأجيل سداد الضرائب المستحقة، فوائد القروض، خفض معدلات الفائدة، مبادرات وبرامج لدعم الفقراء والتكافل معهم، الحد من السحب النقدي اليومي، مع رصد دعم مادي لقطاع الصحة يشمل جميع مكوناته لرفع قدراته على المواجهة.

مجمل القول أن دول وشعوب العالم ومن بينها دول وشعوب القارة الإفريقية أمام تحدي غير مسبوق، حيث تواجه :-

1 - عدواً غير مرئي قاتل للحياة البشرية ومدمر للحياة الاقتصادية ومشتت للحياة الاجتماعية، يطال الأمن القومي والدولي، ويمكن إدخاله وتناوله من هذا المنطلق ضمن أسلحة الدمار الشامل لوأده والتعامل معه، في إطار تعاوني كأحد صور أسلحة الحرب البيولوجية، التي يتعين حظرها تماماً، وربما في إطار يتراجع معه سباق التسلح عالمياً ويتقدمه سباق العلم والتقدم التكنولوجي بما يؤمن الحياه البشرية، ويدفعها نحو الازدهار .

2 - أهمية التعاون الإقليمي والدولي في مواجهة هذا التحدي، لدعم وتطوير القطاعات الاقتصادية خاصة القطاع الطبي والتعليمي والطاقة والمياه مع التركيز على البحث العلمي والاهتمام بقطاع البيئة والمناخ مع إمكانية إطلاق عليها مصطلح قضايا الأمن الناعمة، وهو الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في أوليات برنامج الأمم المتحدة 2030، والاتحاد الإفريقي 2063 .

3 - تعاضد دور الدولة في تأمين حسن سير العمل وإنتظامه في أنشطة تلك القطاعات، وإجراء الاصلاحات الاقتصادية وما تتطلبه من تحديث وتطوير في الهياكل الاقتصادية بالتعاون مع القطاع الخاص وبدعم من المؤسسات والصناديق المالية الدولية وكذا من الدول المانحة، وما يستوجب ذلك من إسقاط الديون المستحقة على الدول الإفريقية، والسعي نحو إنهاء الصراعات المسلحة في عام إسكات البنادق بإفريقيا .

4 - إيجاد صيغة متوازنة للتعايش، بين جائحة كورونا في ظل إجراءات الغلق والحظر والاحترازية لحين التوصل إلى لقاح ومصل للقضاء عليه، وبين عودة كافة الأنشطة الاقتصادية إلى الحياة الطبيعية وبمعدلات متعاضمة للقضاء على حالة الكساد المتفشية .

5 - التقدير بأن عالم ما بعد الكورونا سيتجه إلى إصلاح النظام الدولي القائم حالياً وتطويره وتحديثه، دون الوصول إلى حد تغييره على نحو لا يبدو معه الأمر أننا أمام مولد نظام دولي جديد مختلف جذرياً عن النظام القائم حالياً، مع ترجيح إعلاء مكانة القيم الانسانية والاجتماعية في إطار التعاليم السماوية .

تداعيات أزمة وباء كورونا علي منطقة الخليج

سفير/رخا أحمد حسن

عضو المجلس المصري للشئون الخارجية

انتشر وباء كورونا المستجد بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى في منطقة الخليج باختلاف إجراءات مواجهته ومداهما من حيث الرعاية الصحية للمصابين والوقاية، والمستشفيات وأطقم الأطباء والتمريض والأدوية المساعدة في العلاج أو التخفيف من حدة الاصابات، ومن حيث الأوضاع الاقتصادية وقدرتها على امتصاص الآثار السلبية لتوقف العديد من الأنشطة الصناعية والخدمات والسياحة وإغلاق المطارات والحدود البرية والجوية والبحرية، وتعطيل آلاف العمال خاصة العمالة المؤقتة الوافدة في دول الخليج العربية.

وأدى انتشار وباء كورونا في العالم إلى مضاعفة آثاره الاقتصادية على جميع الدول ولم تعد المشكلات الاقتصادية والمالية شأناً داخلياً وإنما يرتبط تفاعلياً مع ما يحدث في معظم دول العالم وبصفة خاصة الدول والمجموعات ذات الأوزان الاقتصادية الكبيرة ولم تعد الأزمات الاقتصادية والمالية محلية ومن ثم فإنها تتطلب مزيداً من التعاون الدولي ومساهمة المنظمات المالية الدولية خاصة صندوق النقد والبنك الدوليين.

وتعد منطقة الخليج من المناطق التي لحقت بها أضراراً كبيرة نتيجة انخفاض أسعار البترول بما يتجاوز 50 ٪، حيث تعتمد دول المنطقة بصورة أساسية على عائداتها من صادرات البترول والغاز. وكان لذلك تداعيات مؤثرة على إيران ودول الخليج العربية، نتناولها بايجاز فيما يلي:

إيران:

ظهر فيروس كورونا المستجد في إيران قبيل الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 21 فبراير 2020. ولم تعترف السلطات بانتشاره إلا بعد وفاة أربعة مصابين به، وأنكرت انتشاره خوفاً من عدم إقبال الناخبين علي التصويت، واتهمت من أسمتهم بالأعداء بالترويج للشائعات للتأثير السلبي على الانتخابات. وقد أثر ذلك على نسبة المشاركة في التصويت رغم أنها بلغت نحو 42 ٪ وحقق التيار الأصولي تفوقاً فيها على تيار الإصلاحيين والمعتدلين.

ولم تبدأ السلطات الإيرانية في إنجاز الاجراءات الاحترازية والتعقيم ضد فيروس كورونا إلا بعد انتشاره في إيران على نطاق كبير وأصبحت بؤرة لوباء كورونا في منطقة الخليج والشرق الأوسط. وبدأت عمليات الإغلاق في معظم المدن الإيرانية وفرض قيود على المواصلات وحركة الناس والأسواق وإغلاق المدارس والجامعات وصلاة الجمع والجماعة والأنشطة الرياضية.

وقد تم تخفيف هذه الإجراءات إزاء الحاجة الماسة إلى عودة الأنشطة الاقتصادية والتجارية لأهميتها القصوى للعمالة المؤقتة، وسعت إيران إلى الموازنة ما بين الاجراءات الاحترازية لمواجهة وباء كورونا، واستمرار عجلة الاقتصاد والخدمات وخصصت الحكومة ما يعادل عشرة بلايين دولار أمريكي لتعويض الخسائر ومساعدة الفئات الفقيرة والمحتاجين من الشعب. ووافق المرشد الأعلى أن تأخذ الحكومة ما يعادل مليار دولار أمريكي من صندوق التنمية الوطني لمواجهة آثار وباء كورونا.

ويلاحظ أن تفشي وباء كورونا في إيران جاء على حالة من الاحتقان الداخلي تمثلت في الآتي:

- أزمة ثقة بين النظام وشرائع عريضة من الشعب لاستمرار الأزمة الاقتصادية وعدم وفاء النظام بوعوده في التنمية وتحسين مستويات المعيشة.
- تراجع كبير في شعبية الاصلاحيين والمعتدلين لاستمرار التضيق على الحريات العامة والأزمة الاقتصادية الخانقة وتزايد نسبة البطالة والتضخم.
- لجوء الحرس الثوري إلى العنف المفرط في مواجهة المظاهرات السلمية وسقوط أعداد من القتلى.

- الاستياء من تمادى مجلس صيانة الدستور في رفض آلاف المرشحين الإصلاحيين والمعتدلين للانتخابات البرلمانية، وصدور هتافات ضد المرشد الأعلى وحرق صورته. يضاف إلى هذه العوامل الداخلية عوامل أخرى منها:
- الآثار الكبيرة للعقوبات الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد الإيراني.
- انخفاض الطلب العالمي على البترول والغاز مع انتشار وباء كورونا وآثاره.
- توقف السياحة الدينية وسياحة القنص من دول الخليج والأقليات الشيعية في الدول الأخرى.

- التكاليف الإضافية على الميزانية الإيرانية العامة لمواجهة آثار وباء كورونا.

طلب إيران مساعدات:

إزاء اشتداد الأزمة الاقتصادية طلبت إيران المساعدة من عدة جهات منها :

- طلبت من الاتحاد الأوروبي بذل مساعي لدى واشنطن لتخفيف العقوبات الاقتصادية على إيران في مواجهة تداعيات أزمة وباء كورونا، ولم تستجب واشنطن لهذه المساعي، وعرضت تقديم مساعدات مباشرة لإيران إن هي طلبت ذلك من واشنطن. وقد ردت إيران بأن هذا فيه إذلال لها ولن تقدم عليه. وقال الرئيس حسن روحاني أن إيران تواجه فيروس كورونا وفيروس العقوبات الأمريكية.
- تقدمت إيران بطلب مساعدة من صندوق النقد الدولي بمبلغ خمسة مليارات دولار أمريكي ولكن الصندوق وافق على طلبات الدول الأخرى التي تقدمت مع إيران ولم يوافق على طلبها. واتهمت طهران واشنطن بأنها وراء هذا الرفض وفيه إجحاف وعدم مساواة بين إيران والدول الأخرى.
- نشط الاتحاد الأوروبي آلية "انستكس" للتعامل التجاري والمالي مع إيران لتفادي توقيع عقوبات على شركات هذه الدول من قبل الولايات المتحدة، وتطالب إيران أن تشمل هذه الآلية البترول والغاز الإيراني.
- حصلت إيران حتى أواخر إبريل 2020 علي 28 شحنة من المساعدات الطبية والأجهزة والكمادات الصينية لمواجهة وباء كورونا.

انتشار إيران في المنطقة:

تقلق استراتيجية إيران للانتشار في المنطقة القوى الإقليمية والدولية، وتعمل هذه القوى على تحجيم هذا الانتشار، بل إن أمكن إخراج إيران من المناطق المنتشرة فيها. ولكن ما زالت إيران متمسكة بمواقعها فلم تؤثر الضغوط الأمريكية والإسرائيلية وغيرها على استمرار دعمها لحزب الله في جنوب لبنان، رغم ما أحدثته العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران، وتداعيات أزمة كورونا على كمية ومدى هذا الدعم ولكنه مستمر.

كما أن التحالف الإيراني السوري مستمر منذ حكم الرئيس الراحل حافظ الأسد، وتقدم إيران الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي والثقافي إلى نظام الرئيس بشار الأسد على مدى تسع سنوات من اندلاع الأزمة السورية وأصبح لإيران مركزاً قوياً في سوريا ولا يُتوقع أن يتزعزع في المستقبل القريب رغم الضغوط الأمريكية والإسرائيلية وبدء ظهور تنافس ومزاحمة بين روسيا وإيران على إعادة الإعمار في سوريا بعد إنجاز التسوية السياسية، بل ظهرت بوادر اختلاف بينهما حول أولوية الحل السياسي أم استكمال الحل العسكري على ضوء المكاسب الكبيرة التي تحققت وتميل إيران والنظام السوري إلى المضي في استكمال الحل العسكري. وتحاول روسيا الضغط على الرئيس الأسد لاستكمال الحل السلمي في ظل ما تواجهه إيران من أزمات.

وإن حالة الاحتقان الشديدة والمقاطعة الدبلوماسية بين السعودية وإيران والتوتر مع البحرين والفتور السياسي مع الإمارات العربية، لم توقف العلاقات الاقتصادية والتجارية بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، واستمرار العلاقات المتميزة مع عمان وقطر، وعلاقات عادية مع الكويت وعلاقات تجارية قوية مع الإمارات العربية التي بدأت حواراً غير مباشر مع ايران.

وتحتفظ ايران بتقل خاص في العراق تدعم قوى منذ الغزو الأمريكي للعراق حتى الآن. وقد شاركت إيران بفعالية بالسلاح والأفراد من خلال الحشد الشعبي العراقي في محاربة داعش خاصة في الموصل وذلك دون اعتراض أو ممانعة من الولايات المتحدة. وأصبح العراق أرضاً للمنافسة والصراع بين طهران وواشنطن ولم تؤثر على ايران العقوبات الاقتصادية الأمريكية بل استثنى العراق من الالتزام ببعض بنود المقاطعة الأمريكية لاحتياجه بحكم الجوار إلى العديد من السلع الإيرانية. ولا يتوقع أن يحدث في المستقبل القريب تغيير أساسي في السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة أو السعودية أو مناطق الانتشار الإيرانية في العراق وسوريا ولبنان واليمن، إلا إذا جاء أي تغيير في إطار مقاربات وتسويات علناً أساس المصالح المشتركة، وعدم وضع إيران في موقف المحاصر المدفوع إلى تقديم تنازلات بلا مقابل تحت ضغوط اقتصادية وعسكرية، لأن ذلك يتوافق مع رفع إيران شعار التحدي لمواجهة الأخطار المحدقة من أجل المحافظة على أمنها واستقرارها الداخلي، وهو أقوى عوامل حدوث تغيير من عدمه.

دول الخليج العربية:

دخل فيروس كورونا المستجد إلى دول الخليج العربية عن طريق رحلات الطيران بينها والصين وأفراد الجاليات الأجنبية فيها أو السياحة. وقد أدى الانتشار السريع لوباء كورونا في إيران إلى مسارعة دول الخليج العربية إلى اتخاذ كافة الاجراءات الاحترازية لمواجهة الوباء وإغلاق المطارات والحدود بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى. وسارعت السعودية بوقف رحلات العمرة والصلوات في المسجد الحرام رغم ما في ذلك من خسائر مادية كبيرة لعدة قطاعات سعودية في جدة ومكة والمدينة خاصة في أشهر قمة رحلات العمرة وهي أشهر رجب وشعبان ورمضان. ولوحظ أن انتشار وباء كورونا كان تحت السيطرة في الكويت وعمان، ولم ينتشر بصورة كبيرة في باقي دول مجلس التعاون الخليجي، ووصل إلى اليمن متأخراً عن دول شبه الجزيرة العربية الأخرى وأن وصوله أثار مخاوف كبيرة لهشاشة المنظومة العلاجية والصحية والاقتصادية في اليمن.

وانتقلت عدوى وباء كورونا من إيران إلى العراق عبر الحدود وزيارات أفواج من الإيرانيين للعبّات المقدسة في النجف وكربلاء، وسارعت الحكومة العراقية بوقف هذه الزيارات. كما أدت الإجراءات الاحترازية وفرض القيود على الحركة والعمل والمصانع والمصالح العامة، والخوف من الإصابة بالعدوى، إلى توقف المظاهرات وما شهده العراق من أعمال عنف دموية بين الطوائف السياسية والعقائدية كل منها مدفوع بطائفة داخلية أو قوى إقليمية أو دولية، وأمكن نتيجة هذه الإجراءات الاحترازية جعل الصراع السياسي على تشكيل حكومة عراقية جديدة يكون داخل أماكن مغلقة وبين قيادات وزعماء هذه الطوائف. وقد أدى الوباء وتبعاته الاقتصادية إلى تشكيل حكومة عراقية جديدة في 7 مايو 2020 بعد أكثر من خمسة أشهر من المحاولات.

الآثار الاقتصادية لوباء كورونا:

تعتمد اقتصاديات دول الخليج العربية على صادراتها من البترول والغاز. وقد انخفضت أسعار البترول في الأسواق العالمية بنسبة تجاوزت نحو 50 ٪، بسبب وفرة المعروض من البترول من ناحية، وحالة الإغلاق التي شملت معظم دول العالم بسبب أزمة وباء كورونا. وكانت روسيا ترفض طلب دول أوبك تخفيض الإنتاج للمحافظة على استقرار الأسعار، ولكنها تحت ضغوط أزمة وباء كورونا والانخفاض الكبير في أسعار البترول وافقت مع أوبك على خفض الإنتاج بمعدل 10 مليون برميل يومياً اعتباراً من أول مايو 2020 للمحافظة على استقرار الأسعار.

• وقد أدى انخفاض أسعار البترول وإجراءات الإغلاق داخلياً وعالمياً إلى انخفاض الميزانيات العامة في معظم دول الخليج بحوالي 10 ٪ وتأثير ذلك بالاستغناء عن أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية لدى هذه الدول، وانخفاض تحويلات العاملين الأجانب إلى دولهم، وارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج الاجمالي القومي في دول الخليج والشرق الأوسط.

• زيادة أعباء النفقات غير المتوقعة، سواء لمكافحة وباء كورونا وعلاجه، أو رعاية الفئات الفقيرة والعمالة غير المنتظمة، ودعم بعض المؤسسات الاقتصادية ذات الأهمية الاقتصادية أو الاجتماعية.

• تخفيض أسعار الفائدة، وتخفيض مستوى الاحتياطي النقدي الأساسي.

هذا إلى جانب الآثار التعليمية جراء إغلاق المدارس والجامعات، وتوقف الأنشطة الرياضية وغيرها. وهو ما يؤدي إلى خسائر كبيرة، إلى جانب تكاليف إعادة العالقين من مواطني هذه الدول في الخارج نتيجة إغلاق المطارات، وإعادة العالقين الأجانب لدى دول الخليج العربية إلى دولهم.

وقد اتخذت بعض الدول إجراءات تقشفية ومنها السعودية حيث خفضت برامج خطة 2030 بنسبة 10٪ وسمحت للهيئات والمؤسسات والقطاع الخاص بتخفيض الرواتب والأجور بنسبة لا تزيد عن 40٪ وأنه بالإمكان منح إجازات للعاملين بمرتب أو بدون مرتب بالاتفاق معهم. ووقف صرف علاء المعيشة لجميع الموظفين والعاملين، وزيادة ضريبة القيمة الإضافية من 5٪ إلى 15٪ وعدة إجراءات مالية أخرى.

وأكد البنك المركزي الكويتي أن الاحتياطي النقدي آمن، وأنه لا خوف على الدينار الكويتي رغم أزمة وباء كورونا وتداعياتها الاقتصادية والمالية. كما نسق البنك المركزي الإماراتي مع جميع البنوك العاملة في البلاد بشأن خطة الدعم الاقتصادي التي تقدر بنحو 69 مليار دولار أمريكي لتلبية طلبات السيولة من البنوك وتخفيف اعباء وباء كورونا عن الشركات والأفراد.

إن دول مجلس التعاون الخليجي رغم ما تتحمله من أعباء نتيجة الآثار الاقتصادية لتداعيات وباء كورونا إلا أن لديها أرصدة وموارد تجعلها قادرة على اجتياز الأزمة خلال عامين أو يزيد قليلاً وذلك على العكس من إيران التي قصمت الأزمة أوضاعها الاقتصادية الصعبة أساساً. ويبقى العراق بصراعاته التي تضيع معظم موارده وتعطيل عمليات إعادة البناء والتنمية واحتياجه العاجل إلى قروض داخلية وخارجية واستثمارات، واليمن بالحرب القائمة فيه وموارده الفقيرة واختلاط الشؤون الداخلية بالتدخل الإقليمي والدولي.

الآثار السياسية:

يمكن إيجاز الآثار السياسية لأزمة وباء كورونا على دول الخليج العربية على

النحو التالي:

• لقد أدت إجراءات الإغلاق وأعباء مواجهة وباء كورونا الصحية والاقتصادية إلى تركيز كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي على شئونها الداخلية لمحاصرة الوباء وتداعياته وذلك باستثناء موافقة دول المجلس على اقتراح الكويت بإنشاء شبكة أمن غذائية خليجية متكاملة موحدة لتحقيق الأمن الغذائي النسبي لدول المجلس. ومطالبة بعض الكتاب بدعم التعاون بين دول المجلس لمواجهة أزمة وباء كورونا وتداعياتها إزاء ضعف دور المنظمات الدولية والاقليمية.

• إعلان دول التحالف لدعم الشرعية في اليمن وقف إطلاق النار من جانب واحد استجابةً لنداء الأمين العام للأمم المتحدة لتوجيه الجهود لمكافحة انتشار وباء كورونا في اليمن الذي لا يحتمل مواجهة الأزمة لا صحياً ولا اقتصادياً. ولكن الحوثيين اشترطوا فك الحصار عن مطار صنعاء وميناء الحديدة وأن يمتد وقف إطلاق النار

ليشمل كل الأراضي اليمنية ولم يعلنوا قبولهم رسمياً لوقف إطلاق النار رغم ترحيبهم ببدء الأمين العام للأمم المتحدة.

• استمرار مقاطعة السعودية والإمارات والبحرين ومصر لقطر، وهو ما يلقي بظلاله على أنشطة مجلس التعاون الخليجي وتعطيل كل اجتماعاته مع المجالس والمجموعات الإقليمية الأخرى سواء الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أو روسيا أو الآسيان، وحدث حالة من الانقسام المستتر داخل مجلس التعاون الخليجي بشأن المصالحة والعلاقات مع قطر، ويوقف الوساطة الكويتية بين قطر والدول المقاطعة لها .

• استمرار التوتر وقطع العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران، وترى عمان، وتشاركها الرأي الكويت وتميل إلى رأيها الإمارات العربية، أنه من الأفضل التهدئة مع إيران وتفعيل مبدأ حسن الجوار من منطلق المصالح المشتركة بين دول الخليج العربية وإيران، ولكن ذلك دون إحراز مقاربات عملية في هذا الاتجاه، واستمرار التشكيك في طرح إيران عدة مبادرات للحوار مع السعودية.

• بقاء العراق منطقة صراع بين ايران والولايات المتحدة، وإفسادها كل محاولات العراق للنأي عن هذا الصراع وتنمية وتقوية الارتباط العربي مع حسن العلاقات والتعاون مع إيران.

• عدم استجابة السعودية وبعض الدول الخليجية العربية الأخرى لمطلب إعادة سوريا إلى مقعدها في جامعة الدول العربية. ورغم أن قرار وقف عضويتها لم يصدر بالإجماع إلا أن بعض الدول تتمسك بأن تكون عودتها للجامعة العربية بالاجماع أو بتوافق الآراء دون اعتراضات.

• ستبقى العلاقات القوية في كافة المجالات بين دول الخليج العربية والولايات المتحدة مع اتجاه هذه الدول إلى التطبيع تدريجياً مع إسرائيل.

الخلاصة :

لقد أحدث وباء كورونا أثراً صحياً واقتصادية واجتماعية وإنسانية وسياسية في منطقة الخليج بأن سادت حالة من الهدوء النسبي، وقد تمتد هذه الآثار لبعض الوقت إلا أنه من الملاحظ أنها لم تحدث حتى الآن تغييرات أساسية في السياسات لمختلف دول المنطقة تجاه القضايا والأزمات الرئيسية. وقد يؤدي المزيد من تفاعل الآثار الاقتصادية والمالية للإنجازات تغيير في السياسات والمواقف ولكن هذا يتطلب مقاربات وتجاوباً إيجابياً من جميع الأطراف والبعد عن حسابات المكسب والخسارة على المدى القصير والعمل من أجل المكاسب للجميع على المدى الطويل.

”إدارة إسرائيل لأزمة جائحة كورونا وتداعياتها الداخلية والإقليمية والدولية“

السفير/حازم خيرت

عضو المجلس المصري للشئون الخارجية

إسرائيل ”الدولة“ التي تتمتع بحصانة دائمة ترعاها حليفتها الولايات المتحدة، وتفرض سياسات الأمر الواقع كما تشتهي، وتضرب بعرض الحائط قرارات الشرعية الدولية، لم تفلت هذه المرة من ضربة الاقدار شأنها شأن غيرها، فضربتها جائحة كورونا كغيرها من البلدان، وأودت بحياة حوالي 281 إسرائيلياً من مجموع حوالي 16757 مصابين بالفيروس، حتى تاريخ تحرير هذا المقال، مما أفضى إلى حالة من الارتباك داخل ”دولة“ إسرائيل التي لا يتجاوز عدد سكانها 9 مليون نسمة.

الموساد يتولى القيادة:

وبحسب ما هو متاح من معلومات، تحاول إسرائيل العودة إلى الحياة الطبيعية من جديد بعد أن انخفضت وتيرة العدوى على أمل ألا يكون هناك موجة ثانية من الوباء، إلا أنها اخفقت في البداية في إدارة الأزمة من خلال الاستباق بوضع إستراتيجية من جانب وزارة الصحة تحد من انتشار الوباء، الأمر الذي دفع، أو بمعنى أدق، فرض على الأجهزة الأمنية سرعة الففز إلى المشهد، إذ قرر نتانياهو إقامة غرفة عمليات خاصة لأزمة كورونا أوكل قيادتها إلى رحلة المقرب ورئيس الموساد ”يوسي كوهين“، على أن يقود عمليات التنسيق مع الهيئات الطبية المعنية وبالتعاون مع وزارتي الدفاع والصحة. وكانت أول مهمة لكوهين – بعلاقاته المتعددة- هي تأمين التزود بكل المستلزمات الخاصة والمعدات الطبية ومعلومات حول ما توصل إليه الآخرون من أبحاث من شتى أنحاء العالم سواءً سراً أو علناً.

ويمكن تفهم أسباب الاخفاقات في البداية وزيادة نسبة المصابين والوفيات سواءً بالأخذ في الاعتبار أنه ما من دولة بالعالم – بما فيها الولايات المتحدة ذاتها – كانت مستعدة لمواجهة هكذا تحدٍ غير مسبوق في نوعيته وحجم تأثيره بسبب غموض الفيروس وسرعة تحوره، أو لأسباب تتعلق بطبيعة المجتمع الإسرائيلي ومدى إلتزامه بالقواعد في مواجهة الأوبئة ولاسيما اليهود المتشددین وهو ما سنعرض له لاحقاً. وقد اتخذت الآلية التي وضعها نتانياهو استراتيجية تحرك تركزت على عدة محاور،

أولها: الجانب اللوجستي وما يرتبط بذلك من احتياجات ومعدات طبية، وخاصة المتعلقة بالكشف عن الفيروس وكذا الكمادات التي تمنع من انتشار الفيروس والدراسات العلمية المرتبطة به، وثانيها: الإجراءات الاحترازية الداخلية بما في ذلك تطبيقات التعقب وتوفير قاعدة بيانات وأيضاً استخدام الجيش في فرض حظر التجول والإغلاق الكامل لكافة المنشآت خاصة في موسم عيد الفصح اليهودي وعيد القيامة. وفي هذا الإطار، قامت الحكومة الإسرائيلية بالعمل على توفير الاحتياجات الطبية ونقل المعلومات عن تجارب الدول الأخرى، فاستطاع رجل نتانيا هو المقرب "يوسي كوهين" أن يجلب من عدة دول المعدات الطبية والأدوية من دول مثل الصين واليابان وألمانيا وإيطاليا والهند وتركيا، كما كلفت الحكومة الإسرائيلية جهاز الأمن الداخلي "الشاباك" بجمع بيانات المواطنين، مع توفير قاعدة الاتصالات بين كل قطاعات الدولة المتخصصة بهدف مراجعة الحالة الصحية في بعض المناطق، وتعقب أجهزة الهواتف وأماكن المصابين. الجيش الإسرائيلي أيضاً تم تكليفه بالمشاركة في إدارة أزمة كورونا بإستعداد 2000 من أفراد الإحتياط للمشاركة في مقاومة انتشار الفيروس مع الاستعداد لاستدعاء قوات إضافية حال استلزم الأمر ذلك، كما تم أيضاً تكليف وحدة المناظرة في الاستخبارات العسكرية "أمان"، بمساعدة وزارة الصحة في إيجاد برامج وتطبيقات جديدة ومبتكرة لمواجهة الفيروس في مناطق مختلفة بإسرائيل.

على هذا يمكننا القول أنه لأول مرة في تاريخ إسرائيل تقتحم الأجهزة الأمنية والاستخباراتية مهاماً لا تمت بصلة للعمليات الأمنية ومكافحة ما يوصف بالإرهاب، فهي الآن غدت تسخر قدراتها التكنولوجية لمواجهة فيروس كورونا الذي انتشر بشكل تصاعدي ودراماتيكي في إسرائيل وتمخض عنه أيضاً تطبيق حالة الطوارئ بغية تقييد الحركة والنشاط في المجال العام، إضافة إلى غلق الحدود واستخدام الوسائل الرقمية من أجل تحديد مكان وجود مرضى كورونا وعزلهم وفرض عقوبات لمن لا يلتزم بالحجر الصحي.

كل تلك الإجراءات غير المسبوقة، خاصة ذات الطابع التكنولوجي، وأعني بها خاصية تعقب أجهزة الهواتف وأماكن المصابين، أثارت ردود فعل سياسية واسعة ما دفع "القائمة العربية المشتركة" في الكنيست لتقديم شكوى إلى المحكمة العليا الإسرائيلية ضد القرار بسبب التخوف من استخدام التقنيات في أمور أمنية وسياسية غير ذات صلة بالأزمة الحالية.

الطموح الإسرائيلي للتوصل إلى اللقاح:

تبنّت إسرائيل ومنذ سنوات وخاصة في عهد نتانيا هو إستراتيجية دعائية

واستعراضية حول تقدمها واختراقاتها في المجالين العلمي والتكنولوجي، وذلك بهدف جذب دولاً كثيرة في المنطقة للتقارب معها والاستفادة منها، وهو ما حقق لإسرائيل بلا شك نجاحاً بالخروج من عزلتها الإقليمية والدولية دون تقديم تنازلات سياسية، وقد جاءت جائحة كورونا المستجدة لكي تكون فرصة مواتية لإسرائيل للتوصل إلى علاج للقضاء على هذا الفيروس القاتل خاصة أن الدول المتقدمة لم تتوصل إلى لقاح أو دواء خالص يقضي على المرض، وإذا توصلت إسرائيل إلى اللقاح أو العلاج، فتكون أولى الدول التي حققت إنجازاً عالمياً، وأنهت أزمة لم يشهدها العالم منذ بداية القرن الماضي، وهو ما يحقق لها طموحاتها والنفوذ الذي تسعى إليه لتكون الدولة الأكثر تقدماً و منصة لإنقاذ حياة البشر من الفيروس القاتل.

وقد كلفت وشجعت الحكومة عدداً كبيراً من العلماء والمتخصصين ووفرت لهم كافة الإمكانيات لتطوير علاج الفيروس وخاصة معهد البحوث البيولوجية الإسرائيلي الذي توصل مؤخراً إلى لقاح وطلب براءة اختراع لـ 8 أجسام مضادة لفيروس كورونا المستجد من أجل تطوير اللقاح الفعال لمرضى (كوفيد - 19). وبمجرد تسجيل براءة الاختراع سيلجأ الباحثون في المعهد إلى الشركات الدولية بغرض إنتاج الأجسام المضادة بكميات تجارية، حيث سيتم استخدام الأجسام المضادة لعلاج الفيروس.

مأزق اليهود المتزمتين (الحرديم):

كانت الحكومة الإسرائيلية قد اصطدمت بأزمة كبيرة مع بداية انتشار الفيروس بسبب عدم التزام اليهود المتزمتين (الحرديم) لتعليمات الحكومة وتمسكهم بشرائعهم ومعتقداتهم الدينية التي أدت بطبيعة الحال إلى تفشي الفيروس، وذلك مثل تأدية الصلاة جماعة، وإقامة حفلات الزواج، والجنائز وسط الاكتظاظ السكاني، وعدم قبولهم بأي حال تطبيق قواعد التباعد الاجتماعي، الأمر الذي تفرضه طبيعتهم التي ترفض الاندماج في المجتمع الإسرائيلي، وتميل للعيش ضمن مجتمعات مغلقة ومنعزلة ترفض وتحرم جميع وسائل الاتصال الحديثة ولا تطلع على أخبار العالم اكتفاءً بالنزr اليسير من المعلومات التي تردهم عن طريق الملصقات الدينية وتوجيهات كبار الحاخامات الذين يرونهم معصومين من الخطأ، وتوهماً بأن التوراة ستحميهم، وأن مبادئ تطبيق القوانين العلمانية هي نازية ومعادية للسامية. فكان من الطبيعي بسبب هذا التفكير السقيم أن يحول الأحياء التي يسكنوها إلى بؤر للفيروس، فأصيب منهم زهاء 50 ٪ من إجمالي المصابين في إسرائيل رغم أنهم يمثلون 12 ٪ فقط من التعداد السكاني الإسرائيلي.

الوضع الكارثي لتلك الفئة دفع الحكومة الإسرائيلية إلى اتخاذ إجراءات مشددة تجاههم، وأجبرت كبير الحاخامات "حاييم كتاتفسكي" بالتوجيه بمنع الصلاة في مجموعات وإغلاق المدارس الدينية والمعابد وتقليل عدد المصلين في حائط المبكى. والغريب في الأمر أن وزير الصحة الإسرائيلي "يعقوب ليتسمان" وهو حاخام حريدي اتخذ في البداية نفس النهج المتمزمت وخالف تعليمات الطوارئ الاحترازية التي كانت وزارته مسئولة عنها وتفود تنفيذها، فأصيب هو وزوجته بالفيروس.

التداعيات الاقتصادية:

رغم ما حققته إسرائيل في السنوات الأخيرة من طفرة نوعية على صعيد النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، واعتمدت خلالها على التقنية المتقدمة والتصنيع في مجالات مختلفة، فضلاً عن الاكتشافات الحديثة لاحتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي على سواحلها، والدور الريادي لصناعة الطاقة الشمسية، والتركيز على جودة التعليم الجامعي والذي كان عاملاً رئيسياً للطفرة التكنولوجية المتقدمة والتنمية الاقتصادية السريعة، إلا أنه ومما لا شك فيه فإن جائحة كورونا أثرت سلباً على الاقتصاد الإسرائيلي شأنها شأن البلدان الأخرى، وبات هناك هاجس تكرار تجربة الركود الاقتصادي الذي شهدته إسرائيل بعد هزيمتها في حرب أكتوبر 1973 والتي ضربت الاقتصاد لمدة امتدت إلى حوالي عشر سنوات.

وتقدر المؤسسات المالية في إسرائيل أن تؤدي الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة إلى خسارة الناتج المحلي الإجمالي حوالي 117 مليار شيكل (الدولار يساوي 3.5 شيكل إسرائيلي) بنهاية العام في حالة التعافي السريع، أما في حالة امتداد الأزمة واستمرار الإغلاق، فقد تصل إلى خسارة قدرها 133 مليار شيكل. وبسبب الانخفاض في التسوق والأجور، ستكون هناك فجوة في تحصيل الضرائب من 70 إلى 81 مليار شيكل، ومع زيادة مخصصات البطالة التي تدفعها الحكومة الإسرائيلية للمتضررين من الأزمة، فقد يصل العجز في الموازنة إلى 173 مليار شيكل، أي أكثر من 10 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ويبدو أن الحكومة الجديدة والتي تشكلت بعد مراثون طويل ستواجه في بداية عملها أصعب الملفات، وهو كيفية الخروج من الأزمة الاقتصادية وتجنب المزيد من التدهور، ولذلك فإنه من المتوقع أن تبادر بتخفيف الإجراءات والبدء في عودة الاقتصاد إلى النشاط مجدداً والرجوع إلى الحياة الطبيعية من جديد، لاسيما وأن وتيرة العدوى أخذت في الانخفاض، حتى وفي حال وجود موجة ثانية للفيروس على حد تقدير أغلب الخبراء الاقتصاديين في إسرائيل.

التداعيات السياسية:

على الصعيد السياسي الداخلي، فإن الحقيقة التي يعرفها القاصي والداني من ذوي الخبرة والاطلاع بالشأن الإسرائيلي، أن بنيامين نتانياهو يعد أحد أبرز السياسيين على مستوى العالم في اقتناص الفرص، بل وفي تحويل التحديات إلى فرص واستغلالها لخدمة مصالحه أو دفع الضرر عنه، حتى أن خصومه قبل حلفائه يلقبونه بلقب "الساحر" الذي يقوم في الوقت المناسب بتحريك يبهر من حوله ويتسم بسرعة غير محسوبة أو متوقعة، متحلاً من أي قواعد أو قيود أخلاقية أو سياسية، فهو ينكص عن الوعود بنفس سهولة إطلاقها، ويبتكر لذلك عشرات الحجج، وهو في سعيه لذلك - على حد تعبير أحد الأكاديميين الإسرائيليين - يعلي من مصلحة نفسه على مصلحة إسرائيل ذاتها، فالأولوية الأولى لديه هي البقاء في كرسي السلطة ومكانته غداً في التاريخ الصهيوني.

وفي ضوء ما سبق، لم أستشعر تفاؤلاً عندما ضربت جائحة كورونا المنطقة، ومن بينها إسرائيل، إذ قدرت آنذاك أن ثمة ثغرة في الجدار الذي يحاصر نتانياهو قد فتحت، وأعني بذلك تهم الفساد وخيانة الأمانة التي كان من الممكن أن تقوده إلى السجن.

وقد صدق الحدس، عندما أدت الحكومة الإسرائيلية يوم الأحد 17 مايو 2020 اليمين الدستورية بعد قرابة 500 يوم من الأزمة السياسية التي شلت البلاد وخاضت ثلاث جولات انتخابية خلالها، وهو ما لم يشهده التاريخ الإسرائيلي، وجاءت الحكومة الخامسة برئاسة نتانياهو ليثبت لخصومه قبل أعدائه أنه "الملك" الذي يحكم إحدى الدول الديمقراطية التي تفخر بديمقراطيتها أمام العالم ودول المنطقة إستناداً إلى شبكة فساد من رجال أعمال وإعلاميين وغيرهم.

حقاً إستطاع نتانياهو أن ينتهز هذه الفرصة بذكاء لتشكيل حكومة وحدة وطنية لمواجهة الجائحة وتأثيرها على الإقتصاد بعدما عرض بمرونة سياسية هائلة على منافسه جانتس مشاركته في تلك الحكومة (وهي عادة إسرائيلية متوارثة إبان الحروب والكوارث).

وليدرك جانتس أن رفضه "الآن" عرض الشراكة سيقوض جماهيريته ويصب في صالح نتانياهو الذي سيظهر بصورة البطل القومي الذي يحاربه خصومه ولو خصماً من صالح إسرائيل، فوقع جانتس في الفخ بإرادته، وفقاً لقاعدة الهروب للأمام، ليدحض بنفسه في مصداقيته بعدما رفض مراراً وتكراراً مشاركة نتانياهو بدعوى أنه لا يقبل مشاركة الفاسدين.

ثم ليحدث قبوله الإنصواء في شراكة مع نتانياهو انشفاقاً داخل تكتل أزرق أبيض

بعدما أثار ثائرة يائير لابيد نجم يسار الوسط الواعد، وليتهم جانتس بخيانة ناخبه والمشاركة في مسرحية فساد كبرى تشهدها إسرائيل.

وهكذا يكون نتانياهو قد أمن نفسه بعدما ضمن وقتاً رئيساً للوزراء، بما يعني حمايته من الملاحقة القضائية بعد ان كان قاب قوسين أو أدنى منها.

وعلى الصعيد سياسته الخارجية، وعلى الرغم من أن جائحة كورونا كان يمكن أن تكون بمثابة بصيص أمل في تحقيق تقارب إسرائيلي/ فلسطيني لمكافحة هذا الفيروس الذي يضرب كافة شعوب العالم دون تفرقة، وما يستدعيه ذلك من حتمية تضافر الجهود لمواجهته، وبما يمهّد الطريق لإعادة الاتصالات السياسية بين الجانبين حال توافر الإرادة السياسية، إلا أن نتانياهو استغل الفرع العالمي، ليوصل التواءم مع سياسات القطب الأعظم، (الولايات المتحدة)، وذلك عبر انتزاع ما يشبه بعدم الممانعة في حدها الأدنى، أو المباركة في حدها الأقصى، لقسم جديد من صفقة القرن، بما يقضي بضم إسرائيل لنحو 30% من مساحة الضفة الغربية بما يعني الكتل السكانية، وذلك في إطار سياسة فرض الامر الواقع أمريكياً وإسرائيلياً التي بدأت بنقل السفارة الأمريكية للقدس والأعتراف بها عاصمة، ثم ضم الجولان السوري المحتل، ثم الكتلة الخصبية من الضفة الغربية لتتعدّم بذلك فرصة إقامة دولة فلسطينية ملتزمة الأجزاء قابلة للحياة والنماء، ويضاف إلى ذلك اتباع سياسة تجفيف منابع والتصفية السياسية للقضية من خلال قطع تمويل الأونروا والحصار السياسي والاقتصادي للسلطة وقطع العون عنها.

في واقع الأمر، فإن حصاد ما سبق يعني أن نتانياهو قد حقق لإسرائيل في لحظة تاريخية غير مسبوقه وبغطاء أمريكي فاق كل الحدود شيئاً مشابهاً لولادة إسرائيل ذاتها على أيدي جيل الآباء مثل بن جوريون وجولدا مائير وبيجن ورايين وبيريز وغيرهم.

وفي تلك اللحظة الفارقة التي لم يعايشها العالم إبان مائة عام، منذ الإنفونزا الأسبانية، نجد على الجانب الآخر أن السلطة الفلسطينية لاتزال بلا قدرة تجميعية على لم شمل وضم مختلف الفصائل الفلسطينية، تلك الفصائل التي أثبتت أنها تعلي مصالحها على مصلحة القضية الوطنية ذاتها.

تركيا وفيروس كورونا

السفير/ عبد الرحمن صلاح
عضو المجلس المصري للشئون الخارجية

• العواقب المحلية والإقليمية والدولية لسياسة أردوغان في مواجهة الجائحة:
يعتقد البعض أن الأنظمة الاستبدادية مثل الصين تعاملت مع جائحة الفيروس التاجي الراهنة بشكل أكثر فاعلية من الدول الأخرى، وهو أمر مثير للجدل بالفعل وخاصة بين شعوب الدول التي تعاني من الافتقار للديمقراطية. ومع ذلك، فإن هذه النظرية لا تنطبق بالتأكيد على تركيا، حيث فشل حكم أردوغان المنفرد بالسلطة في الاستجابة في بداية الأمر لتهديد فيروس كورونا المستجد المعروف بـ (كوفيد - 19)، "COVID-19" بشكل مناسب ولكن أداء تركيا في مواجهة الجائحة تحسن منذ بدأت اتخاذ إجراءات التعامل مع انتشار الفيروس.

فمنذ يوليو 2018، أصبح أردوغان رسمياً رئيساً لتركيا، ويتمتع بسلطات سياسية تنفيذية واسعة، وحول نفسه بشكل أساسي إلى زعيم تركيا المنفرد والذي لا منافس له من خلال تغيير دستوري. وسلسلة من الإجراءات والتشريعات التي صدرت عن الائتلاف الحاكم بقيادته.

وقد بدأت الحكومة التركية مواجهة الفيروس بإنكار انتشاره فيها رغم أنها استقبلت عام 2019 ما يزيد عن 50 مليون سائح من بينهم أكثر من نصف مليون سائح من الصين ولها صلات تجارية وثيقة مع مقاطعة ووهان الصينية التي شهدت بدايات انتشار المرض. واستقبلت تركيا في العام المنصرم ثلاثة ملايين سائح من إيران التي كانت تعد ثاني أكبر مركز لانتشار الفيروس بعد الصين. وظلت السلطات التركية على إصرارها على إنكار تفشي المرض حتى تم الإعلان عن ظهور الحالة الأولى في تركيا في 11 مارس 2020.

وسرعان ما تكشف في أقل من شهر أن تركيا تحتل المرتبة التاسعة في العالم من حيث عدد حالات الإصابة المؤكدة بالفيروس في تركيا والذي بلغ في مطلع إبريل 30217 حالة. وفضح منتقدو أردوغان محاولته إخفاء فشل سياساته وذكروا مواطنيهم أنه خلال نفس الفترة كانت لدى ألمانيا 26 حالة فقط في اليوم السادس والعشرين بعد الإبلاغ عن الحالة الأولى كما أبلغت كوريا الجنوبية، التي يبلغ عدد سكانها 51.5 مليون نسمة، عن حالتها الأولى في 20 يناير، وكانت لديها 29 حالة

فقط في اليوم السادس والعشرين. وفي اليوم السادس والعشرين بعد الإبلاغ عن أول حالة، كان لدى تركيا ما يقرب من 1114 ضعف حالات فيروسات COVID-19 من ألمانيا و638 ضعف كوريا الجنوبية (بعد مراعاة اختلاف نسب السكان) واليوم مازالت تركيا تحتل المركز التاسع بين دول العالم الأكثر إصابة بالفيروس. وفي حين يبلغ عدد سكان تركيا 84 مليون فقد وصل عدد المصابين بالفيروس التاجي الجديد في منتصف مايو 150 ألف وراح ضحيته 4000 وفاة. ورغم أن الاقتصاد التركي يعد الاقتصاد السابع عشر في العالم من حيث حجمه وقدرته التنافسية، إلا أن المعارضة التركية كشفت أن نصيب كل مليون مواطن تركي من اختبارات الكشف على المرض، التي تم إجراؤها حتى منتصف مايو، لا تتجاوز 20 ألف اختبار لكل مليون مواطن، وهو ما يجعل ترتيب تركيا حوالي 57 بين دول العالم مقارنة بإسرائيل التي أجرت حوالي 60 ألف اختبار لكل مليون من مواطنيها واحتلت المرتبة التاسعة عشر بين دول العالم، وإسبانيا التي أجرت 65 ألف اختبار لكل مليون من مواطنيها واحتلت المرتبة السادسة عشر.

ومنذ نهاية إبريل وبسبب الكفاءة النسبية للمرافق الطبية التركية وقيام الحكومة باتخاذ إجراءات مشددة لإغلاق النشاط الاقتصادي والتباعد الاجتماعي وعزل المرضى المصابين بالمرض والمخالطين لهم بدأت أعداد المصابين الجدد والوفيات اليومية في الانخفاض وزاد عدد المتعافين يومياً كما يوضح أحد مواقع رصد إحصاءات الفيروس في كل دول العالم.

<https://www.worldometers.info/coronavirus/>

• تطور رد فعل الحكومة التركية لانتشار (كوفيد - 19):

في البداية لم يستمع أردوغان كعادته لمستشاريه وخاصة لوزير الصحة الذي دعا الناس للبقاء في المنزل، موضحاً كيف ينتشر فيروس كورونا بين الناس. وبدلاً من ذلك، أعطى أردوغان الأولوية للحفاظ على نشاط الاقتصاد التركي الذي يعاني من قبل الجائحة من مشاكل عجز متزايد في الميزانية وفي ميزان المدفوعات وانخفاض حاد في معدل التنمية وفي قيمة الليرة التركية وعدم قدرة كثير من الشركات التركية على سداد ديونها التي اقترضتها بالعملات الأجنبية بضمانات من الحكومة التركية. وكانت استجابة أردوغان للفيروس متأخرة. فبعد ثلاثة أشهر من بدء ظهور حالات COVID-19 الخطيرة في الصين، و فقط في 27 مارس، أعلن أردوغان قيوداً لمواجهة انتشار الفيروس بسبب رد فعل المعارضة والمتقنين. وشملت تلك القيود حظر التجول الإلزامي للأشخاص فوق 65 سنة، وإلغاء الرحلات الدولية،

وتقييد النقل العام في المدن.

وحين وصلت حالات COVID-19 إلى أكثر من 20000 في 3 أبريل، مع تأكيد 425 حالة وفاة، اضطر أردوغان للتجاوب مرة أخرى مع الغضب العام. وفي هذه المرة، أعلن عن حظر تجوال جديد للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 65 عامًا وأقل من 20 عامًا والذين يعانون من أمراض مزمنة في محاولة لإبطاء انتشار الوباء.

ورغم أن وزير الصحة التركي ظل يحث المواطنين الأتراك باستمرار على ممارسة التباعد الاجتماعي، فقد فشل، مع ذلك، في إقناع أردوغان بفرض إغلاق كامل، بما في ذلك إغلاق الشركات غير الضرورية. وفي الوقت نفسه، بلغ عدد المصابين بالمرض 30217 في 7 أبريل، مع 649 حالة وفاة. ومع ذلك أصّر أردوغان على أن تستمر عجلات الاقتصاد في الدوران. ويستمر المواطنون في الذهاب لأعمالهم ومواصلة الإنتاج.

دخلت تركيا هذه الأزمة بواحد من أكبر عدد من أسرة العناية المركزة في أوروبا نسبة لعدد السكان، وذلك بفضل سياسة خصخصة خدمات الرعاية الصحية بغرض اجتذاب السياحة العلاجية مع الحفاظ على تطوير الخدمات الصحية العامة التي اتبعتها الحكومة التركية منذ عشرة أعوام. وكانت المعارضة التركية قبل الجائحة تنتقد تلك السياسة باعتبارها لا تناسب بلدًا معظم سكانه من الشباب الذين لا يحتاجون مثل هذا العدد الكبير من أسرة العناية المركزة وأجهزة التنفس الصناعي. كما إن تركيز خدمات الرعاية الصحية في المدن التركية الذي طالما انتقدته المعارضة بصفته رمزاً لعدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية تحول الي أداة فعالة في يد الحكومة لإدارة هذه الأزمة حيث كانت هذه المدن الكبيرة مركزاً لانتشار COVID-19 في البلاد.

واعتباراً من 9 مايو، تم تصنيف الاستجابة التركية لأزمة COVID-19 بنسبة 80.4 من أصل 100 وفقاً للمؤشرات الدولية التي أعدتها جامعة أوكسفورد. فقد بدأت الحكومة بتركيب كاميرات حرارية في المطارات الرئيسية في الأسابيع الأخيرة من شهر يناير. ورغم أن تركيا كانت بطيئة في إيقاف الرحلات الجوية من إيران (المركز العالمي الثاني للوباء)؛ فقد قامت باستجابة سريعة لإيقاف الرحلات من وإلى الصين (3 فبراير)، يليها حظر الرحلات المنتالية مع البلدان الأخرى عالية المخاطر. وتم إدخال الحجر الصحي لمدة 14 يوماً للمسافرين الدوليين في 11 مارس، عندما تم الإعلان عن أول حالة مؤكدة. وكذلك تم تكليف أكثر من 5000 فريق من اثنين أو ثلاثة من المسعفين بتتبع الاتصال بالمخالطين للمصابين بالمرض

وإجراء الاختبارات لهم.

وبدأ تنفيذ إجراءات التباعد الاجتماعي في منتصف شهر مارس تقريباً، ورغم أنه بدأ متأخراً عن بقية دول مجموعة العشرين إلا أن تركيا سبقت فيه العديد من الدول الغربية. فقد تم إغلاق المدارس؛ وتم تعليق الصلوات الجماعية وأوقفت المطاعم والمقاهي والمنشآت الرياضية والثقافية أنشطتها وتم إلغاء جميع الأحداث الكبيرة. وصدر أمر العمل من المنزل لموظفي الخدمة المدنية غير الضرورية.

وفي 27 مارس، تم تقييد السفر وأغلقت الحدود أمام الدخول والخروج للجميع باستثناء المواطنين العائدين لبلادهم، وتم إيقاف الحافلات والقطارات بين المدن، وتم تقليل عدد الرحلات الداخلية بشكل كبير. ولم يُسمح بدخول أو خروج سكان 31 مدينة كبيرة. واعتمدت تركيا حظر تجوال جزئي مرتبط بالسن، حيث تم حظر الحركة غير الضرورية للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً وأقل من 20 عاماً. ولم يكن هناك حظر على حركة السكان في سن العمل، مما يعكس أولوية الحكومة في عدم وقف الإنتاج في البلاد. وفي وقت لاحق، تم فرض حظر تجول كامل فقط خلال عطلة نهاية الأسبوع والأعياد الوطنية، في منتصف أبريل.

ولم تمنع هذه التدابير الخاصة بالعمر الانتشار السريع للمرض. ومع ذلك، فقد لعبت دوراً مهماً في عدم إرهاق نظام الرعاية الصحية. وفي الواقع، فإن العادات الاجتماعية التركية ضد وضع المسنين في دور الرعاية وحظر التجول لمن هم فوق 65 عاماً، الذين تمت مساعدتهم في تلبية احتياجاتهم اليومية باستخدام عدد كبير من الأخصائيين الاجتماعيين والمتطوعين، ساهمت بشكل كبير في انخفاض معدلات الوفيات في تركيا.

واعتمدت الحكومة استراتيجية "الحصانة التطبيقية" في مواجهة بيئة اقتصادية غير مواتية بعد ركود عام 2018. فقد أدى الإغلاق الصارم والطويل للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً في تركيا إلى تقليل معدلات الإصابة / الوفاة مع اتخاذ إجراءات أقل صرامة للفئات الأصغر سناً وذات المخاطر الأقل. وهذا بدوره ساعد على الحد من تقلص الإنتاج الذي كان يمكن أن يكون أسوأ بكثير مع سياسة الإغلاق الشاملة التي اتبعتها الدول الصناعية الكبرى. وهكذا تحملت الطبقة العاملة التركية العبء الأكبر من الأزمة الصحية من حيث التكاليف البشرية.

وأعلنت تركيا عن حزمة تحفيز اقتصادي بقيمة 15 مليار دولار في 18 مارس، وهي واحدة من أقل حزم المحفزات الاقتصادية في واحدة من دول مجموعة العشرين، وخصصت 300 مليون دولار منها فقط للعائلات المحتاجة. ومع ذلك، فإن الاقتصاد التركي المتعثر لم يمنع أردوغان من عقد المناقصة الأولى لمشروع قناة إسطنبول

المثير للجدل، والذي يشارك فيه مساهمون مقربون من أردوغان وأفراد من عائلته، بما في ذلك صهره ووزير الخزانة والمالية، بيرات البيروق، والعائلة الحاكمة في قطر.

وقد انخفض الإنتاج التركي للمنسوجات والملابس والجلود والسيارات والأثاث بأكثر من 40 ٪ في أبريل مقارنة بشهر مارس. ويمثل أي تراجع في نشاط هذه القطاعات الرئيسية ضربة موجعة للاقتصاد التركي لأنها من بين أكبر القطاعات إنتاجية وأكثرها كثافة في التصدير في تركيا. وكان السبب الرئيسي لتناقص الإنتاج هو تراجع مستويات الطلب الدولي والمحلي بشكل كبير بسبب الآثار الاقتصادية والنفسية للأزمة.

وعندما بدأت أزمة COVID-19 كان الاقتصاد التركي مازال يعاني من الآثار السلبية لركود عام 2018. وبدأت توقعات النمو الاقتصادي المتناقص تشير إلى أن التباطؤ الاقتصادي العالمي غير المسبوق منذ الكساد العظيم أصبح وشيكًا. وفي أوائل شهر مايو، خفضت المفوضية الأوروبية أرقام النمو الاقتصادي السلبي المتوقع لعام 2020 للاقتصاد العالمي إلى -3.5 ٪، واقتصاد الاتحاد الأوروبي إلى -7.2 ٪. وتوقعت لتركيا نمواً سلبياً مقداره -5.4 ٪، وفقاً لنفس السيناريو.

• تعامل أردوغان مع المعارضة خلال الأزمة:

بدأ نظام أردوغان في قمع الأشخاص الذين تجرأوا على انتقاد سياساته المتعلقة بالفيروس، مما فتح جبهة جديدة للمعارضين في تركيا حول هذا الموضوع داخل البرلمان. وأدرك أردوغان أن الحزمة الاقتصادية التي أعلن عنها لم تكن كافية لمساعدة الطبقة العاملة والشركات الصغيرة في مواجهة الآثار الاقتصادية للجائحة، لذلك أعلن عن إطلاق "حملة التضامن الوطني" لتعبئة الناس وراءه، معلناً أنه سوف يتبرع لها براتبه لسبعة أشهر لمساعدة المحتاجين.

ومع سيطرة أردوغان وحزبه على وسائل الإعلام التركية، تم إعطاء الأولوية للحملة من خلال شبكات التلفزيون التي يسيطرون عليها، وتوجب على البيروقراطية الحكومية والشركات المقربة من أردوغان التبرع والدعاية لحملة. كما أن حكومة أردوغان أغلقت حملات أخرى لمساعدة المحتاجين خلال الجائحة مثل تلك التي أنشأها عمدة اسطنبول وأنقرة المنتخبان حديثاً وينتميان للحزب الجمهوري المعارض. وانتقدت المعارضة أسلوب حياة أردوغان وأفراد عائلته المقربين، بما في ذلك بناء ثلاثة قصور رئاسية جديدة تكلفت أكثر من مليار دولار، وأسطول من 16 طائرة رئاسية إلى جانب 268 مركبة مصفحة فاخرة.

وتعد تركيا الدولة الأولى في أوروبا من حيث عدد السجناء الذين يبلغ عددهم حوالي 300000 شخص (بما في ذلك 780 طفلاً أقل من 18 عام). وأبرزت المعارضة التركية المخاوف من انتشار الفيروس في السجون المكتظة، حيث يمكن أن ينتشر الوباء إلى أكثر من 70 ألف ضابط يعملون في نظام السجون التركي ومنهم إلى بقية الشعب التركي. وطالبت المعارضة بإصدار عفو عام عن السجناء وخاصة عشرات الآلاف المقبوض عليهم بعد محاولة الانقلاب في يوليو 2016 عندما بدأ أردوغان في اعتقال الآلاف من المعارضين بتهم وهمية، بما في ذلك الصحفيين والضباط والأطباء والمعلمين والشرطة وضباط الجيش وأكثر من 3000 قاضٍ ومدع عام.

ورفض أردوغان أن يشمل العفو السجناء السياسيين. وأقرت لجنة العدل في البرلمان التركي مشروع قانون مقترح في 3 إبريل لمنح إطلاق سراح مبكر لمائة ألف من السجناء (باستثناء السجناء السياسيين). ولم يشمل العفو من هم رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة، وهو الإجراء الذي يُستخدم غالباً لاعتقال قيادات المعارضة لفترات طويلة دون محاكمة.

ولا يستطيع الصحفيون الأتراك انتقاد الأوضاع حتى على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يستمر القمع على الصحافة حتى خلال الوباء ويتم اعتقال الأشخاص بسبب منشوراتهم على تويتر. ووفقاً لمؤشر حرية الصحافة لعام 2019 من قبل منظمة مراسلون بلا حدود، تحتل تركيا المرتبة 157 من بين 180 دولة.

• التحركات الإقليمية التركية خلال الجائحة:

أعلنت تركيا أنها رغم الجائحة ستقبل في مستشفياتها بعض المرضى من 31 دولة صديقة بالاستثناء من القيود على الدخول بسبب جائحة COVID-19. وتشمل تلك الدول: العراق وليبيا والجزائر والكويت وقطر والبحرين وعمان وأذربيجان وجورجيا وتركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان واليونان وأوكرانيا وروسيا وجيبوتي وكوسوفو ومقدونيا وألبانيا والبوسنة والهرسك ورومانيا وصربيا وبلغاريا ومولدوفا والصومال وألمانيا وبريطانيا وهولندا وباكستان وقيرغيزستان والجمهورية التركية لشمال قبرص.

وقدمت تركيا شحنات من المساعدات الطبية الواقية ضد انتشار الفيروس للعديد من الدول النامية الصديقة ولكل من الولايات المتحدة وروسيا ولدول حلف شمال الأطلسي من خلال مركز تنسيق الاستجابة للكوارث الأوروبية التابع للناتو. واستغلت تركيا الجائحة في تصعيد تدخلها العسكري في ليبيا لمساندة حكومة

السراج لاستعادة السيطرة على قاعدة الطوية غرب طرابلس حيث ساندت القوات البحرية التركية والطائرات التركية بدون طيار قصف قوات حفتر وإجبارها على الانسحاب من القاعدة. وضاعفت تركيا من عدد المرتزقة الذين نقلتهم من سوريا إلى ليبيا للقتال في صف السراج. وأشار المرصد السوري إلى أن عدد المسلحين الذين نقلتهم تركيا إلى الأراضي الليبية حتى الآن، بلغ 9 آلاف مسلحاً، بينهم مجموعة من غير السوريين، في حين أن عدد المرتزقة الجدد الذين وصلوا إلى المعسكرات التركية لتلقي التدريب تمهيداً لنقلهم إلى ليبيا وصل إلى أربعة آلاف متدرب.

وتواترت تقارير إعلامية غير مؤكدة أن القوات التركية الموجودة في قطر لحماية العائلة المالكة هناك قد تدخلت واستخدمت السلاح للقضاء على محاولة تمرد قام بها بعض العسكريين القطريين وتم اجهاضها وتسببت في التعجيل بفرض حظر تجول كامل بحجة مواجهة الجائحة.

ونشط أردوغان ووزير خارجيته في سلسلة من الاتصالات الدولية مع المسؤولين الأمريكيين والروس والأوروبيين لدعم التدخل التركي في ليبيا وسوريا ومحاولة تصويره على أنه لخدمة المصالح الغربية في التوقيت الذي ترغب فيه الولايات المتحدة الانسحاب من المنطقة وتجنب التدخل العسكري وتنشغل فيه دول الناتو بمواجهة آثار الجائحة ولا ترغب في تكرار أخطاء تدخلها العسكري في ليبيا للقضاء علي القذافي عام 2011 خاصة وأن الموقف اليوناني والفرنسي المعارض لتركيا يقفا حجر عثرة أمام تكوين موقف موحد لصالحها داخل الناتو إزاء الحرب الدائرة في ليبيا.

ويركز أردوغان في تصريحاته على أن بلاده نجحت داخليا في مواجهة الجائحة، رغم اتهام المعارضة للحكومة بتأخر رد فعلها، كما تساعد الدول الصديقة لمواجهة المرض، وتساند الحكومة الشرعية في ليبيا والمعارضة السورية لنظام الأسد الاستبدادي.

الاقتصاد المصري وأزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)

السفيرة/ ماجدة شاهين

عضو المجلس، والخبير في قضايا تسوية المنازعات التجارية والدولية

مقدمة:

مع اندلاع أزمة فيروس كورونا المستجد وتفاقم الأوضاع لاسيما الاقتصادية، طلبت أكثر من 100 دولة أو أعربت عن اهتمامها بالحصول على مساعدة من صندوق النقد الدولي، وبالفعل ضاعف صندوق النقد الدولي من إمكانية الوصول إلى مرافق الطوارئ، بما يمكنه من تلبية ما يصل إلى 100 مليار دولار من الطلب المتوقع. هذا ولقد كانت مصر من بين الدول التي طلبت المساعدة من صندوق النقد الدولي، فرغم المؤشرات والأداء الاقتصادي الجيد للبلاد، إلا أنه من الملاحظ أن البلاد تواجه الآن تباطؤًا اقتصاديًا واضحًا والتدخل بشكل عاجل لمعالجة آثار الجائحة على ميزان مدفوعات، وسط توقعات بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4 في المائة في عام 2020، لكن التوقعات تخضع لأكثر من عدم اليقين المعتاد. يؤدي انخفاض الصادرات، وتوقف السياحة، وضعف تحويلات العاملين في الخارج إلى توسيع عجز الحساب الجاري في عام 2020، ومن المرجح أن يؤدي ارتفاع معدلات المخاطر العالمية إلى الحد من التدفقات المالية الخاصة وتأخر الاستثمار. ورغم محاولات السلطات لاحتواء جائحة COVID-19 وتخفيف آثاره الاقتصادية، لكنها لا تزال تواجه فجوة في ميزان المدفوعات بقيمة 1.8 مليار دولار للفترة 2020-2021 (11.4% من الناتج المحلي الإجمالي)، وتعتزم الحكومة المصرية إطلاق مرحلة جديدة من الإصلاحات تركز على قضايا الإصلاحات الهيكلية، ولهذا السبب لجأت مصر إلى مطالبة صندوق النقد الدولي بتقديم نوعين من التسهيلات، "الترتيب الاحتياطي" (SBA) و"أداة التمويل السريع" (RFI). تحتوي هذه الورقة السياسة الموجزة على رسالة جوهرية ينبغي نقلها. لقد أبرزت أزمة COVID-19 الاعتماد المتزايد للاقتصاد المصري على عائدات النقد الأجنبي، التي تقع تحت رحمة العوامل الخارجية، مثل السياحة والتحويلات. وهذا يجعل من واجب مصر إعادة النظر في مصادر النقد الأجنبي، بعيداً عن المصادر الأكثر تعرضاً للصدمات الخارجية. يجب أن تهدف الإصلاحات الهيكلية الجديدة إلى تنويع مصادر عائدات النقد الأجنبي، ويجب على مصر أن تفكر ملياً في الابتعاد عن هيكل اقتصاد الإيجار الذي يرسم الإيجارات بناء على وضعها الجغرافي الاستراتيجي والموارد

الطبيعية بما في ذلك تلك القائمة على استقبال السياح وتحويلات العاملين في الخارج. يجب النظر إلى أزمة وباء كورونا على أنها فرصة لإعادة تشكيل الاقتصاد ، وتحسين قدرته التنافسية ، مع التركيز على التعليم والصحة من أجل التنمية والنمو المستدامين.

تسببت أزمة الفيروس التاجي في إحداث الخراب للإقتصادات حول العالم ، ومصر ليست استثناء. كأزمة متعددة الأوجه ، فقد أصاب (COVID-19) بشدة قطاع الصحة وكذلك القطاعات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصري ورفاهيته، فبعد برنامج ناجح للإصلاح هيكلية لمدة 3 سنوات ، كانت مصر على وشك الانطلاق إلى المستوى التالي نحو نمو شامل وقيادة للقطاع الخاص للاقتصاد. ومع ذلك ، لكن لم تستطع تلك الإصلاحات الصمود في ظل الأزمة، الأمر الذي دفع مصر إلى اللجوء إلى برامج صندوق النقد الدولي للترتيبات الهيكلية الاحتياطية (SBA) والأدوات المالية السريعة (RFI) ، خشية أن تفقد الإنجازات المحققة قبل الأزمة.

ولكن ، عاجلاً وليس آجلاً ، من المقرر أن ينتعش الاقتصاد. يجب أن تكون مصر جاهزة ، حيث سيتعين على الحكومة المضي قدماً في التعديل الهيكلي للاستفادة من إمكانات القطاع الخاص وتحديث اقتصادها ، مع الاستمرار في تحقيق النمو الشامل والمستدام.

فيما يلي ، سيتم بحث آثار الأزمة المترتبة على مصر قبل وبعد. وكذا الآثار الأخيرة على النمو الاقتصادي ، بالإضافة إلى الخوض في مسألة ما إذا كان الاقتصاد المصري مناسباً للانتعاش السريع. وأخيراً، بحث الطرق التي تجعل الاقتصاد المصري يعيش الأزمة بأقل قدر ممكن من الأضرار واستمرار التقدم نحو تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل وديناميكي.

أولاً- نجاحات برنامج الإصلاح الاقتصادي على مدى السنوات الثلاث الماضية:

بدءاً من الإصلاحات الجريئة المتخذة، بما في ذلك تحرير سعر الصرف في نوفمبر 2016 ، أظهرت مصر مرونة طوال فترة نجاح إصلاحاتها. فقبل اندلاع أزمة وباء كورونا ، كان النمو يتحسن بشكل مطرد وكان من المتوقع أن تظل التوقعات على نفس المنوال في السنوات المقبلة ، وكانت مصر عرضة للإصلاحات المؤسسية العميقة بعد استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي في ترتيبها لمدة ثلاث سنوات مع صندوق النقد الدولي (2016-2019). كان التضخم وكذلك مستويات البطالة قد حققت انخفاضاً ملحوظاً؛ فقد وصلت مصر إلى مستوى غير مسبوق من النمو بالإضافة إلى دفع الدين العام إلى مسار هبوطي⁽¹⁾.

تمكنت مصر ، من خلال الخطوات المتخذة من قبل البنك المركزي ، من

تحقيق تقدم ملموس في الوضع المالي ، مما دفع الاستهلاك الخاص والعام وأفسح المجال أمام الاقتصاد للنمو. كان انخفاض أسعار الفائدة، بسبب ارتفاع الاحتياطي من النقد الأجنبي، سبب في تحفيز القطاع الخاص المحلي لقيادة الموجة الثانية من الإصلاحات. وعلى الرغم من انخفاض الاحتياطي الأجنبي من ذروة بلغت 45.5 مليار دولار في عام 2019 إلى 40 مليار دولار في الربع الأول من عام 2020 ، إلا أن النسبة لاتزال كبيرة، حيث تغطي ما يقرب من 8 أشهر من واردات البضائع.⁽²⁾ أحد الأهداف ذات الأولوية للإصلاحات الهيكلية الموجهة في جوهرها نحو تعزيز خلق فرص العمل ، ليس كأثر ضئيل ولكن رئيسي، توفير شبكات الأمان الاجتماعي، ولا سيما للفئات الضعيفة - الشباب والنساء.

قبل الأزمة، كانت التوقعات مواتية لمصر مع نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع بنسبة 6 ٪ في عام 2020 ، والذي كان سيكون من بين أعلى المعدلات في جميع أنحاء العالم، والاستعداد لمزيد من الإصلاح المؤسسي والتحويلي، بالإضافة إلى توفير بيئة أعمال أكثر ملاءمة للقطاع الخاص. على أقل تقدير ، كان برنامج الإصلاح قادرًا على توفير الثقة والدافع الصحيح لنمو الاقتصاد.

ثانياً- تأثير الأزمة على الاقتصاد المصري:

الواقع أن أزمة فيروس كورونا قد اصطدمت بالمؤشرات الاقتصادية التي دوماً ماعملت مصر بجد طوال برنامج الإصلاح لتحقيقها مع الحفاظ على الاستقرار وإظهار التقدير التوضيحية الثقيلة التي كان على الناس تحملها لدعمهم . إلا أنه و كما لوحظ ، فإن الأزمة متعددة الأوجه وليس لدى الحكومة المصرية مهمة سهلة للتخفيف الجمع بين الآثار الاجتماعية والاقتصادية والصحية لتفشي COVID-19. دون الخوض في الكثير من التفاصيل ، يكفي الإشارة إلى أن توقعات صندوق النقد الدولي أعادت تقييم الزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتتراجع النسبة إلى 2 ٪ في عام 2020 من التوقعات الأولية القريبة من 6 ٪ مع استمرار تأثير جائحة فيروس كورونا. مقابل معدل النمو السكاني البالغ 2.3 ٪ ، وهو أحد أعلى معدلات النمو العالمي ، مما يعني أن مصر ستعاني بنفس القدر من معدل نمو سلبي للفرد. بالإضافة إلى ذلك ، عادت معدلات البطالة إلى مستواها السابق قبل خمس سنوات لتصل إلى 12 ٪ تقريبًا بعد أن وصلت إلى 8 ٪ في عام 2019 ، وهو أدنى مستوى على الإطلاق خلال 20 عامًا بسبب تنفيذ برنامج الإصلاح ، علاوة على ذلك ، انخفض الدين العام من 103 ٪ في عام 2016/2017 إلى حوالي 85 ٪ في 2018/2019 ، وهو اتجاه هبوطي صحي ، ومع ذلك يظل مرتفعًا مقارنةً بالناتج المحلي الإجمالي ، وبالتالي يستمر في فرض مخاطر الاستدامة، وسيتفاقم هذا الأمر

إذا تسببت الأزمة في توقف الضبط المالي. وفي هذا السياق وبسبب التأثير العالمي للوباء والإغلاق العالمي ، تواجه مصر انخفاضاً كبيراً في صافي تدفقاتها المالية. من المؤسف للغاية أن يأتي هذا النقص في التمويل في وقت كانت فيه القناعة السائدة هي أن مصر كانت تسحب نفسها من عنق الزجاجة. خسرت مصر دخلها من قطاع السياحة ، وواجهت انخفاضاً كبيراً في عائدات قناة السويس ، وتقلصاً حاداً في عائدات التصدير ، وسط الانخفاض الحاد في أسعار النفط والغاز العالمية من 60 دولاراً للبرميل إلى ما لا يزيد عن 25 دولاراً للبرميل. إضافة إلى كل هذا ، سيكون لانخفاض التحويلات بنسبة 20 % على الصعيد العالمي تأثير مدمر على الاقتصاد المصري ، باعتباره خامس أكبر متلق للتحويلات في العالم⁽³⁾. ولوضع الأمور في نصابها ، يشترط البنك الدولي أن الانخفاض في التحويلات ”غير مسبوق“ ، وأن الأقرب للأزمة الراهنة هي الأزمة المالية العالمية (2009/2008) ، عندما انخفضت التحويلات بنحو 5%⁽⁴⁾. تعد التحويلات والسياحة أكبر مصدرين للعملة الأجنبية لمصر ، وقد توقف الاثنان في فترة ما بعد كورونا التي سيكون من الصعب استردادها على المدى القصير. في ضوء الخسائر الهائلة التي تتكبدها مصر في عائداتها ، سيتعين عليها ، وفقاً لوزير المالية ، إعادة تقييم ميزانيتها إلى أسفل ومراجعة طرق الحفاظ على الإنفاق العام وزيادته في قطاعات مثل التعليم والصحة.

	Pre-COVID 19 2020 IMF Growth Forecasts	Post-COVID 19 IMF Growth Forecasts
Algeria	2.6%	-5.0%
Bahrain	2.5%	-4.3%
Kuwait	3%	-2.5%
Oman	2.5%	-5.0%
Qatar	3.6%	-5.9%
Saudi Arabia	2.5%	-4.3%
UAE	3.0%	-5.0%
Egypt	5.9%	+2%
Jordan	2.4%	-3.7%
Lebanon	0.9%	-12%
Morocco	3.7%	-3.7%
Tunisia	2.4%	-4.3%

عند وضع معدل النمو في مصر في سياق إقليمي ، من المفيد أن ننظر عن كثب إلى التغييرات المتوقعة التي قام بها صندوق النقد الدولي لتوقعات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 نتيجة لأزمة COVID 19.

في حين أنه من الواضح أن جميع البلدان تضررت بشدة من COVID-19، حيث تنحدر إلى معدلات النمو السلبية ، يبدو أن مصر أفضل حالاً من الدول الأخرى. وبفقدان 4% من مستوى نموها ، فإن معدل النمو الإيجابي في مصر سوف يتلاشى، كما ذكرنا ، بمجرد أن نأخذ في الاعتبار معدل نمو السكان. بالإضافة إلى التفاوت الكبير في مستويات المعيشة في مصر ، ستكون الفئات السكانية الضعيفة هي الأكثر تضرراً، وفقاً لأرقام الأمم المتحدة ، يعيش أكثر من 30% من السكان تحت خط الفقر⁽⁵⁾، وأيضاً لن تكون مصر قادرة على اللجوء إلى أصدقائها الخليجيين لتخفيف مآزقها ، فالجميع في نفس القارب والأزمة لم تترك أحداً.

ثالثاً- مصر مهياة بشكل جيد للتمويل الإضافي:

بعد أن استكملت مصر تقريباً برنامج الإصلاحات الهيكلية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ، والذي حصلت بموجبه على قرض بقيمة 12 مليار دولار ، حصلت على الدفعة الأولى في أكتوبر 2016 وحصلت على الشريحة الأخيرة في ديسمبر 2019، لإعادة هيكلة اقتصادها وتحقيق الاستقرار لمؤشرات الاقتصاد الكلي ؛ تبدو مصر في حالة أفضل من أقرانها. حيث نفذت مصر هذا البرنامج بجدارة ونجحت في تعزيز ثقة الأعمال / المستثمرين في اقتصادها وتثبيت مصداقيتها الدولية ، مما جعلها مؤهلة تماماً للاقتراض لمواجهة الوباء الذي لا يعرف أحد مدى انتشاره.

على الرغم من الصعوبات الهائلة ، لم تنردد مصر في بذل قصارى جهدها لمعالجة أزمة فيروس كورونا في وقت مبكر للحد من انتشارها. اتخذت خطط وقائية وإجراءات صارمة لمواجهة الوباء في المحافظات ، وتجهيز المستشفيات ، وفحص وتعقيم الشوارع والساحات لمكافحة انتقال العدوى ، كما شرعت الحكومة المصرية على الفور في اتخاذ خطوات فعالة للتخفيف من الأثر الاقتصادي على الأسر الأكثر ضعفاً والقوى العاملة غير النظامية ، بما في ذلك التحفيز المالي. وهذا يغطي مليون شخص يعملون في البناء والزراعة والصيد والسياحة وغيرها من المجالات. كما اتخذ البنك المركزي خطوات أخرى ، بما في ذلك التسهيلات النقدية والسيولة والإجراءات التنظيمية للقطاع المالي والمقترضين. هناك حاجة لمزيد من التحفيز، وخاصة الإنفاق على الصحة والغذاء ودعم الدخل للأسر الضعيفة ودعم الشركات. لكن مصر ، في خضم هذه المصاعب ، لم تمتنع عن جهود الإصلاح التي لا غنى

عنها. في الواقع ، ينبغي للمرء أن يشيد بالحكومة لرد فعلها السريع لتقليل التأثير السلبي على الاقتصاد. لم تخجل الحكومة المصرية من اللجوء مرة أخرى - على الرغم من رد الفعل السلبي الذي أصدرته وسائل الإعلام - إلى صندوق النقد الدولي من أجل برامج لمواصلة إصلاحاته الهيكلية وتخفيف الضربة المالية على اقتصاد البلاد خاصة في ظل حالة الانغلاق والتوقف الدولي. تدرك الحكومة المصرية بوضوح أن استكمال برنامج الإصلاح التمويلي الموسع (EFF) مع الصندوق لا يعني بأي حال إنهاء التعامل مع مؤسسات بريتون وودز. ومثل الدول النامية الأخرى، فإن مصر في حاجة مستمرة إلى المشورة الفنية وتنمية القدرات في العديد من المجالات التي تتطلبها من هذه المؤسسات ، التي لديها خبرة مهنية عالية. يراقب صندوق النقد الدولي - ولا يوجد عار فيه - ويشرف على تطور الاقتصاد المصري، ويقارن بين جميع الدول النامية والمتقدمة من خلال "المادة الرابعة".

أثبتت مصر على مدى تاريخها الطويل ومصداقيتها في تعاملاتها مع الصندوق وكذلك مع المؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى والدائنين أنها جديرة بثقتهم الأمر الذي مكن الحكومة المصرية من اللجوء إلى برامج الطوارئ التي يخصصها صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء فيه المتضررة من الأزمات غير المتوقعة. وهي علامة على نضج الحوكمة ومسؤولية العضوية في مؤسسات المجتمع الدولي. لم يمنع القتال من أجل احتواء الفيروس التاجي السلطات المصرية من متابعة إنجازات ما قبل كورونا والاستمرار في الموجة الثانية من الإصلاحات. في الواقع ، فإن "الترتيبات الاحتياطية" (SBA) مع الصندوق موجهة بشكل خاص نحو تجنب المخاطر المحتملة لفقدان إنجازات برنامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من صندوق النقد الدولي في مصر ، والإعداد للمجموعة التالية من الإصلاحات. وبناءً على ذلك ، قدمت الحكومة المصرية طلبًا للحصول على تمويل إضافي من الصندوق للاستفادة من (SBA).

ولكن، يحق لمصر أيضًا الاستفادة من نافذة متخصصة أخرى، وهي "أداة التمويل السريع" (RFI) لتلبية الاحتياجات العاجلة لميزان المدفوعات ودعم الفئات الأكثر تأثرًا. من الثابت أن جميع الدول الأعضاء المؤهلة التي تواجه احتياجات مالية عاجلة في وضع يمكنها من الاستفادة من أي من هذين البرنامجين أو كليهما. ومع ذلك ، فإن SBAs ، التي تعتبر أكثر احتياطيًا في البلد الطبيعي ودعمًا لميزان المدفوعات ، تستخدمها البلدان المتقدمة ومتوسطة الدخل بشكل أكبر (مصر بلد متوسط الدخل المنخفض Low - Middle Income) ، مثل أقل البلدان نموًا ، ووفقاً للتصنيف المعترف في الأمم المتحدة. كما أن لدى SBA أدوات أخرى أكثر سهولة ويسر

الوصول إلى احتياجات هذه الدول ، والتي ليست مصر عضواً فيها. يوفر طلب التمويل الدولي مساعدة مالية سريعة للبلدان التي تواجه حاجة ملحة لميزان المدفوعات. إنها أداة أكثر مرونة لتلبية الاحتياجات الطارئة المتنوعة للدول الأعضاء. وصول البلدان بموجب هذا الصك يصل إلى 100 في المائة من حصتها، ومع ذلك ، فإن المبلغ المحدد سيقرره مجلس إدارة صندوق النقد الدولي. وفقاً للوائح صندوق النقد الدولي ، سيتعين على البلد الالتزام في خطاب النوايا ، لضمان استخدام هذه المساعدة للغرض العاجل المتفق عليه في إطار تمويل الطوارئ. كلا الآليتين SBA و RFI ، هي في الأساس قصيرة المدى لمدة عام أو عامين. ومع ذلك ، في حالة الضرورة يمكن تمديدها إلى ثلاث سنوات على الأكثر. مثل جميع ترتيبات الصندوق، يتابع صندوق النقد الدولي ويرصد عن كثب النفقات في كل من خطوط الائتمان، وكذا SBA و RFI ويتبع إجراءات التقييم اللاحقة. كما تسود شروط الصندوق ، مثل تدابير الشفافية ومكافحة الفساد على قروضه ، مما يتطلب من الحكومات إجراء عمليات تدقيق مستقلة ، ونشر خطط المشتريات ، بما في ذلك أسماء المالكين المستفيدين ، وما إلى ذلك. تشكل تدابير مكافحة الفساد جزءاً من قضايا الاقتصاد الكلي في إطار ترتيبات صندوق التمويل الموسع للإصلاحات الهيكلية.

من خلال الاستجابة لمطالب مصر ، يحرص الصندوق على عدم المخاطرة بالنجاحات التي حققها سابقاً برنامج الإصلاح وسياسات الاقتصاد الكلي التي اتخذتها مصر. يجب على مصر وصندوق النقد الدولي العمل سوياً لحماية المكاسب الكبيرة التي تحققت في إطار الإصلاحات لمدة ثلاث سنوات. وكما وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 11 مايو ، فإن 2.772 مليار دولار (100 ٪ من الحصة) للحمزة الشاملة الجديدة للدعم المالي ستحقق غرضاً مزدوجاً. أولاً ، مساعدة مصر على التكيف مع محنتها الحالية بسبب تداعيات وباء فيروس كورونا ، وثانياً ، حماية النجاحات السابقة ، ودعم احتياجات الإصلاح المستقبلية والمساعدة في توفير الأساس لانتعاش اقتصادي قوي من خلال جهود الإصلاح المتسارعة الهادفة إلى دعم القطاع الخاص واسع النطاق بقيادة التنمية وجعل النمو أكثر شمولاً واستدامة، حيث أن صندوق النقد الدولي وافق على قرض مصر ، فمن المتوقع أن الموارد المالية الأخرى ، من المؤسسات الشقيقة وغيرها من المؤسسات الإقليمية (مؤسسة التمويل الدولية ، البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ، بنك Afrexim وغيرها) ، كل منها له تعريفه الخاص للهدف ، سوف يتدفق بسهولة إلى البلاد ، مما يساعد في التغلب على المأزق في متناول اليد وتحفيز التنمية.

رابعاً- الطريق إلى الأمام:

في سياق ماسبق، ليس هناك شك في أنه في أعقاب الوباء، سيتعين على مصر تحديد التحول الهيكلي في اقتصادها، فهي مضطرة في ضوء جائحة كورونا للانتقال بسرعة من الإقتصاد الريعي إلى إقتصاد أكثر ديناميكية وتنوعاً وتنافسية على أساس القدرة على إنتاج السلع والخدمات. سيتعين على مصر الاستغناء إلى حد كبير - على المدى القصير إلى المدى المتوسط - عن الدخل الذي تتلقاه من السياحة وتحويلات العاملين وربما تعول على عوائد لا مثيل لها من قناة السويس وصادراتها النفطية بعد انهيار أسعارها، خاصة وأن الوضع سيظل متقلباً ولفترة طويلة بعد أن يخفف العالم من جائحة فيروس كورونا.

ويتمثل التحدي في التوحيد والتنفيذ الفعال للشراكة طويلة الأمد بين القطاعين العام والخاص، حيث سيتعين على الحكومة المصرية مواصلة الجهود لبدء النمو الشامل بقيادة القطاع الخاص، الأمر الذي يتطلب - الآن كما كان من قبل - تخفيف القيود الطويلة الأمد، وتقليل الروتين، وزيادة تعزيز بيئة الأعمال. ومع ذلك، لا ينبغي أن يحرم هذا الحكومة من دورها المستمر في العديد من المجالات بعد كورونا، حيث يظل الاستثمار العام في قطاعي الصحة والتعليم أساسياً للنمو الشامل.

علاوة على ذلك، يجب على الحكومة أن تواصل مشاريعها الضخمة اللازمة في إطار البرنامج العام. كما تحتاج إلى التعجيل بإعادة هيكلة وتطوير مؤسساتها وتكييف الإطار التنظيمي المناسب. لا يسع المرء إلا أن يتصور التعاون الناجح بين القطاعين العام والخاص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث يكون صرف الاستثمار الخاص المحلي، وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورياً، بينما تضطر الحكومة إلى العمل بجدية أكبر على القواعد واللوائح المتوافقة لتعزيز رقمنة الإدارة والاقتصاد بشكل عام. على الرغم من أن الجهود المبذولة في اللوائح المالية تستحق الثناء، فإن الحكومة بحاجة إلى بذل جهد إضافي لمواءمة اللوائح والامتثال المحلي في مجالات، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجارة والمعايير مع الممارسة الدولية لتعزيز التعاون الدولي وتصدير السلع والخدمات.

مصر ليس لديها خيار سوى التحول بشكل أسرع إلى الاقتصاد الرقمي، وهو ما يحتاج إلى تسريع استكمال القوانين والقواعد لصالح المزيد من التجارة الإلكترونية، وكذلك زيادة استخدام الرقمنة في السياسات المالية (Fintech)، وبالتأكيد تعزيز الصادرات غير النفطية والاعتماد على تطوير سلاسل الإنتاج المحلية وصناعات التغذية بدلاً من استيراد مبالغ فيه بهدف الوصول إلى توازن مناسب بين متطلبات الكفاءة والأمن. وهذا يتطلب من صناع السياسة الصناعية والتجارية أن يدركوا

بسرعة كافية أن سلاسل الإنتاج والإمداد بشكل عام سوف تكون عرضة لاضطرابات شديدة. ويتعين عليهم أن يسعوا للمزيد من التوطين المحتمل لعدد من الصناعات، مثل صناعة النسيج والملابس بدلاً من الاعتماد المفرط على الصين وغيرها في استيراد المنسوجات والأقمشة. يجب على مصر تطوير ودعم سلاسل الإنتاج المحلي - كلما سمح الوضع - في الأجهزة المنزلية والمنتجات الكهربائية والأدوية والصناعات الغذائية ودعم قدرات مصر في هذه المجالات ، وهي الصناعات التي تتمتع فيها مصر بميزة تنافسية على المستوى الإقليمي والدولي المستويات. تحتاج مصر إلى التركيز على تطوير صناعات التصدير حيث تتمتع أو يمكن أن تطور ميزة نسبية مع الحفاظ على أنشطة معينة محلياً بتكلفة لأسباب أمنية.

إن أفضل طريق إلى مصر هو التحول إلى الاقتصاد الرقمي، وهو ماسيتمثل منعطفاً إيجابياً للتأثيرات السلبية لـ (COVID-19). الواقع أن الإغلاق العام الذي تسبب به الوباء جعل من الضروري الانتقال إلى الرقمنة في جميع قطاعات الاقتصاد والصحة والتعليم والمالية والتجارة. لا يوجد بديل للتجارة الإلكترونية - حيث يتصدر قطاع مركز التجارة الدولية قائمة الأولويات للاستثمار للسماح بالاقتصاد للنمو- والتسويق الرقمي والتعلم الإلكتروني والتعلم المختلط والمنصات عبر الإنترنت وشركات التوصيل للارتقاء إلى القمة في السوق المصري.

الواقع أنه بالفعل نشهد بالفعل التغييرات الأساسية في قطاع التعليم بسبب الأزمة، والاتجاه الساحق نحو التعليم عن بعد باستخدام التكنولوجيا الحديثة. كانت مصر محظوظة لأنها أدخلت بالفعل - وإن كان على نطاق ضيق - توفير الأجهزة اللازمة لهذا النوع الجديد من التعليم ، والذي أصبح مفيداً جداً في مواجهة الأزمة. كما ستستثمر مصر في الصحة ، حيث أظهرت الدعوة لربط جميع الوحدات الصحية في جميع القرى بالتكنولوجيا حيويتها في مكافحة الوباء. من المؤكد أن الرقمنة ستساعد في تعزيز إدماج السكان الأكثر حرماناً في النمو الاقتصادي ، بحيث لا يتم التخلي عن أحد.

ومع ذلك ، في كل هذا يجب على مصر أن تكون حذرة من أن البنية التحتية الأساسية للخوادم والتكنولوجيا التي تسمح بالرقمنة لا تبقى في أيدي أجنبية بما قد يعرض الأمن القومي للتهديد.

الخاتمة:

يتعين على مصر أن تجري مراجعة لنفقات ميزانيتها في ضوء تأثير الفيروس التاجي على عائدات مصر. تحتاج مصر إلى النظر في نظام جديد تماماً بمصادر

جديدة للإيرادات والإنفاق العام بأولويات جديدة تؤدي فيها الدولة دورًا أكبر في مجالات الرعاية الصحية والتعليم وتوطين الاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية دون إزاحة القطاع الخاص .

وعلى مصر ألا تخجل من الموجة الثانية من الإصلاحات، خاصةً وأنها تحظى بذات الأهمية للإصلاحات السابقة من أجل الاستفادة من إمكانات القطاع الخاص، والحفاظ على النمو، وتعزيز الإنتاجية وخلق الوظائف في نهاية المطاف. في الواقع، بدون متابعة الموجة الثانية من الإصلاحات الاقتصادية التي تستهدف بيئة أعمال أكثر ملاءمة ونموًا شاملاً، ستفشل مصر في الاستفادة من نجاحاتها السابقة. كانت ستنتهي بدفع نفقات الموجة الأولى من الإصلاحات دون الحصول على أرباحها. القطاع الخاص لديه الكثير على المحك هنا، إن الحكومة التي تستفيد من نفسها من خلال دعم الاقتصاد في وقت الأزمة مضطرة الآن للتقدم بشكل خاص في الإطار التنظيمي. عندما تنتهي الأزمة، فإن استثمارات القطاع الخاص والعام في التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي وتوطين الصناعة هي المفتاح لتحديث الاقتصاد المصري. حان الوقت لاتخاذ إجراءات جريئة لإيجاد حلول رقمية التي مهدت لها أزمة COVID-19.

المراجع :

1 - IMF Press Release, July 2020.

2 - Trading Economics, Egypt Foreign Exchange Reserves; <https://tradingeconomics.com/egypt/foreign-exchange-reserves>

3 - The five largest recipients are India, China, Mexico, Philippines and Egypt. Egypt's remittances totalling \$28.9bn in 2018 and constituting 9% of its GDP, according to the Migration and Remittances publication that was issued by the Global Knowledge Partnership on Migration and Development (KNOMAD) and the World Bank Group.

4 - Frey Lindsay; World Bank: Global Remittances Set To Decline Sharply As A Result Of Coronavirus, 22 April 2020 <https://www.nationsencyclopedia.com/economies/Africa/Egypt-POVERTY-AND-WEALTH.html#ixzz6LXdUALg9>

5 - The report said 32.5% of Egyptians lived below the poverty line in 2018, up from 27.8% in 2015 and 16.7% in 2000.

نحو إقرار إعلان عالمي حول إنشاء عالم ما بعد الجائحة

سفير/ د. محمد حجازي
عضو المجلس المصري للشئون الخارجية

تتجاذب رؤيتان ساحة التحليل السياسي الآن وتتصبأ على شكل العالم والعلاقات الدولية في مرحلة ما بعد جائحة كورونا، الرؤية الأولى أملة وطامحة في إرساء دعائم وشكل جديد من العلاقات الدولية التشاركية، القائمة على العمل الجماعي متعدد الأطراف لمواجهة المخاطر والتحديات الصحية والبيئية والاقتصادية والأمنية والسياسية.

رؤية تتبنى الدعوة لعالم جديد بمفاهيم تعلي من شأن البحث العلمي وتشارك في نتائجه، وتتبادل فيه الدول الخبرات والمعارف، والأدوات والمهمات التي تعزز قدرة الجميع على التصدي للجائحات والمخاطر والتقلبات الاقتصادية، رؤية تؤمن بالعلم والعلماء كثروة قومية لأوطانهم ولبقية العالم.

رؤية تؤمن بأهمية الجيوش البيضاء.. والمكملة للجيوش التقليدية في الحفاظ على مفهوم تطور جديد للأمن القومي يشمل أمن المجتمعات صحياً وبيئياً يقدر الاهتمام بمفاهيم الأمن السياسة والاقتصاد كمحددات للأمن القومي.

والرؤية كذلك تُعلي من قيمة عالم خال من الحروب والنزاعات ومن أسلحة الدمار الشامل، يتفرغ للخير وللصحة العامة وللبيئة وللتنمية الاقتصادية والتكامل والبناء، وتلعب فيه مؤسسات ولجان دولية تنشأ لتنفيذ تلك الأهداف وفي جميع المجالات دوراً محورياً في تحقيق كل هدف برؤية متجردة للكل من أجل صالح الجميع، متجردة خادمة للبشرية جمعاء، رؤية صادقة متطورة تدرك قيمة عصر المعلومات ومستقبل الذكاء الاصطناعي، وماتم إنجازه من خلال العمل عن بعد وبإنجاز لا يقل عن التواجد اليومي المرهون بمكاتب العمل، ودواوين الحكومة مما أراح الأفراد وخفف الأعباء على السير والمرور والبيئة وكلف الحياة اليومية ومتاعبها.

الخلاصة: رؤية لنظام جديد وعالم تشاركي متطور وفعال متحرر من الاستغلال مؤمن بالإنسان ورفاهيته وصحته، يضع حداً للصراعات والحروب والاحتلال يبني دائماً وينظر للخير خدمة للإنسان الذي ترك نهياً لنظام قديم قائم على استغلاله وقمعه والتضحية به والزج به في أتون معارك طاحنة واحتلالات ظالمة، مضغوطاً اقتصادياً ومهملاً صحياً، عاطلاً ولاجئاً ومتشرداً، تستنفذ طاقته لرفاهية القلة يعدم

الأمن في حياته ولا ضمان لمستقبله أو مستقبل أولاده.

والرؤية الثانية هي رؤية أصحاب المصالح والدول النافذة، التي استفادت من عالم قديم سابق لكورونا هي من قهرت وتجبرت وأشعلت الحرائق والنزاعات، وحققت مكاسب على حساب دماء الشعوب وأغرقتها في مصيدة ديون لإفكاك منها فأبقت شعوب وحكومات تارة مستعمرة وتارة مستعبدة.

ولما كانت هذه الرؤية هي جوهر النظام الدولي المعاش برموزه ومؤسساته الأمنية والاقتصادية والسياسة، فلا مجال للأسباب في شرح مانجم عنه من قهر وإستغلال وإهدار لمقدرات دول ومستقبل شعوب ومآسي أخرى نعلمها ونعيشها جميعاً في مناطق العالم المختلفة.

أصبحت لتلك الرؤية المتسلطة متربصون للنفوذ مجدداً لعجلة قيادة النظام الدولي، ما بعد الجائحة سيعملون على إعادة فرض سطوتهم ونفوذهم وقد يزداد استغلالهم للظروف الاقتصادية الضاغطة على شعوب ودول أخرى في مرحلة قادمة يسودها الكساد والاضطراب الاقتصادي والسياسي وسط ضغط محموم للنكوص عن مسار ومكاسب العوامة وإعلاء شأن المصالح الوطنية العنصرية والضيقة.

• ولما كنا أصحاب مصلحة أصيلة في نظام عالمي تشاركي جديد أكثر إنسانية قائم على المبادئ والقيم التي تحمي الإنسان والشعوب، وحتى نتصدى لدعاة العالم القديم والمتربصين في جحورهم؛

• يجب العمل من الآن على ترسيخ قيم الرؤية الأولى وصياغتها وإطلاقها في إعلان مبادئ دولي أو ميثاق أو عهد دولي يشمل كل مبادئ الرؤية الأولى يحافظ ويدعو ويروج لها، ويضمن التزاماً دولياً بشأنها ويدعو لتطبيقها على الساحات الوطنية فيكون عهداً وميثاقاً دولياً يخص المجتمع الدولي والتزاماً وطنياً على الدول فرادى أو أقاليم، التمسك به وإدماجه في الخطط والسياسات الوطنية .

- ولوضع المبادرة موضع التطبيق لا أجد مكاناً وزماناً أفضل من الاجتماع القادم للجمعية العامة للأمم المتحدة خلال شهر سبتمبر، حيث تجتمع الإرادة الدولية وقادة دول العالم سواء مكانياً أو من خلال تقنية الفيديو فلندعهم يتشاورن ويناقشون عالم جديد مبني على عهد وميثاق للمبادئ التي باتت حالة وضرورية، ومن الآن وحتى سبتمبر القادم، أذعو لأن تعمل دبلوماسية عدة معاً وأرى مناسبة أن تكون على مستوى القمة فيتحاور الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مع الرئيس الفرنسي ماكرون، والمستشارة الألمانية، وسيجرون معاً تواصل مع الرئيس الأمريكي ترامب والروسي بوتين والصيني شي جينبينج لإطلاق هذه الوثيقة، فتكون منارة وأساس لمرحلة لا يجب وأن تكون كسابقتها.

- تكمن أهمية إطلاق هذا الإعلان في توفير الممارسات الدولية المتوجبة للمبادئ والقيم المستجدة ودعاة لها. ومع الوقت تسود وتنتشر لتزيح الممارسات الخاطئة صحياً وبيئياً وثقافياً وسياسياً وأمنياً واقتصادياً لعالم جديد أكثر رخاءً وأكثر اتساعاً مع نفسه ومع قيمة الإنسان وحياة البشر.

- مضمون الإعلان "العهد- الميثاق الدولي" الذي شمل عدة وثائق صدرت في الأشهر الماضية، تضمنت العديد من المبادئ والسياسات الهامة، منها، على سبيل المثال، البيان الختامي لقمة مجموعة العشرين بالرياض، والبيان المشترك للبنك الدولي وصندوق النقد علاوة على ما تضمنته رسائل القادة والزعماء لشعوبهم من معاني ومن خلال منظمات دولية وإقليمية .

- وبعد التشاور من الآن على مستوى القمة، يكلف كل رئيس بطرح المبادرة على باقي الرؤساء لتكوين رأي عام دولي داعم وتتبادل دبلوماسيات الدول الثلاث، مصر وفرنسا وألمانيا، حيث بات يتم تداولها للإعلان العالمي الجديد.

- ومن الآن وحتى سبتمبر القادم، يكون هناك إجماعاً دولياً على قواعد وأسس عالمنا الجديد، وإطلاق آماله وطموحاته في صورة مبادئ قابلة للتنفيذ تأخذ شرعيتها من إجماع قادة دول العالم ومؤسساتها، ولكن سيسبق الميثاق أو العهد الدولي مكانته وتأثيره كبذرة صالحة وتنتب خير سينمو مع الأيام ويفرض آلياته وديناميكيته وبوصفه مرجعاً لعالم جديد نستحقه جميعاً.

التصور المقترح أن يبدأ الإعلان بمقدمة فلسفية رفيعة تعكس جلال العهد وتستشرف المستقبل، فيبدأ الإعلان هكذا:

"نحن زعماء العالم وقادة دولها ومسؤولو مؤسساتها ومنظماتها الدولية، وممثلو المجتمع المدني ، والمنظمات الإقليمية ندرك صلابتنا المشتركة دولاً وشعوباً، نتقاسم خير هذا الكوكب ونتعرض معاً للمخاطر، ويتوجب علينا صونه وحمايته، ورفعة شأن الإنسان ورفاهيته ويتمثل التشارك وتقاوم الأعباء وتحمل المسؤولية الدولية الجماعية، أن ننظر بتجرد لما تحقق من إنجازات عبر العقود الماضية ، وما أخفقنا فيه ، لنتعلم الدروس والعبر ولنندعم سعيينا الدؤوب نحو عالم أفضل؛

عالم يتحرك كجبهة موحدة في تبادل المعلومات بشكل شفاف وفوري، نتائج الأبحاث والعلوم للقضاء على المخاطر المشتركة ، جبهة تؤمن بالعلم وتعلي شأن الصحة العامة والعاملين فيها وتعزيز قيمة دور منظمة الصحة العالمية، تتبادل الرأي والمشورة وتتقاسم الاحتياجات والأدوات والمهام والمعلومات، وحماية أرواح البشر ودعم وحماية العاملين في مجال الصحة؛

عالم تتكاتف فيه الأسر الإنسانية في تقديم الدعم والمساندة للشعوب والحكومات الأكثر حاجة لمواجهة الضغوط الاقتصادية المتوقعة، وحماية عمل الناس وفرصهم في الحياة الكريمة ودخولهم، واستعادة الثقة والاستقرار الاقتصادي.

دعم الشراكات الدولية والهيئات ومنظمات المجتمع المدني للتعاون بشكل تطوعي للمساهمة في جهود الاستجابة للمخاطر الصحية طرق منها الجائحات ، وتأکید وتمويل جهود البحث والإبتكار وتمويل البحث العلمي.

خلق شراكات دولية اقتصادية أمنية وسياسية لاستعادة الاستقرار في مناطق وأقاليم العالم المختلفة، ومعالجة الخلافات والصراعات التي تزيد المعاناة وتحول دون نمو المجتمعات، وتدفع بالمزيد من الهجرات غير الشرعية، وتغذى بيئة الإرهاب الدولي.

حرصاً على أمن وسلامة المجتمعات، يكون متوجّباً على الأسرة الدولية الوقوف في جبهة واحدة ضد خطر الإرهاب ومجابهة عمليات استخدام الإرهاب والمليشيات المسلحة لتحقيق أغراض سياسية وفرض نفوذ إقليمي في مناطق مختلفة.

دعوة كل الأطراف المعنية بنزاعات بعينها، وبحضور الأطراف الإقليمية ذات الصلة، لتسوية الأوضاع الإقليمية فيما بينهما بما يحقق الاستقرار وهدف الأمن الجماعي المفقود في بعض المناطق والتي تتصارع فيها المصالح بشكل حدي لا ينظر لمصالح الآخر.

تعزيز قدرات الاقتصاديات الوطنية خاصة الدول الأكثر احتياجاً ودعم مؤسسات التمويل الدولي لها، ودعم سياسات بنوكها المركزية والعمل المشترك لتخفيف أعباء الديون خاصة عن إفريقيا في هذه المرحلة.

تخصيص الموارد المطلوبة لحماية مجتمعات اللاجئين والنازحين في إفريقيا والشرق الأوسط، وتقديم الحماية للفئات المعرضة للخطر وتلك الواقعة تحت الاحتلال، وكذا الدعم التنموي والتعليمي والصحي والإنساني المطلوب لها.

العمل المشترك من أجل إعلان وقف إطلاق النار في كل مناطق النزاعات وطرح حلول دولية وإقليمية تنفهم دوافع كل الأطراف وتدعوها للتفرغ للبناء والتنمية المشتركة والأمن الجماعي، ووقف نزيف الموارد والمعاناة الإنسانية، إدراكاً بأن الحرب الحقيقية هي ضد الفقر ومن أجل التنمية والاستقرار والنهوض بمقدرات الشعوب التي لا مبرر لإهدارها وإهدار قيمة الإنسان.

خاتمة الإعلان:

ندعو قادة دول العالم لتقديم الدعم والمساندة لمنظمة الأمم المتحدة، والسعي

المشترك لتطبيق مبادئ هذا الإعلان وتبنيه في صورة قرار أممي يصدر عن الدورة الحالية للجمعية العامة، ويدعو كل الدول الحاضرة في هذه الدورة لتبنيه على المستوى الوطني، ومن خلال المجتمعات الإقليمية المختلفة.
تعرضت الإنسانية ودولنا وشعوبنا، على حدٍ سواء، لمخاطرٍ مشتركة تستلزم العمل الجماعي من خلال رؤية جديدة مغايرة أكثر احتراماً والتصاقاً بقيمنا وموروثاتنا المشتركة“.

توقيع“ قادة الدول المشاركة في الدورة الحالية للجمعية العامة“

خسائر اقتصادية ضخمة في مجالات الثقافة والفنون والرياضة بسبب (كوفيد-19)

سفير/ هشام الزميتي

الأمين العام، وعضو مجلس إدارة المجلس المصري للشئون الخارجية

نجحت مبادرة «خليك في البيت، الثقافة بين أيديك» التي أطلقتها وزارة الثقافة المصرية في التواصل الإيجابي مع الجماهير المضطربة للبقاء في منازلها، وذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي، إذ بثت على قناة خاصة، دشنتها على يوتيوب، عروضاً فنية راقية حازت على الإعجاب.

وقديماً، كان أفراد الأسرة يجتمعون مساءً حول المدفأة، يتسامرون ويتبادلون الحديث والتجارب والنصح، وكانت مكانة القراءة، حيث يكمن الجمال كما وصفها أدونيس «محورية في كل بيت»، وحيث كان القارئ يجد في النص أو اللوحة شيئاً لا ينتهي مفتوحاً على اللانهاية، شيئاً لا تستنفده القراءة أو التأمل، فيرصد شكلاً مختلفاً جديداً في الرؤية وفي التعبير معاً خصوصاً في عبقرية استخدام اللغة، وحيث الأبعاد تتخطى مانحن فيه زمناً، ويرى إحاطة معرفية بالشيء المكتوب أو المرسوم، في العمل الفني هو زمنٌ لازماني.

ثم ظهر التلفزيون أو المدفأة الحديثة كما يسمونه، فصارت الأسرة تشاهده مساءً، ولكن قلَّ السمر وتبادل الأفكار. وما إن ظهر الراديو «الترانزستور» وبعده «الكاسيت» ثم «الووكمان» وصولاً إلى التليفون الذكي، حتى أصبح كل فرد من الأسرة منعزلاً في عالمه الافتراضي الخاص، ولم يعد هناك ما يجمع الشمل كما كان الحال في زمن المدفأة، إلى أن فوجئنا بفيروس كورونا يجبر أفراد الأسرة على البقاء معاً في المنزل لشهور طويلة، فعادت ملايين الأسر حول العالم اكتشاف مواهب أفرادها الموسيقية والفنية عن قرب، وعاد الكثيرون إلى مكنتاتهم يزيلون غبار سنوات العولمة المجنونة من على كتبهم مستعدين متعة وجمال القراءة وحب التعلم والتعمق الفكري.

وقد تسبب تفشي وباء كورونا في إيقاف الحياة الفنية والثقافية والرياضية في العالم أجمع. فألغيت بالجملة المناسبات من الحفلات الموسيقية والعروض الفنية والمهرجانات العالمية، وأسدلّت دور السينما والمسارح ستائرهما، وتأجلت المسابقات الرياضية، بما في ذلك دور طوكيو الأولمبية ذاتها إلى العام القادم، فوجد الفنانون والعاملون في المجال الثقافي في منصات التواصل الاجتماعي

وسيلةً لمتابعة نشاطهم، وخاض بعضهم تجربة البث المباشر عبر يوتيوب وفيسبوك، وأصبح السؤال الذي يشغل الجميع هو كيف يصبح مستقبل الثقافة والفنون إذا استمر الوباء؟، وهل تنتقل الفنون إلى العالم الافتراضي؟، وماذا عن تلك التي تتطلب التفاعل المباشر مع الجمهور، كالمسرح مثلاً؟ فالمسرح فن رفيع أساسه العلاقة المباشرة بين الممثلين والجمهور ومن غير المتصور أن يتحول إلى العالم الافتراضي.

ومنذ فرض التباعد الاجتماعي تكبّدت القطاعات الفنية والثقافية والرياضية في كل الدول خسائر فادحة تقدر بمئات المليارات من الدولارات، حيث توقفت أستوديوهات السينما عن إنتاج الأفلام والمسلسلات وألغيت عروض المسارح والسينما وحفلات الموسيقى والمعارض الفنية والملاهي والسيرك وديزني لاند وكافة أدوات الإبهار والابتكار التي تغذي الفكر والروح معاً. فقد بلغت خسائر هذه القطاعات في الولايات المتحدة ما يزيد عن أربعمئة مليار دولار، وحوالي 150 مليار في أوروبا، ونحو 130 مليار في الصين التي كانت لتوها قد بدأت منذ سنوات قليلة في بناء قوتها الناعمة خاصةً في مجال السينما والمسلسلات والألعاب الإلكترونية.

ولسوف تظل مسارح برودواي الأشهر في العالم مغلقة حتى سبتمبر على أقرب تقدير دون تحديد موعد لإعادة الفتح، حيث تم تعليق كل العروض في الحي الشهير المجاور لتايمز سكوير في نيويورك منذ مارس. وفي كل أسبوع إغلاق، تخسر مسارح برودواي أكثر من ثلاثين مليون دولار من عائدات مبيعات التذاكر. فعند تعليق العروض كانت 31 مسرحية تقدم على مسارح برودواي وثمانية أعمال أخرى كانت تستعد للانطلاق في الربيع.

أما في مصر فتشير التقديرات إلى أن الخسائر تجاوزت 30 مليار جنيه حتى نهاية مايو 2020، خاصةً وقد اضطر منتجو الأفلام والمسلسلات الرمضانية لتقليل أعداد الممثلين المساعدين والفنيين إلى الحد الأدنى. والأمل معقودٌ على أن يتمكن هذا القطاع الحيوي الهام، الذي يمنح مصر قوتها الناعمة ويعمل فيه ثلاثة مليون مواطن، ويرتبط به كل أفراد الشعب، من الانطلاق سريعاً.

وكما أوضحنا، فقد شملت مبادرة «خليك في البيت. الثقافة بين إيديك» التي أطلقتها وزارة الثقافة المصرية نقل العديد من الفعاليات الفنية والثقافية ومن بينها حفلاً لأم كلثوم بتقنية هولوجرام، وآخر بعنوان كلثوميات، وعرض باليه الليلة الكبيرة للعاملين سيد مكاي وصلاح شاهين، ومسرحية «قهوة سادة» للمخرج خالد جلال، وروائع مهرجان الموسيقى العربية، وحفلات الموسيقى

عمر خيرت، وغيره من الفنانين المحبوبين من هضبة الأهرامات، فضلاً عن عرض «عروستي» للأطفال بأداء التمثيل الصوتي والغناء للنجم أحمد السقا. كذلك تم بث عروض الباليه الشهيرة ومنها: «كسارة البندق، وزوربا اليوناني، وبحيرة البجع، وأوبرا عايدة، وكارمن»، وحفلات من مركز تنمية المواهب بدار الأوبرا. كما شارك البيت الفني للمسرح بنحو ثلاثين عرضاً مسرحياً لكبار النجوم منها: «الملك هو الملك، وأهلاً يا بكوات، والإسكافي ملكاً، وأولاد الغضب والحب، ورجل القلعة»، وعروض مميزة لشباب فنانى البيت الفني للمسرح منها: «شيزلونج، و السيرة الهلامية»، حققت نجاحاً كبيراً لدى الجمهور القابع في البيت.

وقد أتاحت وزارة الثقافة إصداراتها المختلفة من الكتب بنظام pdf على مواقع هيئة الكتاب والمركز القومي للترجمة، إلى جانب إطلاق خدمة الزيارات الافتراضية لعدد من المتاحف التاريخية والفنية تعرف الزائر على مجموعة ضخمة من أعمال خمسين فنان تشكيلي.

كما خرجت مبادرة فنية بعنوان «الفن للخير» أطلقها الفنان التشكيلي والمخرج السينمائي وحيد مخيمر، والتي هدفت إلى جمع مشاركات مائة فنان وفنانة وتوجيه عائدها لصالح دعم جهود مواجهة كورونا في مصر ضمن فنانين من أجيال ومدارس فنية مختلفة حرصوا على دعم المبادرة بأعمال فنية لافتة رصد عائدها المادي لصالح دعم جهود المستشفيات الحكومة في مواجهة الفيروس.

أما الفنان التشكيلي محمد أبو النجا فقد شعر بجمال ممارسة الفنان خلال أزمة كورونا، فاستثمر فترة الحظر في رسم بعض المخطوطات، كونه يستلهم بعض أعماله من المخطوطات المصرية والعربية القديمة، فمزج بين الواقع الذي يعيش فيه وعلاقته بالمخطوطة، ونشر مخطوطات عبر وسائل التواصل الاجتماعي عن علاقة الرجل والمرأة في زمن كورونا، وصور عن المحبة والشجر المغروس في الأرض باعتباره وصلة خير بين الأرض والسماء يلجأ لها الإنسان لصنع مزيج من التفاؤل والحب، خاصةً وقد اكتشف الناس أن الكمامة، قطعة القماش الصغيرة، أكثر أهمية من البندقية، فالفيروس الصغير لم يفرق بين غني وفقير أو معتقد ديني أو لون بشرية وبسببه سيتم إعادة صياغة علاقات دول العالم بشكلٍ أو بآخر.

ومن جانب آخر، قررت إدارة الأكاديمية الموسيقية العالمية بلوس أنجلوس تكريم الفنانين إلكترونياً هذا العام عبر الفيديو كونفرانس وقد حصد عازف

الجيتار المصري عماد حمدي جائزتين، الأولى «لقب فنان عام 2019» في مجال الموسيقى الكلاسيكية، والثانية جائزة «الرؤية الفنية»، حيث أذيع جزء من حفل موسيقى لعماد حمدي كان داخل دار الأوبرا المصرية وحيث أكد أن هدفه هو تقديم مزيد من الفن المصري الهادف للعالم، وتشجيع الأولاد والبنات على حب الموسيقى وتعلمها في سن مبكرة.

أمّا على الجانب السلبي، فلم يقتصر الأمر على الخسائر المادية فقط، إذ توفي عدد من الفنانين بسبب كورونا كان أولهم عازف الساكسوفون الكامبروني العالمي مانو ديبانجو الذي يعد أسطورة الأفروجاز، وتوفي بعده جون باكي بينتساري عازف الجيتار الأمريكي الملقب بأستاذ الجاز، وديف جرينفلد عازف الأورج الكبير، ومغني الجوسپل المعروف تروي سنيد، ودي جي الشهير مايك هوباكي، ومغني الراب فريد جودسون أثناء جولتهما في أستراليا. وفقدت مصر في زمن كورونا الفنانة المحبوبة رجاء الجداوي، والممثل القدير حسن حسني، والفنان التشكيلي سامح البناني، وإبراهيم نصر صاحب أشهر برامج المقالب، والممثل محمود مسعود. كما فقدت دولنا العربية مجموعة من الفنانين منهم العراقي مناف طالب، واليميني حسن علوان، والكردي عطا جاوشين، والجزائري نور الدين زيدوني، بينما فقدت إفريقيا باب ضيوف أسطورة كرة القدم السنغالي والرئيس السابق لنادي مارسيليا الفرنسي، والكونجولي أركوس مابيلي الملقب بملك موسيقى سوكوس التي تحاك موسيقى الرومبا بنكهة إفريقية خالصة وغيرهم.

ورغم ذلك أتاحت للجمهور تجارب فنية وثقافية جديدة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، إذ لم تتوقف الحياة الثقافية، وأتاحت الفرصة للعديد من الأشخاص للانخراط في الحياة الثقافية والفنية ربما لم تكن متاحة لهم من قبل بسبب ضيق الوقت وضغوط الأوضاع الاقتصادية.

لقد استثمر كثير من الفنانين معاني وتفصيل أكثر من مجرد العزل الوقائي والإجراءات الاحترازية، لاسيما مع إتاحة السوشيال ميديا وسيطاً مواتياً لتداول أفكارهم الفنية، فحاولوا رؤية الأزمة والتفاعل معها، رغم قسوتها، من زاوية مختلفة، للتخفيف من وطأتها، وتقليل ذعر المواطنين بتحدي رعب كورونا بالفن والأفكار الإيجابية المبهجة، فكان أن شاهد الملايين على يوتيوب مغني الأوبرا التينور الإيطالي أندريا بوتشيلي يشدو وحيداً، بمناسبة عيد الفصح في أرجاء كاتدرائية دومو في ميلانو، مقدماً حفلاً فريداً كان بمثابة صلاة لمواجهة فيروس كورونا تحت شعار «الموسيقى من أجل الأمل».

وتحت شعار العالم واحد: «معاً في المنزل»، شاهد الملايين حفلاً شارك فيه مائة فنان عالمي يتقدمهم العملاقان ستيفي وند و بول ماكارتنيو فريق رولينج ستونز، بهدف شكر الأطباء والعاملين في الخطوط الأمامية، تم فيه جمع 128 مليون دولار خصصت لتطوير المؤسسات الطبية ودعم المتضررين من انتشار كورونا.

كما استمتع الملايين كذلك بالحفل الخيري الذي أقامه مغني الروك العالمي التون چون من مطبخ منزله بمشاركة العديد من المشاهير عبر كاميرات تليفوناتهم الذكية، حيث جمعوا ثمان مليون دولار خصصت لمساعدة ذوي المهن اللازم استمرارها خلال الجائحة، وذلك رغم خسارته ستين مليون جنيه إسترليني بسبب إلغاء جولته الوداعية التي كانت مقررة هذا الصيف.

ومن جانبه، أطلق مسرح تشايكوفسكي بمدينة بيرم الصناعية الروسية التي تبعد ألف كيلومتر عن موسكو، عدداً من العروض الفنية نقلت على شبكة الإنترنت، بحضور متفرج واحد فقط يتم اختياره عشوائياً من بين الراغبين قبل كل عرض، وذلك ضمن مبادرة أطلق عليها «وجهاً لوجه». وأوضح مدير المسرح مارات جاتسالوف إنهم على استعداد لإقامة العروض لمشاهد واحد، فالمتفرج الواحد له نفس قيمة المسرح مكتمل العدد.

فنان آخر أطلق على نفسه «المحب القبيح» تخيل شكل اللوحات الفنية الشهيرة عبر تاريخ الفن إذا تم رسمها خلال فترة كورونا، فأعاد رسم اللوحات، ونشر معظمها بكمامات على الوجه، فكانت لوحة موناليزا لليوناردو دافنشي على رأس اللوحات التي تزينت بقناع وكمامة، وأنشأ حسباً على إنستجرام، لنشر اللوحات التي وضع عليها كمامات وأقنعة للوجه، واختار للبروفایل لوحة للسيدة العذراء مريم مرتدية كمامة.

كما تداولت مواقع التواصل الاجتماعي لوحة فنية رسمها الفنان الأمريكي إدوارد هوير عام 1942 بعنوان صقور الليل، تحاكي الواقع الذي يعيشه العالم اليوم من عزلة ووحدة، فكيف تنبأ هوير بحالنا اليوم؟

أما قصة أسامة قشوع المخرج السينمائي واللأجئ الفلسطيني صاحب أحد المطاعم في لندن فتستحق أن تروى. ففي اليوم الذي أعلن فيه عن الإغلاق وطلب إلى العمال البقاء في منازلهم، اتصل أسامة بعمالهم لتخييرهم بين البقاء في المنزل دون فعل شيء، أو العودة للطهي وتقديم طعام مجاني للعاملين على الخطوط الأمامية دون مقابل، إذ كان الأطباء والمرضات وموظفو الدعم يتعرضون لضغوطٍ متزايدة ويعملون لساعات أطول، ويجدون صعوبة في

ترك الأجنحة لتناول طعام الغذاء أو شراء الطعام بعد انتهاء فترة المناوبة بسبب إغلاق المتاجر. فبدأ فريق أسامة العمل مدفوعاً بروح الخدمة المجتمعية بإنتاج 250 وجبة يومياً يتم توزيعها على المستشفيات، مع توفير جزء خاص للعاملين ليلاً.

فبالنسبة لأسامة، يستغرق تأقلم الفلسطيني مع الظروف الصعبة بضع ثوانٍ إذ عاش أوضاعاً صعبة في فلسطين ولبنان لفترات طويلة، ويدرك معنى أن يكون المرء حبيساً في منزله، أو في الملجأ أو المعتقل، حيث الوصول إلى الطعام ليس أمراً سهلاً، لكن تجربة الصراع ليست وحدها بل إنه وجد أن عادات الضيافة العربية، وثقافة الكرم التي تبرز في فترات التقشف تعتبر جزءاً من التجربة الحالية التي يتعين على البشر التكيف معها، وكفلسطينيين، عليهم كما استطاعوا، أن ينفقوا رسالة صادقة عن معاناتهم المتواصلة مع الاحتلال وقضيتهم العادلة.

ومن جانبها، طالبت جامعة الدول العربية بتطوير المنظومة الثقافية في الدول العربية، من خلال إعادة تهيئة المسار حول دور السينما بشكلٍ يحافظ على الحد الأدنى من المساحة الإجتماعية التي تقي المشادين من انتقال الأمراض والأوبئة. كما دعت الجامعة إلى قيام وزارات الثقافة والمؤسسات الثقافية المتخصصة بإنشاء منصة إلكترونية عربية تضم المتاحف الوطنية العامة والمتخصصة، مع إتاحة شرح كافي لمعروضات تلك المتاحف، وإنشاء متاحف افتراضية تعتمد على التكنولوجيا الرقمية السمعية والمرئية، إلى جانب بث الأنشطة الفنية والإبداعية والفكرية وربط هذه المواقع ببعضها تسهياً لإمكانية الإطلاع عليها.

وفي النهاية يبقى السؤال الجوهرى: هل تنتقل الفنون مستقبلاً إلى العالم الافتراضي بسبب كورونا؟، وماذا عن مصير تلك التي تتطلب التفاعل المباشر مع الجمهور كالسرح والسيرك؟، وماذا عن حق المؤلف والحقوق الاستثنائية الخاصة لحماية مصنفات المؤلفين والمبدعين وحقوق الأداء العلني وحقوق البث، والتي تعد مصدر الدخل الأساسي للكاتب والملحنين والمطربين والمصورين والممثلين والرسامين وغيرهم من المبدعين العاملين في حقل الثقافة والفنون، إذا اقتصر عرض الفنون في المرحلة القادمة على وسائط التواصل الإجتماعي؟.

العالم ما بعد «كورونا»(*)

أ.د. منى مكرم عبيد

عضو المجلس المصري للشئون الخارجية

ما ملامح العالم بعد أزمة «كورونا»؟، هو السؤال الذي يفرض نفسه على أجندة الحكومات العربية والأجنبية، بعد أن أصبح التعايش معه أمراً حتمياً، بعد انتهاء المرحلة الأولى عالمياً من التعامل معه عبر البقاء في المنزل، وبدء مرحلة الفتح والتعايش مع الفيروس.

هناك عدة خطوات مهمة للتعامل مع الموقف الراهن، أهمها: الوصول إلى مصطلح أو علاج للفيروس، من خلال تسابق دول العالم على التوصل إلى علاج سريع لإنقاذ البشرية من هذا الخطر، وسط نتائج مبشرة وتجارب سريرية من أدوية يجري تجربتها حالياً، ولكن كل هذا لا بد أن يكون تحت متابعة الأمم المتحدة لضمان توزيع عادل للعلاج أو المصل فور الإعلان عنه، حتى يكون متاحاً لجميع دول العالم، ولا يتحول إلى عمل اقتصادي يهدف إلى الربح، فالمرحلة المقبلة لا تتطلب مزيداً من المتاجرة بهوم البسطاء بمختلف دول العالم، وما لم يتم التوصل إلى صيغة توافقية من الآن حول آلية التعامل مع العلاج وتوزيعه بشكلٍ عادل، قد نجد أنفسنا أمام حرب جديدة، خاصة أن المؤشرات الراهنة تشير إلى تسابق دول العالم بحثاً عن السبق في إنقاذ العالم من الخطر الراهن، وإن كان باطنه تحقيق نصر سياسي أو اقتصادي تحققه الحكومات.

الخطوة الثانية: البحث عن محاسبة الصين ومساءلتها عن إخفاء المعلومات بشأن تفشي الفيروس في البدايات، وما ترتب عليه من انتقاله إلى كل دول العالم، واضطرار الحكومات إلى إجبار مواطنيها على التواجد بالمنزل منعاً لانتقال العدوى إلى الآخرين.

وربما نوهت الإدارة الأمريكية عن ضرورة مساءلة الصين ومعاقبتها، بل مطالبتها بالتعويض المالي عما لحق العالم من أضرار، ومؤخراً لحقت أستراليا بالمطلب الأمريكي بشأن مساءلة الصين، وأتوقع تصعيد هذه الخطوة، وغالباً ما سيكون ذلك ورقة ترابمب في حملته الانتخابية من أجل الولاية الثانية.

(*) نشر هذا المقال بجريدة المصري اليوم، بتاريخ 14 مايو 2020.
<https://www.almasryalyoum.com/news/details/1977581>

من المتوقع دخول عدد من الدول على هذا الخط لمطالبة الصين بالتعويض عن هذه الخسائر، فعلى سبيل المثال أعلنت الحكومة الفرنسية أن الفترة المقبلة ستشهد ركوداً اقتصادياً لم تشهده فرنسا منذ أربعينيات القرن الماضي، كذلك تتوقع ألمانيا تراجعاً اقتصادياً بواقع 6.3 % والأكبر من نوعه منذ 1970، لذا لا بد من دولة أو جهة ما تحمل هذه الخسائر، وإن كانت الدول حالياً تحصر جهودها في حماية مواطنيها، إلا أن موعد المحاسبة قادم لا شك.

الخطوة الثالثة: تتعلق بمدى تعامل الحكومات مع إجازات نهاية العام والموسم السياحي، والخطوة القادمة للتغلب على مرحلة الحجر الصحي والإغلاق الكامل، وما بين محاولة استعادة حركة السوق وعودة الشركات والمصانع للعمل، وعودة حركة السفر الداخلي والخارجي لطبيعتها، بما لا يؤدي إلى تفاقم الأزمة من جديد ودخول بعض الدول مرحلة الإغلاق الكامل مرة أخرى.

العالم قبل كورونا لن يعود كما كان سابقاً، وأتوقع تغييرات قادمة في الهيكل الوظيفي لمنظمة الصحة العالمية، ولن تترك الولايات المتحدة الموقف بدون مساءلة أو مجرد وقف التمويل، كذلك ميزانيات الحكومات الأجنبية سوف يجري تعديلها مستقبلاً والاهتمام بالقطاع الصحي بشكل لا يقل أهمية عن الجيوش والتسليح.

بالتأكيد التاريخ يتغير، وهو ما جاء في مقال لتوماس فريدمان بنيويورك تاييمز مؤخراً، والذي أوضح أن العالم يشهد تاريخاً جديداً، ورغم أننا نتبع التقويم الميلادي قبل الميلاد وبعده، إلا أن المرحلة المقبلة ستشهد نمطاً جديداً يكشف عن العالم قبل كورونا وبعده.

أذكر تصريحات رئيسة المفوضية الأوروبية الجديدة أورسولا فون دير لين حينما دعت للحفاظ على الوحدة الأوروبية وقت تسلمها منصبها الجديد في نوفمبر الماضي، ولكن الآن الأمر قد تغير، وأصبحت هناك دول تشعر بأن كيان الاتحاد الأوروبي لم يعد بالقوة الكافية لامتصاص الصدمات والأزمات، وأن هناك ضعفاً ملحوظاً في بنيانه، وبالتالي نتائجه على المستويين القريب والبعيد ليست في صالح استمرارية منطقة اليورو.

ربما سيتم فتح النقاش حول سلوكيات المواطنين والدول في التعامل مع مثل هذه المواقف، وما سبق أن أشارت إليه مجلة «ساينس» الشهيرة قبل سنوات، وتصنيف المجتمعات إلى «صارمة» و«متساهلة»، تبعاً لمقدار الأولوية التي تعطيها للحرية في اتباع القواعد، فالمجتمعات الصارمة، مثل الصين وسنغافورة والنمسا لديها العديد من القواعد والعقوبات التي تحكم السلوك الاجتماعي، واعتاد المواطنون في تلك الدول على مستوى عالٍ من الرقابة التي تهدف إلى تعزيز السلوك الجيد، بينما

تعد القواعد أضعف وأكثر تسامحاً في الثقافات المتساهلة في دول مثل الولايات المتحدة وإيطاليا والبرازيل، وهو ما يفسر تزايد أعداد المصابين في الدول التي تشهد قواعد سهلة وتقل الأعداد في الدول الصارمة.

لذلك أدعو الأمم المتحدة للتدخل بشكلٍ عاجلٍ في هذه الأزمة التي لا تقل عن حرب كونية تهدد مصير ملايين البشر، وبصفتي مستشارة للممثل السامي لمنتدى الأمم المتحدة لتحالف الحضارات، أدعو المنتدى للدخول على خط الأزمة، والإعداد لخطة عمل طموحة لمساعدة البلدان المتضررة من هذه القضية، ومساعدة أسر الضحايا نفسياً ومادياً، والوصول إلى خطة عمل يمكن أن تكون دليلاً استرشادياً للحكومات في التعامل مع الموقف، خاصةً أن كل التقارير تشير إلى أننا مقبلون على ركود اقتصادي لم يشهده العالم، بل وسيكون أشد ممّا تعرض له العالم في 2008. فهل نكون على قدر الحدث؟!!